

مجلة شهوية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطنة على البحر الأحمر وخليج عدن

السعودية.. من الصحراء إلى الصدارة

ملوك صنعوا التاريخ.. كيف قاد آل سعود نهضة المملكة؟

رؤية المملكة.. بين إرث الماضي وطموحات المستقبل

حملة محمد علي باشا على الجزيرة العربية..

حينما واجه آل سعود القوة العثمانية

معركة المياه في الجزيرة العربية

كيف تخوض السعودية معركة الموارد؟



رئيس مجلس الإدارة رئيس مؤسسة
اليوم الثامن للإعلام والدراسات
صالح أبو عوذل

رئيس التحرير
د. صبري عفيف العلوي

مدير التحرير
أ. مشارك د. سالم علوي الحنشي

سكرتير التحرير
أ. مساعد د. أشجان محمد الفظلي

مدير العلاقات العامة
د. إيزيس صالح المنصوري

مدير الإنتاج
مراد محمد سعيد

الناشر
مؤسسة (اليوم الثامن) للإعلام والدراسات

الهيئة الاستشارية
أ. د. عبده يحيى صالح الدباني
أ. د. هادي فضل العولقي
أ. مساعد د. عارف صالح السنيدي

د. علوي عمر بن فريد
د. هيثم حسين جواس
د. مراد عبدالله الحوشبي
د. رائد شائف القطيبي
د. فضل محمد الشعاري
د. صلاح لرزي بن دويل
د. عباس حسن الزامكي
العميد/ صالح علي الدويل
د. محمد جمال الشعبيبي



مجلة شهرية تحليلية تصدر كل شهر

تهتم بقضايا الدول المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن،
تصدر عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات

Political and Economic Magazine Concerned with the Issues
of the Red Sea and Gulf of Aden Countries - Published by the
alyoum8th Foundation for Media and Studies

العدد: (12) - فبراير/ شباط 2025

مجلة سياسية اقتصادية تهتم بقضايا الدول
المشاطئة على البحر الأحمر وخليج عدن،
صادرة عن مؤسسة اليوم الثامن للإعلام
والدراسات، وتحمل ترخيص رقم (0693).
تأسست في مدينة عدن
جنوب اليمن في فبراير/ شباط العام 2024م
العنوان - جنوب اليمن - عدن - البريقة
للتواصل

واتساب: 0096777491124

إيميل: perimjournal@gmail.com

الموقع الإلكتروني:

perimjournal.com - perimjournal.net

“الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر
كاتبها لا عن سياسة
مؤسسة اليوم الثامن للإعلام والدراسات”

حقوق الطبع محفوظة



@perim8th

شروط النشر

- أن يكون البحث جديداً، ولم يسبق نشره في أية وسيلة من وسائل النشر
- أن يمثل البحث إضافة علمية واضحة، سواء أكانت نظرية أم تطبيقية
- ألا يتجاوز حجم البحث 20 صفحة حجم B5، وأن يترك الباحث 3سم من أطراف الورقة
- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقييم والمراجعة وفي حالة اتفاق آراء اثنين من المحكمين على قبول النشر يقبل البحث للنشر بعد إجراء التعديلات المطلوبة
- الصفحة الأولى من البحث تحتوي على عنوان البحث واسم الباحث أو الباحثين وملخص لا يزيد حجمه على 100 كلمة
- يقدم الباحث نسخة إلكترونية من البحث بصيغة (Word) يرسل عبر البريد الإلكتروني للمجلة عنوان المجلة: عدن - كريتر، الايميل alyoum8th@gmail.com مدون عليه عنوان البحث، واسم الباحث/ الباحثين، مع توضيح الرتبة العلمية والوظيفة الحالية، والتلفون والبريد الإلكتروني، باللغتين العربية والإنجليزية
- يقدم الباحث مستلخصا باللغتين العربية والإنجليزية في حدود (100) كلمة يتضمن (موضوع البحث ، وأهدافه، ومنهجه، وأبرز النتائج والتوصيات، وكلمات مفتاحية لا تزيد عن خمس كلمات).
- يجب مراعاة الإشارة إلى ترتيب المراجع وفق أسبقية ورودها في البحث
- البحوث والدراسات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
- لغة النشر في المجلة هي اللغة العربية أو الانجليزية.

محتويات العدد

- 4 الافتتاحية: رئيس التحرير
- 5 استراتيجيات مكافحة منظومة الفساد المالي والإداري في اليمن
- 43 الزراعة في لحج بين التهديدات والتحديات المعاصرة
- 61 أزمة المياه في الاقطار العربية
- 73 موجز تأريخ الدولة السعودية

الافتتاحية:



باسم أسرة مجلة "بريم"، يسرنا أن نتوجه بأسمى آيات التهاني وأطيب التبريكات إلى جميع قرائنا الأعزاء، ومتابعينا الكرام، والمهتمين، بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك. نسأل الله أن يعيده علينا جميعًا بالخير والبركة، وأن يملأ قلوبنا بالإيمان والطاعة، وأن يعم السلام والرحمة في بيوتنا ومجتمعاتنا

إن شهر رمضان هو شهر الروحانيات والعبادة، وهو أيضًا شهر التضامن والتراحم بين أفراد المجتمع. إنه فرصة للعودة إلى الذات، للارتقاء بالإيمان، وتعزيز الأخلاق والفضائل. وفي هذا الشهر المبارك، نسعى جميعًا إلى التقرب إلى الله، وإلى تعزيز الوعي الروحي، بما يعكس التزامنا بالقيم الدينية والاجتماعية التي تدعو إلى التسامح والتعاون

ويعد رمضان أيضًا وقتًا للتركيز على العطاء والمشاركة، وتذكيرنا بحاجات الآخرين، مما يعزز التلاحم الاجتماعي ويجعلنا نعيش في جو من المودة والمحبة. من خلال الأعمال الخيرية والتبرعات، نساهم جميعًا في تخفيف معاناة المحتاجين، مما يساهم في بناء مجتمع قوي ومتراحم

وفي هذا الشهر الفضيل، ندعو الله أن يمنحنا القدرة على الاستمرار في طلب العلم والمعرفة، وأن يوفقنا في استخدام هذا العلم في خدمة الآخرين. كما نأمل أن يكون رمضان فرصة للجميع لزيادة الوعي بالقضايا الاجتماعية والبيئية، بما يعزز من مساهمتنا في بناء مستقبل أفضل لأمتنا

وفي هذا العدد لشهر فبراير لعام 2025، للسنة الثانية على التوالي، يواصل العدد التطرق إلى مجموعة من المواضيع الهامة التي تساهم في إثراء الحوار العلمي والبحثي في منطقتنا العربية. حيث يتصدر العدد مجموعة من المقالات التي تسلط الضوء على القضايا التي تهتم مجتمعاتنا بشكل كبير. من بينها "استراتيجيات مكافحة منظومة الفساد المالي والإداري في اليمن"، وهو موضوع يتناول كيفية مواجهة الفساد في المؤسسات الحكومية، مما يعزز من الشفافية والنزاهة ويشجع على تطبيق الأنظمة القانونية بشكل فعال

كما يناقش العدد "أزمة المياه في الوطن العربي بين الواقع والتحديات"، وهو موضوع حيوي يتطرق إلى التحديات الكبرى التي تواجه العديد من الدول العربية فيما يتعلق بالمياه، وكيفية إيجاد حلول فعالة ومستدامة لضمان الأمن المائي في المستقبل

ويتناول العدد أيضًا موضوع "الزراعة في لحج بين التهديدات والتحديات المعاصرة"، حيث يسلط الضوء على التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في هذه المنطقة الحيوية، ويبحث في كيفية مواجهة هذه التحديات من خلال تقنيات حديثة وأبحاث علمية مبتكرة

كما نقدم في هذا العدد استعراضًا للإصدارات العلمية التي صدرت في عام 2024م، حيث يتم تسليط الضوء على أحدث الأبحاث والنظريات التي من شأنها إثراء المحتوى العلمي العربي

وأخيرًا، في فقرة "شخصية العدد"، نسلط الضوء على شخصية بارزة في مجال العلم والثقافة، ونستعرض إنجازاتها وأثرها في المجتمع، لنستلهم من حياتها ودروسها في التميز والنجاح

نتمنى أن يكون هذا العدد مصدرًا غنيًا للإلهام والمعرفة، وأن تتمكن جميعًا من الاستفادة منه في مسيرتنا نحو بناء مجتمع أكثر وعيًا وتقدمًا. وكل عام وأنتم بخير، رمضان مبارك عليكم وعلى أحبائكم

استراتيجيات مكافحة منظومة الفساد العالي والإداري في اليمن

«دراسة الأطر القانونية والتحديات المعاصرة»

□ د. صبري عفيف العلوي - أ. أحلام عبد الكريم

ملخص:

Summary:

The research addresses financial and administrative corruption in Yemen, highlighting its negative impact on political, economic, and social stability. It explains how weak regulatory laws, nepotism, and lack of transparency have contributed to widespread corruption within government institutions, leading to resource wastage, the disruption of development projects, and increased poverty and unemployment rates. The study also examines Yemen's legal frameworks for combating corruption, such as Anti-Corruption Law No. 39 of 2006, and the role of the Supreme National Authority for Combating Corruption and the Central Organization for Control and Auditing, while pointing out the challenges that hinder the effective implementation of these laws.

The research proposes several recommendations to strengthen anti-corruption efforts, including enhancing the independence of oversight bodies, ensuring whistleblower protection, and activating the roles of the judiciary, civil society, and the media in monitoring and accountability. It also emphasizes the importance of international cooperation, recovering stolen funds, and legislative reforms to ensure a transparent and fair environment. Given the current situation, the study stresses that fighting corruption is an urgent necessity for achieving sustainable development and enhancing stability in Yemen.

Keywords: Strategies - Combating - System - Financial and Administrative Corruption.

يتناول البحث قضية الفساد المالي والإداري في اليمن، مسلطاً الضوء على تأثيراته السلبية على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يوضح كيف أسهمت ضعف القوانين الرقابية، والمحسوبة، وغياب الشفافية في تفشي الفساد داخل المؤسسات الحكومية، مما أدى إلى هدر الموارد، وتعطيل مشاريع التنمية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة. كما يستعرض الأطر القانونية اليمنية لمكافحة الفساد، مثل قانون مكافحة الفساد رقم 39 لسنة 2006، ودور الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، مع الإشارة إلى التحديات التي تعوق تنفيذ هذه القوانين بفعالية

يقترح البحث مجموعة من التوصيات لتعزيز جهود مكافحة الفساد، منها تعزيز استقلالية الهيئات الرقابية، وضمان حماية المبلغين عن الفساد، وتفعيل دور القضاء والمجتمع المدني والإعلام في الرقابة والمحاسبة. كما يؤكد على أهمية التعاون الدولي واسترداد الأموال المنهوبة، وإصلاح التشريعات لضمان بيئة شفافة وعادلة. في ظل الأوضاع الراهنة، يشدد البحث على أن مكافحة الفساد تعد ضرورة ملحة لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار في اليمن

الكلمات المفتاحية: استراتيجيات - مكافحة - منظومة - الفساد المالي والإداري.

- المقدمة

بين الشعب والحكومة، مما يحد من استثناء الفساد ويجعل هناك فرصاً أكبر للشفافية والمساءلة في إدارة شؤون الدولة رغم أن الأسباب الرئيسية لانتشار الفساد تتشابه بين مختلف المجتمعات، إلا أن تفسير الفساد يختلف من مجتمع إلى آخر وفقاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة. في بعض المجتمعات، يمكن أن تتداخل العوامل الثقافية والدينية في تفسير ظاهرة الفساد، فهناك مجتمعات قد تتسامح مع بعض الأشكال البسيطة للفساد نظراً للعادات والتقاليد السائدة التي قد تبرر أو تسهل بعض التصرفات الفاسدة كجزء من النظم الاجتماعية المتعارف عليها من ناحية أخرى، تختلف تأثيرات الفساد أيضاً حسب النظام السياسي والاقتصادي. على المستوى السياسي، قد تؤدي سياسات الحكم القمعية إلى مزيد من الفساد في ظل غياب المحاسبة. في الاقتصاد، يُعد الفساد سبباً رئيسياً لهدر الموارد وتفاقم الأزمات الاقتصادية، ويؤدي إلى تبيد ثروات البلاد مما يؤثر سلباً على الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. أما على المستوى الاجتماعي، فقد يتسبب الفساد في تعزيز التفاوت الطبقي ويؤثر على جودة الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، ويعزز من الاستغلال الاجتماعي للأفراد في الثلاثة العقود الأخيرة، شهد اليمن تصاعداً في ظاهرة الفساد بشكل خاص، نتيجة لندهور الوضع الاقتصادي والسياسي

الفساد يُعد من الظواهر الاجتماعية التي تعود إلى العصور القديمة، حيث نجد أن المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها قد واجهت هذه الظاهرة بشكل متفاوت. وقد أظهرت كتب التاريخ أن الفساد لا يقتصر على شعب واحد أو دولة أو ثقافة واحدة، بل هو ظاهرة مشتركة بين الأمم والشعوب على مر العصور. وهذا يعكس كيف أن الفساد يُعد جزءاً من البيئة السياسية والاجتماعية التي تتشكل في كل مجتمع وفقاً للأطر الحاكمة التي يفرضها النظام السياسي السائد تختلف درجة انتشار الفساد وحجمه من مجتمع لآخر، ويعتمد ذلك بشكل رئيسي على نوع النظام الحاكم. ففي الأنظمة الاستبدادية أو الدكتاتورية، حيث يركز الحاكم جميع السلطات بيديه دون مراعاة لرأي الشعب أو المؤسسات الرقابية، غالباً ما تتعاظم ظاهرة الفساد وتنتشر. هذا النوع من الأنظمة يخلق بيئة ملائمة لظهور الفساد كاستجابة للتسلط والاحتكار، مما يسهم في توسيع الفجوة بين الحاكم والمحكوم ويؤدي إلى انتشار الممارسات غير المشروعة في كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المقابل، نجد أن الأنظمة الديمقراطية التي تقوم على مبدأ المشاركة الشعبية واحترام حقوق الإنسان وحياته العامة، تعمل على تقليل ظاهرة الفساد بفضل وجود آليات للرقابة والمساءلة، وتبادل الآراء

- مشكلة البحث:

تعتبر ظاهرة الفساد من أبرز التحديات التي تواجه اليمن، حيث أصبحت تؤثر بشكل كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل الظروف الراهنة التي يعيشها البلد. إن تزايد الفساد في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى ضعف الرقابة والمحاسبة، يعوق جهود التنمية ويؤثر على قدرة الدولة في تنفيذ مشاريعها التنموية. في ضوء الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة التي تمر بها اليمن، تبرز تساؤلات حول فعالية الأطر القانونية لمكافحة الفساد واستراتيجيات المكافحة التي تم تبنيها وعليه، تكمن مشكلة البحث في دراسة مدى فعالية الاستراتيجيات القانونية والتشريعية التي تبنتها اليمن لمكافحة الفساد، في ظل التحديات السياسية والأمنية المعقدة التي يواجهها البلد. كما تتناول المشكلة كيف يؤثر الفساد على المؤسسات الحكومية وقدرتها على تقديم الخدمات العامة للمواطنين، وأثره على التنمية المستدامة في البلاد

- أسئلة البحث:

1. ما هي الاستراتيجيات والتدابير القانونية التي اتبعتها اليمن لمكافحة الفساد؟
2. كيف يؤثر الفساد على الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن؟
3. ما هي التحديات السياسية

الناجم عن الحروب المستمرة والصراعات الداخلية. ينعكس هذا الفساد في عجز الدولة عن مواجهة التحديات المترتبة عليه، حيث أصبحت المؤسسات الحكومية عاجزة عن أداء مهامها بشكل فعال، مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة

يعتبر الفساد في اليمن من أبرز التحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في ظل الوضع الراهن. وقد تفاقمت هذه الظاهرة مع التحديات السياسية الإقليمية والدولية التي يعيشها اليمن، مثل تأثيرات الحرب والعدوان الخارجي، بالإضافة إلى الضغوط الناتجة عن العولمة والتغيرات السياسية الدولية الفقر والبطالة في اليمن لا يُمكن فصلهما عن الفساد المستشري في المؤسسات الحكومية، حيث تعيق الممارسات الفاسدة عملية إعادة بناء الدولة، وتؤدي إلى تفشي الفقر، ضعف مستويات التعليم والرعاية الصحية، ونقص الخدمات العامة. بالإضافة إلى أن التحديات الاقتصادية الناجمة عن الحرب والصراعات المسلحة تساهم في تعزيز الظاهرة وجعلها أكثر تعقيداً

في سياق اليمن، يظل الفساد جزءاً لا يتجزأ من المشاكل السياسية المستعصية، حيث أن النظام الحاكم قد يواجه مقاومة من داخل المجتمع بسبب تزايد الفساد وعدم القدرة على تحقيق العدالة والمساواة

وصراعات سياسية وأمنية معقدة. على الرغم من هذه الظروف الصعبة، تظل مكافحة الفساد من أولويات التنمية المستدامة وبناء المؤسسات القوية في أي دولة. ومن هنا تتجلى أهمية هذا البحث في مجموعة من النقاط الأساسية التي تمثل الركيزة الأساسية لدراسته

1- فهم مدى فاعلية التشريعات المحلية في مكافحة الفساد في اليمن:

2- دراسة فعالية الهيئات الرقابية في اليمن:

3- دراسة التشريعات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد في اليمن:

4- تحليل تأثير الفساد على الاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن:

5- تقديم حلول وتوصيات لتعزيز مكافحة الفساد في اليمن:

- منهج الدراسة:

سيتم هذا البحث منهجاً تحليلياً وصفيًا، وذلك لتحقيق الأهداف المحددة لدراسة استراتيجيات مكافحة الفساد في اليمن في ظل النزاع المستمر. وفيما يلي تفاصيل المنهجية المتبعة في هذا البحث

1. المنهج التحليلي: سيتم تحليل القوانين والتشريعات اليمنية الخاصة بمكافحة الفساد، مثل قانون مكافحة الفساد رقم 39 لسنة 2006، ودراسة مدى

والأمنية التي تواجه جهود مكافحة الفساد في اليمن؟

4. كيف تختلف أسباب الفساد في اليمن عن غيرها من الدول العربية أو العالمية؟

5. ما هي الجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمكافحة الفساد في اليمن، وهل هي فعالة؟

6. ما هي الحلول والتوصيات الممكنة لتعزيز استراتيجيات مكافحة الفساد في اليمن؟

أهداف البحث:

1- تحليل استراتيجيات مكافحة الفساد التي تم تبنيها في اليمن.

2- استعراض الأطر القانونية الوطنية لمكافحة الفساد في اليمن.

3- دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد

4- تسليط الضوء على التحديات المعاصرة التي تواجه اليمن في مكافحة الفساد، خاصة في ظل الوضع السياسي والأمني الراهن.

5- إيجاد الحلول والتوصيات الممكنة لتعزيز استراتيجيات مكافحة الفساد في اليمن.

أهمية البحث:

يُعد هذا البحث ذا أهمية خاصة في سياق اليمن، الذي يعاني من نزاع مستمر

3. الحد الموضوعي: سيتناول البحث استراتيجيات مكافحة الفساد من خلال فحص الإطار القانوني والتشريعي في اليمن، بما في ذلك قوانين مكافحة الفساد، الهيئات الرقابية، ودور التعاون الدولي.

○ سيركز البحث على التحديات المعاصرة التي تواجه مكافحة الفساد في اليمن، مثل تأثير الصراع المسلح، ضعف البنية المؤسسية، وتدهور الأمن، وكذلك الأثر السلبي لهذه التحديات على تطبيق القوانين والسياسات المتبعة. وسيتم تناول دور الهيئات الرقابية مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في مواجهة الفساد داخل المؤسسات الحكومية، مع تحليل فعالية هذه الهيئات في التصدي للفساد في ظل الظروف السياسية والأمنية الراهنة.

المبحث الأول:

الفساد في اليمن: المفهوم والأبعاد

1- الفساد مفهومه أنواعه أسبابه

الفساد امر مرفوض ومستهجن بالوجدان، وعند العقل العملي بشكل عام؛ فان النفس لا تُقبل اليه ولا تسعى له كما هو حال كثير من القضايا التي يحسنها العقل أو يقبحها بغض النظر عن مصاديقها وكذلك الحال في الإصلاح الذي هو امر مرغوب فيه وتميل له النفس البشرية؛ لذا نجد الإنسان يرفض صفة الفساد في الأشياء جميعها، وينفر منها ويسعى إلى إصلاحها إن أمكنه

فعالية تطبيقها في الواقع. سيتم فحص هذه التشريعات من خلال مقارنة النصوص القانونية والتطبيقات العملية لها. وسيشمل التحليل دراسة الهيئات الرقابية مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وديوان المحاسبة، وتحليل دورها في مراقبة الأنشطة الحكومية وتأثير الأوضاع الأمنية والسياسية على أداء هذه الهيئات.

2. المنهج الوصفي: سيعتمد البحث على المنهج الوصفي في جمع المعلومات عن واقع الفساد في اليمن، وذلك من خلال الاستبيانات والمقابلات مع الخبراء، والمراقبين المحليين، والمسؤولين الحكوميين، وأعضاء الهيئات الرقابية.

حدود الدراسة:

1. الحد الزمني: ستقتصر الدراسة على المرحلة الزمنية الممتدة من عام 2006، وهو تاريخ إقرار قانون مكافحة الفساد اليمني (رقم 39 لسنة 2006)، وذلك حتى العام الحالي 2025. سيتم التركيز على تحليل التغيرات والتطورات التي شهدتها النظام التشريعي والرقابي في هذه الفترة، وتقييم فعالية سياسات مكافحة الفساد خلال هذه السنوات.

2. الحد المكاني: ستتأرجح الدراسة بين المؤسسات الحكومية مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، ديوان المحاسبة، البرلمان اليمني، والسلطات المحلية، بالإضافة إلى الهيئات غير الحكومية التي تلعب دوراً في مكافحة الفساد في اليمن.

أولاً: مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً

قال ابن منظور (الفساد نقيض الصلاح، وتفاسد القوم: تدابروا أو قطعوا الأرحام... واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح⁽¹⁾) و(فَسَدَ وُقُودًا فَسَادًا وَفُسُودًا ضِدَّ صِلْحٍ فَهُوَ فَسِيدٌ، فَاسَدَ الْقَوْمُ أَسَاءَ إِلَيْهِمْ فَفَسَدُوا عَلَيْهِ، الْفَسَادُ اللَّهْوُ وَاللَّعِبُ، وَالْفَسَادُ أَخَذَ الْمَالَ ظُلْمًا، وَالْمُفْسَدَةُ مَصْدَرُ الْفَسَادِ أَوْ سَبَبُهُ)⁽²⁾.

قال الراغب « الفساد خروج الشيء عن الاعتدال قليلاً كان الخروج عنه أو كثيراً ويضاده الصلاح ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة»⁽³⁾.

وتعريف علماء المنطق للفساد قريب من التعريف اللغوي حيث يقولون: أنَّ الفساد هو انتقاض

صورة الشيء وخروجه عن الاعتدال قليلاً كان أو كثيراً وبالضد منه الصلاح واستعماله يكون في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة⁽⁴⁾.

ثانياً/ مظاهر الفساد (أنواعه)

الفساد من حيث مظهره يشمل أنواع عدة منها: -

1 - الفساد السياسي:

يشمل مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم عمل المؤسسات السياسية في الدولة. وتتمثل مظاهر

الفساد السياسي في «الحكم الشمولي الفاسد، وفقدان الديمقراطية، وفقدان

المشاركة، وفساد الحكام، وسيطرة السلطة الحاكمة على النظام الاقتصادي في البلد، وتفشي المحسوبية

2 - الفساد المالي: يشمل

مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام التي تنظم سير العمل

الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية كالجهاز المركزي للرقابة المالية المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة ويمكن ملاحظة مظاهر الفساد المالي في: (الرشاوي والاختلاس، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي وفق مزاج السلطة الحاكمة، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية)

3 - الفساد الإداري:

يشمل الانحرافات الإدارية والوظيفية والمخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

وتتمثل مظاهر الفساد الإداري في: (عدم احترام

أوقات ومواعيد العمل في

الحضور والانصراف، وتهمزية

الوقت في قراءة الصحف

واستقبال الزوار، والامتناع

عن أداء العمل أو التراخي

أو التكاسل، وعدم تحمل

المسؤولية وإفشاء أسرار

(1) لسان العرب / ابن منظور (محمد بن كرم) (ت ٧١١هـ) دار صادر - بيروت د، ٣/ ٣٦٣

(2) المفردات الفاظ القرآن في غريب القرآن / الأصفهاني (ابو القاسم الحسين بن محمد) (ت ٥٠٢هـ)

تحقيق: محمد خليل / ط ٣/ دار المعرفة/ بيروت ١٤٢٢هـ ص ٣٨١

(3) القاموس المحيط / الفيروزآبادي (أبو الطاهر مجد الدين) (ت ٨١٧هـ) المطبعة الأميرية / ط ٣ ١٣٥٢هـ

١٩٣٣م ص ٤٤٤

(4) التوقيف على مهمات التعاريف / محمد بن عبد الرؤوف المناوي ٥٥٦/١

الوظيفة
4 - الفساد الأخلاقي: يشمل مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته كالقيام بأعمال مخلّة بالحياة في أماكن العمل أو ان يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته أو ان يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو ان يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة⁽⁵⁾.

ثالثاً: الفساد الإداري والمالي

مفهوم الفساد الإداري:
لمفهوم الفساد الاداري عدة تعاريف يعود ذلك الى اختلاف المدارس الفلسفية التي تناولت موضوع الفساد الإداري واختلاف المدارس الفلسفية بسبب إلى اختلاف أفكار

(5) مفهوم الفساد في القرآن الكريم، د. محمد عباس نعمان الجبوري جامعة بابل/ كلية الدراسات

القرآنية العدد/7 مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل أيار/12، 2012م ص36

(6) - دراسة ألمانية: إعلام حر فساد اقل / برل-قدس برس-إسلام أون لاين. نت/05-7-2011 .

(7) - دور التقنيات الحديثة في مجال الغش والفساد سعيد يوسف , فيصل عبد العزيز , سامر محمود , - أيار 2006 , ص 3

(8) - الفساد والإفساد بيتز ايغن , جريدة الصباح , العدد 1427 لسنة 2006.

تنفيذ
عمل مخالف لأصول المهنة، وهي منتشرة
في كثير من الدول الغربية والدول
النامية.

- المحسوبية (Nepotism): أي تنفيذ
أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها
الشخص

مثل حزب أو عائلة أو منطقة دون أن
يكونوا مستحقين لها، وهي منتشرة في
الدول العربية بشكل عام

- المحاباة (Favoritism): أي تفضيل
جهة على أخرى في الخدمة بغير حق
للحصول على مصالح معينة.

- الوساطة ((Wasta): أي التدخل
لصالح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام
بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين

شخص في منصب معين لأسباب تتعلق
بالقربة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير
كفو، وهي منتشرة كثيرا في العالم العربي.

- نهب المال العام: أي الحصول على
أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه
حق بشكل سري تحت مسميات مختلفة.

- الابتزاز (Black mailings): أي
الحصول على أموال من طرف معين في
المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة

بوظيفة الشخص المتصرف بالفساد.

هناك آليتين من آليات الفساد:

1 - آلية دفع (الرشوة) و(العمولة)
(المباشرة) إلى الموظفين والمسؤولين في
الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص

وخارج الأغراض الممنوحة هذه الصلاحيات
من أجلها⁽⁹⁾

الفساد: يقصد به استخدام السلطة
العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص.

ويحدث الفساد عادة عندما يقوم الشخص
بقبول رشوة أو ابتزازها مقابل انجاز
مهمة. كما ويحدث عن طريق استغلال

الوظيفة العامة من دون اللجوء إلى اخذ
الرشوة وذلك بتعيين الأقارب ضمن منطوق
(المحسوبية والمنسوبية) أو سرقة أموال

الدولة مباشرة

وبالرغم من أن تعريف المجلس للفساد
جاء مشاربا للتعريف العام المتفق عليه
دوليا إلا انه تعريف محدد ولأغراض

محددة تتعلق بتقرير المجلس. وبشكل عام
يمكن ملاحظة ملازمة العنصرين التاليين
لفعل الفساد

أولاً: مخالف للقانون والنظام وتعليمات
المنصب العام وغير منسجم مع القيم
الأخلاقية السائدة في المجتمع

ثانياً: سوء استخدام المنصب العام أو
استغلاله بهدف إلى خدمة أغراض خاصة
أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية.

وبالنتيجة فان الفساد يؤدي إلى إلحاق
الضرر بالمصلحة العامة

وهناك مجموعة من السلوكيات التي
تعبر عن ظاهرة الفساد وهي متشابهة
ومتداخلة في كثير من الأحيان وهي

- الرشوة (Bribery): أي الحصول
على أموال أو أية منافع أخرى من أجل

(9) مؤشر الفساد في الأقطار العربية / اشكالية القياس والمنهجية / المنظمة العربية لمكافحة الفساد / احمد
سليم وعزمي الشعبي الخ. بيروت ٢٠١٠م ص ٣٤

2. عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة بين هذه السلطات.

3. زيادة فرص ممارسة الفساد في المراحل الانتقالية التي تشهد ظروفًا خاصة سواء كانت سياسية مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى مرحلة الدولة أو ظروفًا اقتصادية مثل التحول من نظام اقتصادي إلى آخر أو ظروف اجتماعية والتي تتأثر بالظروف السياسية بشكل كبير، ويساعد على ذلك حادثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات الوطنية والقوانين التي توفر بيئة مناسبة للفساديين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على القيام بعمله في الرقابة على أعمال الموظفين في هذه المراحل الانتقالية.

4. ضعف الإرادة والنية الصادقة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذها إجراءات صارمة وقائية أو عقابية بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها أو بعض أطرافها في الفساد.

5. ضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

6. ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين، مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من

لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية 2 - وضع اليد على (المال العام) والحصول على مواقع متقدمة للبناء والأصهار والأقارب في هذا الجهاز الوظيفي. وهذا النوع من الفساد يمكن تسميته بـ (الفساد الصغير) وهو مختلف تمامًا عن ما يمكن تسميته بـ (الفساد الكبير) المرتبط بالصفقات الكبرى في عالم المقاولات وتجارة السلاح⁽¹⁰⁾.

رابعاً: أسباب الفساد الإداري والمالي:

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني تحركه المصلحة الذاتية، فهناك مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة التي تشكل في مجملها ما يسمى بـ(منظومة الفساد)، إلا إنه ينبغي الملاحظة بان هذه الأسباب وان كانت متواجدة بشكل أو بآخر في كل المجتمعات إلا أنها تتدرج وتختلف في الأهمية بين مجتمع وآخر، فقد يكون لاحد الأسباب الأهمية الأولى في انتشار الفساد بينما يكون في مجتمع آخر سبباً ثانوياً، وبشكل عام يمكن ملاحظة ملازمة الفساد للبيئة التي تنتعش فيها الظواهر التالية

1. انتشار الفقر والجهل، ونقص المعرفة بالحقوق الفردية لكل شخص والتي يجب توفيرها من قبل الدولة، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

(10) ينظر: الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية مروة احمد , محمود ابو عرا , سمير العبادي : الطبعة الاولى ٢٠١١ م - ١٤٣٢ هـ ص ٥٥

سادسا: أنواع وأشكال الفساد الإداري والمالي:

الفساد يختلف شكله حسب الجهات التي تقوم به، أو المصالح التي يسعى لتحقيقها من يقوم بالفساد. فقد مارسه فرد أو جماعة أو مؤسسة خاصة أو مؤسسة حكومية أو أهلية، وقد يكون الهدف من وراءه مصالح مادية، أو مصالح سياسية حزبية، أو مكاسب اجتماعية

قد تتم ممارسة الفساد من قبل فرد واحد دون التنسيق مع الآخرين، ويطلق عليه «الفساد الصغير» (-Minor Corrupttion)، وهو نوع من الفساد الذي ينتشر عادة بين الموظفين الصغار في المؤسسات، حيث يقومون بأخذ رشوة مقابل خدمات يقدمونها للمواطنين

أما «الفساد الكبير» (-Gross Corrupttion)، فيتم من قبل كبار الموظفين والمسؤولين الذين يسعون لتحقيق مصالح مادية أو اجتماعية كبيرة، وليس مجرد رشوة صغيرة. هذا النوع من الفساد يشمل صفقات كبيرة ومشروعات تؤثر على الاقتصاد والسياسات

كما قد يمارس الفساد بشكل منظم ومنسق من قبل مجموعة من الأفراد أو المؤسسات، ويُعتبر هذا النوع من الفساد الأخطر لأنه يشمل جوانب متعددة في المجتمع، سواء في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. يؤدي الفساد المنظم إلى إلحاق أضرار جسيمة بالمجتمع

استعدادهم لسلوك طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الوساطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة، مثل التنافس غير العادل للحصول على المنح التعليمية أو العلاج. 7. تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كان من خلال الرشوة.

8. عدم وجود قوانين وتعليمات وإرشادات مكتوبة للموظفين (مدونات السلوك) تبين الحقوق والواجبات لكل منهم في المعاملات الرسمية، مما يفتح الباب لممارسة الفساد تحت باب الادعاء بعدم المعرفة.

9. غياب حرية الإعلام وعدم السماح للصحفيين والمواطنين بالاطلاع على المعلومات والسجلات التي توضح طبيعة العمل والتجاوزات الحاصلة فيه.

10. ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة بمحاربة الفساد «أي المؤسسات الأهلية الخاصة مثل الجمعيات الخيرية والمهنية ومؤسسات البحوث المتخصصة» في المشاركة في الرقابة على أعمال الحكومة.

11. عدم وجود تشريعات وأنظمة وقوانين وتعليمات تساعد على مكافحة الفساد، وتفرض عقوبات رادعة بحق من يمارسونه⁽¹¹⁾.

(11) : الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية هاشم الشمري , اثار الفتلي, مصدر سابق, ص ٢٠٦ الى ص ٢٠٩

3. التأثير على قرارات المحاكم: يتضمن هذا الشكل من الفساد دفع رشوة للقاضي الفاسد للتأثير في قرارات المحاكم، مما يعطل تحقيق العدالة ويقوض مصداقية النظام القضائي. يتسبب هذا النوع من الفساد في تفشي الظلم الاجتماعي ويضر بمبادئ الشفافية والنزاهة في الأنظمة القانونية.

هذه الأشكال من الفساد تؤدي إلى إعاقة التنمية وتفاقم الفوارق الاجتماعية، كما تساهم في تدهور ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية وقدرتها على تقديم الخدمات العامة بشكل عادل وفعال

سابعاً: نتائج الفساد على الحياة العامة⁽¹²⁾

إن الفساد يعوق النمو الاقتصادي بشكل كبير من خلال آلياته المختلفة التي تتضمن استخلاص الريع أو «الاستئثار بالفائض الاقتصادي». هذا الاستئثار بالفوائد المترتبة على الأنشطة الاقتصادية يعنى أن الموارد التي يمكن استثمارها في التنمية الاقتصادية تُستنزف أو تُحول لصالح مجموعة محدودة من الأفراد أو المؤسسات الفاسدة. وتؤدي هذه الممارسات إلى تقليص فرص النمو والتنمية المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية

الدراسات البحثية، بما فيها الدراسة المقطعية، تشير إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والاستثمار. فعندما يهيمن الفساد على البيئة الاقتصادية، يزداد التحدي

ويعطل سير التنمية والتقدم، مما يزيد من تفشي الفقر والبطالة ويقلل من فرص العيش الكريم للمواطنين يمكن تحديد مجموعة من صور وأشكال الفساد كما يلي

1. استغلال المنصب أو المركز: يشمل هذا النوع من الفساد استغلال الأشخاص المهمين مثل الوزراء ونواب الوزراء والمستشارين لمناصبهم للحصول على عمولات مالية من أشخاص آخرين لهم مصالح معينة. يتم ذلك مقابل تسهيل حصولهم على امتيازات خاصة، مثل منح مشاريع الخدمات العامة والبنية التحتية للدولة (مثل مشاريع الطرق، والماء والكهرباء، والصرف الصحي، وبناء المدارس والجامعات والمستشفيات وغيرها). كذلك، يشمل استغلال المناصب للحصول على رخص استيراد المواد الأساسية مثل المواد الغذائية أو المحروقات دون الالتزام بالشروط الخاصة بذلك، مثل غياب المنافسة الحقيقية وتكافؤ الفرص مع الآخرين.

2. استخدام المنصب لتحقيق مصالح شخصية: قد يتم استخدام المنصب العام الحكومي لتحقيق مصالح شخصية سياسية أو غيرها. من أبرز أشكال هذا النوع من الفساد التلاعب بالانتخابات مثل تزوير الانتخابات أو شراء أصوات الناخبين. كما قد يتم تمويل الحملات الانتخابية من أموال الدولة الخاصة، وهو ما يُعد انتهاكاً صارخاً لقوانين التمويل الانتخابي والشفافية.

(12) الفساد: اسبابه وطرق مكافحته الدكتور أحمد ابو دية الطبعة الاولى شباط ٢٠٠٤ منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان ٢٠٠٤ ص٧

للمجتمع افراداً ومؤسسات وذلك كما يلي
(أ) أثر الفساد على النواحي الاجتماعية:
يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية
القائمة على الصدق والأمانة والعدل
والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويسهم
في انعدام المهنية في العمل وانتشار عدم
المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في
المجتمع، ويؤدي كذلك إلى انتشار الجرائم
بسبب غياب القيم وعدم تكافؤ الفرص،
والشعور بالظلم لدى الغالبية التي تؤدي
إلى الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح
الاجتماعية وزيادة حجم المجموعات
المهمشة
(ب) تأثير الفساد على الاقتصاد:

1. ضعف الاستثمارات وهروب الأموال

يُعد الفساد من أبرز العوامل التي
تقوض البيئة الاستثمارية في أي دولة. عندما
تنتشر الممارسات الفاسدة مثل الرشاوي
والمحسوبية، فإنها تخلق بيئة غير مناسبة
للمستثمرين المحليين والأجانب. هذا يؤدي
إلى هروب الأموال واستثمارها في الخارج
حيث توجد بيئة اقتصادية أكثر استقراراً. كما
أن غياب التنافس الشريف يُحد من فرص
تحسين الأداء الاقتصادي، مما يؤثر سلباً
على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات
المحلية والخارجية. وعليه، يؤثر ذلك على
توفير فرص العمل، مما يساهم في تفشي

أمام المستثمرين المحليين والأجانب. هذا
المناخ الفاسد قد يثني الشركات عن اتخاذ
قرارات استثمارية طويلة المدى ويقلل من
مستويات الثقة في بيئة العمل، مما يؤدي
إلى ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية
والمحلية.⁽¹³⁾

ليس هذا فحسب، بل إن الفساد يثبط
أيضاً الاستثمار الأجنبي ويقلل من الموارد
المتاحة لتطوير الهياكل الأساسية التي
تدعم العملية الإنتاجية والخدمات العامة،
بالإضافة إلى برامج محاربة الفقر. كما يذكر
جونستون (1997)، فإن الفساد يعوق
المؤسسات السياسية عن أداء دورها الفعال،
حيث يؤدي إلى إضعاف شرعية هذه
المؤسسات وقدرتها على محاسبة الحكومات
وباختصار، يُعتبر الفساد العقبة الرئيسية
أمام تحقيق التنمية المستدامة، وهو يشكل
عائقاً رئيسياً أمام جهود تخفيض الفقر
وتحقيق الأداء الحكومي الجيد

ولا يقتصر تأثير الفساد على الفقراء بشكل
مباشر من خلال تقليص الموارد العامة، بل
يتعدى ذلك إلى أن الفساد يمارس من قبل
المسؤولين المحليين، مما يؤدي إلى إهدار
الموارد، سواء كانت محلية أو مستمدة من
المساعدات الخارجية. وفي النهاية، يساهم
الفساد في بقاء الدول الفقيرة في دائرة الفقر
ويمنعها من تحقيق التنمية الاقتصادية التي
قد تؤدي إلى تحولها إلى دول غنية

للفساد نتائج سلبية على مختلف نواحي
الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

(13) السيطرة على الفساد، روبرت، ترجمة الدكتور علي حسين حجاج. مراجعة فاروق جراز. الطبعة
(بدون)، دار البشير، عمان، الاردن ص ٤٦

الفساد لا يؤدي فقط إلى هروب الأموال، بل يشمل أيضاً هجرة الكفاءات الاقتصادية والمهنية إلى الخارج. عندما يتم توظيف الأشخاص في المناصب العامة بناءً على المحسوبية والواسطة وليس بناءً على الكفاءة، فإن ذلك يُفقد الدولة خيراتهما ومواردها البشرية. المهنيون والأكفاء في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا يبحثون عن فرص في بيئات أكثر عدلاً، مما يؤدي إلى «هجرة الأدمغة». هذه الظاهرة تُسبب نقصاً في الخبرات والمهارات داخل البلد، مما يُعمق الأزمات الاقتصادية والاجتماعية

(?) تأثير الفساد على حقوق المواطن:

- يؤثر الفساد سلباً على النظام السياسي ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى ضياع حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الاعلام.
- يجعل المصالح الشخصية تتحكم بالقرارات التي تتخذها الحكومة حتى وان كانت هذه القرارات مهمة ومصيرية.
- يؤدي الفساد إلى تعليم المواطنين عدم الصدق في الانتماء السياسي أي «التظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين من اجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة» ودون فناعة تامة بالبرنامج

البطالة، ويزيد من معدلات الفقر ويقلل من مستوى المعيشة

2. ضياع أموال الدولة

الفساد يُسبب ضياع الأموال العامة التي كان يمكن استغلالها في تنفيذ المشاريع التنموية التي تُحسن حياة المواطنين. عندما تتم سرقة هذه الأموال أو تبذيرها على مصالح شخصية، فإن الدولة تخسر فرصاً كبيرة في تحسين بنية التحتية، توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة، وتحقيق تقدم اقتصادي. وهذا يعزز من مشاعر الإحباط لدى المواطنين الذين يرون أن الأموال التي يجب أن تُخصص لخدمتهم تُستغل لأغراض غير مشروعة

3. تأثير الفساد على المساعدات الأجنبية

الفساد يعد من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى انعدام الثقة في الحكومات من قبل الدول الأجنبية. عندما يتفشى الفساد في دولة ما، فإن الدول المانحة والمستثمرين الأجانب يتحفظون في تقديم المساعدات أو الاستثمارات، خشية من أن هذه الأموال ستُسرق أو تُستغل بطرق غير قانونية. وبالتالي، يُحرم المواطنون من المساعدات اللازمة لتحسين مستويات حياتهم، ويزداد الوضع الاقتصادي سوءاً

4. هجرة الأموال والكفاءات

في هذا السياق، وضعت الجمهورية اليمنية عدداً من التشريعات التي تهدف إلى محاربة الفساد والحد من تأثيره على مؤسسات الدولة والمجتمع. إن النظام القانوني اليمني قد شهد تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، بدءاً من المصادقة على الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وصولاً إلى سن القوانين الوطنية التي تعزز من مكافحة الفساد على المستوى المحلي

وقد أظهرت الجمهورية اليمنية التزاماً جاداً في تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد، وذلك عبر سلسلة من التشريعات والقوانين التي تشمل تحديد وتوضيح السلوكيات الفاسدة، ووضع العقوبات المناسبة، وتنظيم عمليات الإقرار بالذمة المالية للمسؤولين، وإنشاء هيئات مختصة بمكافحة الفساد. هذه الإجراءات التشريعية تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة المختلفة، وضمان حق المواطنين في بيئة إدارية خالية من الفساد

من خلال هذه الخلفية القانونية والتشريعية، تسعى اليمن إلى تحقيق بيئة مؤسسية قائمة على النزاهة والشفافية، وهو ما يساهم في تعزيز الثقة بين الحكومة والمواطنين. إلا أن الطريق إلى مكافحة الفساد لا يزال طويلاً، ويتطلب المزيد من التوعية، والرقابة، والتطبيق الفعال للقوانين المعتمدة

ستتناول هذه الدراسة في المبحث تحليلاً مفصلاً لأهم التشريعات والقوانين التي تم

السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ينادي به هذا الحزب.

- يؤدي الفساد إلى إضعاف المؤسسات العامة مثل الوزارات، ومؤسسات المجتمع المدني مثل الاتحادات المهنية والنقابات والجمعيات الخيرية ويعزز المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة، وهو ما يحول دون إقامة دولة حديثة ونظام ديمقراطي يتساوى فيه الجميع في الحقوق والواجبات.

- يسبب الفساد إلى سمعة الدولة بين الدول الأخرى، ويؤثر ذلك على علاقاتها الخارجية ومشاركتها في القضايا العالمية.

- يقلل الفساد من إقبال المواطنين على المشاركة السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين، وعدم الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة.

المبحث الثاني:

الأطر القانونية لمكافحة الفساد في اليمن

1- القوانين الوطنية

لمكافحة الفساد في اليمن:

إن مكافحة الفساد تعد من أبرز التحديات التي تواجه الدول في العصر الحديث، وتعتبر ضرورة أساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. الفساد ليس مجرد مشكلة أخلاقية، بل هو تحدي يعيق تقدم المجتمع ويؤثر على استقرار الدولة وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ولذا، فإن إيجاد آليات قانونية وتشريعية فعالة لمكافحة الفساد يعد أمراً بالغ الأهمية

أو هيئات حسب مقتضى نظامها القانوني تتولى منع الفساد ويلزم قانون الذمة المالية أعضاء السلطة التشريعية بتقديم الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد بصفة دورية كل عامين. ويلزم القانون تحديث الذمة المالية لكافة المشمولين بالقانون كل عامين. حيث توجب المادة (16) من القانون على كل من يخضع لقانون الذمة المالية أن يقدم بصفة دورية إقراراً بالذمة المالية بعد مرور عامين من تاريخ تقديم إقراره السابق أو عند الطلب من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وهي الجهة الرسمية المخولة بمراجعة الذمم المالية. حيث منحت المادة (9) من قانون الذمة المالية الحق للهيئة تشكيل لجنة أو أكثر لفحص إقرارات الذمة المالية وفحص البيانات المتعلقة بها وما يطرأ عليها

ثانياً: قانون مكافحة الفساد الصادر في ديسمبر 2006م⁽¹⁵⁾:

في ديسمبر 2006م، صدر القانون رقم (1) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد، الذي سمي "قانون مكافحة الفساد". عرف هذا القانون الفساد وسمى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وحدد أهدافها في المادة (1)، وأعطى لهذه الهيئة الاستقلالية اللازمة لممارسة صلاحياتها القانونية في مكافحة الفساد، ومحاكمة مرتكبيه، واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عنه

ركز هذا القانون على مبدأ التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية،

سناها في اليمن لمكافحة الفساد، مع التركيز على دورها في تحقيق الأهداف المرجوة، وكذلك التحديات التي قد تواجه تطبيق هذه القوانين في الواقع العملي

أولاً: صدر في عام 2005م القانون رقم (34) بشأن الإقرار بالذمة المالية في أغسطس من نفس العام. يتضمن هذا القانون 15 مادة، تحددت أهدافه في المادة (1) على النحو التالي:⁽¹⁴⁾

- حماية المال العام.
- تعزيز الثقة بأجهزة الدولة وموظفيها وصون كرامة الوظيفة العامة.
- مكافحة الكسب غير المشروع والحد من العبث بقيم وأخلاقيات الوظيفة العامة.
- تعزيز الرقابة على كل من يتولى وظيفة عامة ويخضع لهذا القانون.

وقد افترض القانون أنه قد تم إنشاء هيئة لمكافحة الفساد، فأشار في المواد (1)، 4، 9، 95، 99) إلى مهام الهيئة، والتي تتضمن مراجعة الإقرارات وفحصها والتحري عن وجود كسب وثراء غير مشروع، ولها الحق في اتخاذ كافة الإجراءات لتحليل حالة من الإقرار بالذمة المالية وإثبات مخالفتهم لأحكام هذا القانون، وتحويل المخالفين إلى القضاء

نحن بذلك أمام خطوة أولى في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي نصت المادة السادسة منها على أنه يجب على كل دولة طرف أن تضمن وجود هيئة

(14) القانون رقم (34) لسنة 2005م بشأن الإقرار بالذمة المالية.

(15) القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد.

وتنفيذ الاتفاقية وقد حرص المشرع اليمني على إيجاد مواد قانونية تحمي المبلغين عن الفساد لإدراكه مدى قوة تأثير ونفوذ مراكز الفساد. فالمادة رقم (27) من قانون (مكافحة الفساد) يلزم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتوفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، إلا أنه لم يتم التعرض لحماية أقاربهم أو الأشخاص الشديدي الصلة بهم. كما نصت عدد من القوانين على حماية الشهود والخبراء مثل المادة (35) من قانون الإجراءات الجزائية رقم (13) لسنة 1994م، كما تجرم المادة (181) من قانون الجرائم والعقوبات رقم (12) لسنة 1994م محاولة التأثير على الشاهد.

إضافة إلى أن المادة رقم (20) من قانون الذمة المالية تنص على أنه «يعاقب بغرامة تماثل حجم الضرر بالحبس لمدة لا تزيد على (ثلاث سنوات) كل من قدم معلومات أو بيانات كاذبة عن إثراء مشروع بقصد الإساءة إلى الغير»، وبالتأكيد فإن هذه المادة تقف حائل أمام تقديم بلاغات ومعلومات عن جرائم الفساد التي يرتكبها الموظف العام

وفصلت المادة (30) من القانون قضايا الفساد وأهمها

1. الجرائم الماسة بالاقتصاد الوطني المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات
2. الجرائم الماسة بالوظيفة العامة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات

وتعزيز الدور الرقابي الرسمي، فضلاً عن تشجيع مشاركة المجتمع المدني في أنشطة مكافحة الفساد

وقد عرفت المادة الثانية من قانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006م الفساد على أنه استغلال الوظيفة العامة للحصول على مصالح خاصة سواء كان ذلك بمخالفة القانون أو استغلاله باستغلال الصلاحيات الممنوحة

وهو قانون محلي تم سنه في الدولة لمكافحة الفساد في جميع مجالات الحياة العامة. يشمل هذا القانون إجراءات واضحة لمكافحة الفساد في القطاع العام، مثل فرض عقوبات على الموظفين المتورطين في قضايا فساد، وتعزيز رقابة الأجهزة الحكومية على المال العام

أهدافه:

- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تشجيع تبني سلوكيات مناهضة للفساد من قبل الأفراد والمؤسسات.
- فرض عقوبات على مرتكبي الفساد، بما في ذلك الغرامات والسجن.
- كما منح هذا القانون الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد مهام تقييم واقتراح تطوير التشريعات العقابية المتعلقة بجرائم الفساد، بالإضافة إلى نظم التوظيف والمحاسبة، ووضع ضوابط لمراجعة الحسابات والموازنات العمومية. كما جعل الهيئة هي المنسق مع باقي منظومة النزاهة ومكافحة الفساد لتحقيق الهدف من إنشاء الهيئة

شملت» معظم الجرائم الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 2003م. وكانت هناك مجموعة من القوانين تم إقرارها بعد مصادقة اليمن على الاتفاقية. فالباب الرابع من قانون الجرائم والعقوبات لسنة 1994م نظم الجرائم الماسة بالوظيفة العامة باعتبار الوظيفة العامة هي مصدر وقوع جرائم الفساد. حيث أكدت المادة(151) على معاقبة بالحبس مدة لا تزيد على عشر سنوات كل موظف عام طلب أو قبل عطية أو مزية من أي نوع بينما اعتبرت المادة(155) من نفس القانون أن المرأشي هو كل صاحب مصلحة عرض على موظف عام رشوة واعتبرت الوسيط هو كل من عاون الرأشي والمرأشي بأية طريقة كانت على ارتكاب جريمة رشوة وكان عالماً بها ويعاقب كل منهما بنفس العقوبات المقررة للجريمة التي اشترك فيها وفيما يتعلق بالاختلاس والإخلال بواجبات الوظيفة فإن المادة (162) من نفس القانون أشارت إلى عقوبة بالحبس مدة لا تزيد على سبع سنوات كل موظف عام

1- اختلس مالاً وجد في حيازته بسبب وظيفته

2- استغل وظيفة فاستولى بغير حق على مال للدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الوحدات التابعة لها أو سهل ذلك لغير

وفيما يتعلق بحماية المبلغين عن الفساد، حرص المشرع اليمني على إيجاد مواد قانونية تحمي المبلغين عن الفساد لإدراكه

3. الجرائم المخلة بسير العدالة المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات

4. اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات

5. رشوة الموظفين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية للقيام بعمل أو الامتناع عن عمل إخلالا بواجبات وظيفتهم بقصد الحصول على منفعة تجارية أو مزية غير مستحق أو الاحتفاظ بها متى تعلق بتصرف الأعمال التجارية الدولية ويسري بشأنها الحكم الوارد في قانون الجرائم والعقوبات

6. جرائم التزوير المتعلقة بالفساد وجرائم التزيف المنصوص عليها في قانون الجرائم والعقوبات

7. جرائم التهريب الجمركي والتهرب الضريبي

8. الغش والتلاعب في المزادات والمناقصات والمواصفات وغيرها من العقود الحكومية

9. جرائم غسل العائدات الناتجة عن جرائم الفساد المنصوص عليها في هذا

الماد

10. استغلال الوظيفة للحصول على منافع خاصة

11. جرائم الثراء غير المشروع.

12. جرائم أخرى ينص عليها قانون آخر بوصفها من جرائم الفساد وقد تضمنت التشريعات اليمنية العديد من الأحكام المتعلقة بمكافحة الفساد حيث

وقوع جرائم الفساد ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة وكذا طلب موافقتها بأية بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها ومخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص وتلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والحري حولها والتصرف فيها وفقاً للتشريعات النافذة

القرار الجمهوري رقم (12) لسنة 2444م بشأن تسمية أعضاء الهيئة⁽¹⁷⁾ محتوى القرار: هو قرار صادر من رئيس الجمهورية بشأن تعيين أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد أهدافه:

- تشكيل الهيئة المسؤولة عن متابعة قضايا الفساد وتقديم التقارير بشأنها.
- تعيين الأفراد المؤهلين للعمل على مكافحة الفساد.

وتتمتع الهيئة بنوع من الاستقلالية لكن هناك مطالبات واسعة بوجوب أن تكون استقلالية الهيئة واقعية وتامة وفي سبيل تعزيز هذه الاستقلالية تتم المطالبات بالآتي:

- الاستقلالية المالية بحيث تسيطر الهيئة على ميزانيتها بنفسها وليس وزارة المالية.

- إن يتم تأمين استقلالية أعضاء الهيئة عبر تقديم تقاريرهم وإخضاع إشراف أعمالهم لسلطة البرلمان وليس السلطة

مدى قوة تأثير ونفوذ مراكز الفساد. فالمادة رقم (27) من قانون (مكافحة الفساد) يلزم الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتوفير الحماية القانونية والوظيفية والشخصية للشهود والخبراء والمبلغين عن جرائم الفساد، إلا أنه لم يتم التعرض لحماية أقاربهم أو الأشخاص الشديدي الصلة بهم. وسن المشرع اليمني، قانون (تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري) الذي صدر بقرار رقم (19) لسنة 1999م.

يتكون هذا القانون من خمسة وعشرون مادة، حيث يمنع القيام بأي تصرف قد يؤدي إلى الحد من المنافسة أو إضعافها أو إيجاد عقبات تحول دون دخول منشأة منافسة إلى السوق أو توسع منشأة قائمة أو إخراج منشأة منافسة من السوق

ثالثاً: تشكيل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد⁽¹⁶⁾

تم انتخاب أعضاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد وعددهم 9 أعضاء عبر الاقتراع السري الحر والمباشر من قبل مجلس النواب (السلطة التشريعية)، وصدر بتعيينهم القرار الجمهوري رقم (95) لسنة 2004م

وقامت منظمة برلمانيون ضد الفساد بتقديم مسودة مشروع قانون لمكافحة الفساد وهذا القانون نص في مادته الثالثة على إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.

ومنح القانون الهيئة القيام بأعمال التحري وجمع الاستدلالات فور علمها عن

(16) وثائق وأدبيات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ٢٤١١-٢٤٤٤م.

(17) القرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ٢٤٤٤م بشأن تسمية أعضاء الهيئة.

التنفيذية.
- تقديم ضمانات بعدم المساءلة أو الإقالة مثل الضمانات المعتادة والمقدمة للقضاة، وعدم تعرض الهيئة للتقلبات الحزبية والانتخابية.
- وأن يتمتع أعضاء الهيئة بحصانات تمنع مساءلتهم عن إنجاز أعمالهم بما يتفق مع القانون، أثناء الوظيفة العامة أو بعد تركهم أعباء الوظيفة العامة.
رابعاً: القانون رقم (12) لسنة 1990م بشأن الجرائم والعقوبات

صادقت الجمهورية اليمنية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في يوليو 2005م، وصدر بموجب هذه المصادقة القانون رقم (74) لسنة 2005م في أغسطس من نفس العام، ليصبح قانوناً وطنياً يجب الالتزام به وتنفيذه

تم اعتماد هذه الاتفاقية في 31 أكتوبر 2003 في مدينة مكسيكو. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد، من خلال تطوير إطار قانوني للحد من الفساد في القطاعين العام والخاص، وتعزيز قدرة الدول على التحقيق والمقاضاة في قضايا الفساد عبر الحدود

محتوى القانون: يتضمن هذا القانون النصوص القانونية التي تحدد العقوبات المتعلقة بالجرائم، بما في ذلك الفساد. يشمل جرائم الرشوة، استغلال النفوذ، اختلاس الأموال العامة، وغيرها من الأفعال المتعلقة بالفساد

أهدافه:

- وضع إطار قانوني شامل للتعامل مع الجرائم التي تشمل الفساد.
 - توفير إطار قانوني رادع ضد الممارسات الفاسدة.
 - سادساً: إنشاء أجهزة مساندة في مكافحة الفساد
 - تم إنشاء العديد من الأجهزة المساندة لمكافحة الفساد، ومن أبرزها الهيئة العليا للرقابة على المناقصات، اللجنة العليا للمناقصات، وحدة غسل الأموال، والنيابة العامة المتخصصة في قضايا الفساد المحالة من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد. كما تم تخصيص قاضي في محكمة
- أهم بنود الاتفاقية:
- تشجيع الدول على وضع تدابير وقائية للحد من الفساد، مثل تعزيز الشفافية في الإدارة العامة.
 - تعزيز القدرة على محاكمة الأفراد المتورطين في قضايا الفساد.
 - تشجيع الدول على التعاون في التحقيقات والملاحقات القضائية، بما في ذلك تسليم المجرمين.
 - تسعى الاتفاقية إلى تسهيل عملية إعادة الأموال المتحصلة من الفساد إلى الدول الأصلية.

سابعاً: الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

الأجهزة الحكومية، مما يقوض من استقلاله المالي والإداري علاوة على ذلك، يواجه الجهاز تحديات في تنفيذ التوصيات التي يصدرها. فلا يرى الجهاز أي تأثير حقيقي لأنشطته، حيث لا تتخذ الأجهزة الأخرى خطوات لإصلاح ما أشار إليه الجهاز في تقاريره. كما لا تتم محاسبة الأشخاص الذين يثبت الجهاز من خلال المراجعة المالية والرقابة الإدارية والقانونية أنهم ارتكبوا مخالفات أو جرائم. تتزايد المطالبات بتأمين استقلالية الجهاز من خلال تقديم تقاريره إلى البرلمان بدلاً من السلطة التنفيذية. ذلك أن الجهاز، وفقاً للقانون، لا يملك الحق في اتخاذ إجراءات قانونية مباشرة أو رفع التقارير أو الشكاوى حول أي أعمال تشكل مخالفة للقوانين إلى النيابة العامة إلا بعد أن يُسلم تقريره إلى الجهة الحكومية المعنية بالمخالفة، ومن ثم الانتظار لمدة (30) يوماً قبل تقديم الشكاوى إلى النيابة العامة.

كما أن وضعية رفع هذه التقارير إلى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لا تزال غامضة ومتضاربة. فبينما يلزم قانون الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد أجهزة الدولة التي تعثر على معلومات بشأن الفساد بإبلاغ الهيئة، يظل قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كما هو، ولم يتم تعديله ليوكب التغييرات. ويُلزم الجهاز بتقديم تقريره وتوصياته إلى الجهة المعنية أولاً، أو تسليمه إلى النيابة العامة في حال تقاعست الجهة

يُعتبر الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة من أهم الأجهزة المخولة بالرقابة الداخلية على إدارة المال العام في اليمن. وقد حدّدت المادة (4) من القانون رقم (39) لسنة 1992م بشأن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة مهمته في تحقيق رقابة فعّالة على الأموال العامة والتأكد من حسن إدارتها. ويعتبر الجهاز وفقاً للقانون هيئة رقابية عليا مستقلة ذات شخصية اعتبارية.

ولكن، رغم كفاءة الجهاز وقوته الداخلية، إلا أنه يواجه قيوداً سياسية خارجية تؤثر على مدى تنفيذ الصلاحيات الممنوحة له. في هذا السياق، تظهر بعض الخروقات الإدارية في المستويات المنخفضة التي لا تخضع لتلك القيود. كما يقوم الجهاز في بعض الأحيان بتخصيص فترات طويلة من الجهد والوقت للتحقيق في الحالات التي تشكل خطراً سياسياً منخفضاً وغير مهددة. لكن في حالات أخرى، تم إيقاف مراجعة بعض قضايا الفساد الكبيرة تحت ضغوط سياسية. وهذا يشير إلى أن الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة يؤدي عملاً ممتازاً من حيث كمية ونوعية المراجعات التي يقوم بها، إلا أن مستوى أهمية هذه الأعمال وعواقبها يظل متفاوتاً في بعض الحالات

وينص القانون على أن ميزانية الجهاز يجب أن تُدرج في الموازنة العامة للدولة، لكن الممارسة العملية لا تعكس ذلك الاستقلال المالي. إذ يُعامل وزير المالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة كما يُعامل بقية

يعد أحد أهم أسباب الفساد ودوافعه

المعنية.

كما أكدت حكومة الوفاق الوطني التي تشكلت برئاسة محمد باسندوه عقب ثورة ٢٠١١م على تطبيق مبادئ الحكم الرشيد وتجعله ضمن الأولويات التي تسعى إليها من أجل تحقيق آمال المجتمع وتطلعاته في بناء الدولة المدنية الحديثة المرتكز على تعزيز الحكم الرشيد في جميع جوانبها، بما يؤدي إلى ضمان سيادة القانون، وتحسين الكفاءة والمساءلة والشفافية في القطاع العام، والتصدي للفساد، وإرساء قيم العدالة والمساواة وحقوق الإنسان لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، الذي تنطلق منه اليمن نحو بناء الدولة المدنية الحديثة

وأخيراً، يتوقع الكثيرون من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن يقوم بالرقابة والمحاسبة معاً، إلا أن مهام المحاسبة الإدارية والقانونية ليست منوطة بالجهاز بل هي من اختصاص النيابة العامة والأجهزة الحكومية الأخرى التي يعمل فيها الموظفون العموميون الذين يرتكبون المخالفات

المبحث الثالث:

البرامج والاستراتيجيات

والاتفاقيات

1- البرنامج الحكومية لمكافحة الفساد

برنامج حكومة الأستاذ/ عبد العزيز عبد الغني الذي أقره مجلس النواب في ١٢/ نوفمبر/ ١٩٩٤م وبرنامج حكومتي الدكتور/ فرج بن غانم والدكتور/ عبد الكريم الإرياني اللتين شكلتا في عام ١٩٩٧م أكدت جميعها على مكافحة الفساد والقضاء على المظاهر السلبية التي ارتبطت بالأداء الوظيفي الحكومي والتصدي لمعالجة الاخلالات في المؤسسات والمرافق الحكومية

2- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد^(١٨)

محتوى الاستراتيجية: هي خطة وطنية تهدف إلى تقليل الفساد وتحقيق التنمية المستدامة أهدافها:

- تحديد أولويات مكافحة الفساد على المستوى الوطني.
- تطوير آليات وتدابير فعالة لمكافحة الفساد، بما في ذلك حملات توعية وتدريب.

أما البرنامج العام لحكومة الأستاذ/ عبد القادر باجمال عام ٢٠٠٣م فقد خصص محوره الخامس لمكافحة الفساد والإرهاب في المجتمع والمؤسسات المختلفة واعترف صراحة بأن القصور الشديد في آلية الدولة

⁽¹⁸⁾ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الطبعة الثانية، ٢٠١٢م.

الرسمية الخاصة بمكافحة الفساد إضافة إلى التوصيات والتقارير النهائي لاستطلاع الرأي العام حول الفساد في اليمن

لكن هذه الضغوط خفت كثيرا عقب ثورة ٢٠١١م وتشكيل حكومة الوفاق الوطني لكن عقب سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر ٢٠١٤م تم اقتحام مقر المنظمة ونهب كافة محتوياتها في ابريل ٢٠١٥م

في ظل الوضع الحالي لا يتم السماح لأحد بالوصول إلى أي معلومة متعلقة بالفساد، كما أنه لم يحدث أن تم اغلاق اي منظمة اهلية بسبب وجود فساد فيها.

وقد أشرنا في محور سابق أن الأعلام في اليمن، يتمتع من الناحية النظرية بحرية ونوع من الحماية بموجب التشريعات القانونية النافذة، أهمها وأقدمها قانون الصحافة والمطبوعات والنشر رقم (٢٥) لسنة ١٩٩٠م. والذي جاء نتائج للوحدة اليمنية في العام ذاته، والتي فرضت الإنفتاح على العمل السياسي والديمقراطي.

وتؤكد المادة (٥) من هذا القانون على أن «الصحافة حرة فيما تنشره وحررة في استقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وهي مسؤولة عما تنشره في حدود القانون»، فيما تحمي المادة التي تليها - مادة (٦) من القانون - الصحفيين وحقوقهم: «حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في

المبحث الرابع:

دور منظمات المدني في مكافحة الفساد في اليمن

تعاني اليمن من ندرة منظمات المجتمع المدني المختصة بمكافحة الفساد حيث يوجد منظمة وحيدة مختصة بمكافحة الفساد هي منظمة (برلمانيون يمنيون ضد الفساد) والتي أنشئت في ٢٠٠٥م على يد عدد من البرلمانيين الفاعلين في مكافحة الفساد

وبحكم أن جميع أعضاء منظمة برلمانيون ضد الفساد من أعضاء البرلمان فإنها نادرا ما تتعرض لضغوط فمثلا عندما قامت منظمة برلمانيون ضد الفساد بتنفيذ استبيان حول الفساد في القطاعات الحكومية وأشارت نتائج الاستبيان إلى أن القطاع النفطي هو أكثر القطاعات فسادا يليه القطاع العسكري تم مهاجمة المنظمة في وسائل الإعلام الرسمية وتم تهديدهم بإحالتهم إلى القضاء

وقد تعرضت المنظمة لعديد من المضايقات أهمها عدم الموافقة على منحها ترخيص رسمي

وقد نشرت المنظمة تقرير واحد عن الفساد تحت عنوان (حالة الفساد في اليمن) تحدث حول تعريف الفساد وأسباب وعوامل الفساد في المجتمع اليمني وتجليات ومظاهر الفساد في اليمن وتداعيات ونتائج الفساد كما خصص التقرير جزءا لمكافحة الفساد في التشريعات اليمنية والمبادرات والبرامج

المادة على أن «للصحفي حق الإطلاع على التقارير الرسمية والحقائق والمعلومات والبيانات وتلزم الجهة المتوفرة لديها بتمكينه من الإطلاع عليها والاستفادة منها..» ومع ذلك إلا أن النصوص الدستورية، وبعض النصوص الواردة في قانون الصحافة، عملت أحيانا على تقييد تلك الحرية، تارة حين أحالت على المشرع القانوني أمر ضبط وتحديد النطاق العملي لممارسة حق التعبير عن الرأي، وتارة أخرى حين حدد بابا كاملا تحت مسمى «محظورات النشر»

وأفرد المشرع الفصل الأول من الباب الخامس من قانون الصحافة والمطبوعات، لما أسماه ب«محظورات النشر»، وحددت هذه المحظورات في المادة (١٠٣)، على النحو التالي:-

مادة (١٠٣): يلتزم كل من العاملين في الصحافة المقروءة والمسموعة والمرئية وبصفة خاصة المسؤولين في الإذاعة المسموعة والمرئية وكل من صاحب الصحيفة رئيس التحرير المسؤول وصاحب المطبعة ودور النشر والصحفيين بالإمتناع عن طباعة ونشر وتداول وإذاعة ما يلي

1- ما يمس العقيدة الإسلامية ومبادئها السامية أو يحقر الديانات السماوية والعقائد الإنسانية.

2- ما يمس المصلحة العليا للبلاد من وثائق ومعلومات سرية أو إفشاء

التعبير دون تعرضهم لأي مسألة غير قانونية يكفلها القانون، ما لم تكن بالمخالفة».

وثمة نصوص أخرى في الدستور تجعل من حرية الرأي والتعبير مبدأ أصيلا، وأحد أهم الأسس السياسية للدولة، وذلك بحسب ما جرى عليه النص في المواد (٥، ٦، ٤٢، ٥٨) من دستور الجمهورية اليمنية.

وقد أكد نص المادة (٦) - دستور، على التزام الدولة باحترام كافة الحقوق والحريات على أساس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومنها حرية الرأي وحق التعبير عنه (المادة «١٩» من هذا الإعلان). كما أن نص المادتين (٤٢، ٥٨) - دستور، يُلزم الدولة بكفالة حرية المواطن في الفكر والرأي، وبتمكينه من التعبير والإعراب عما يعتقد في نطاق هذه الحرية المكفولة.

وحيث أن المادة (٥) من الدستور تنص على «يقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية...»، فإن ذلك يؤكد ضمنا أن حرية الرأي والفكر هي القوام الدستوري للنظام السياسي للدولة، وذلك باعتبار أن التعددية السياسية والحزبية ما هي إلا مظهر تجسيدي وتمثل عملي وواقعي لحرية الفكر والرأي.

وتأتي المادة (١٦) من قانون الصحافة والمطبوعات، سالف الذكر، أعلاه، لتؤكد بشكل دامغ على أحقية الصحفي في الإطلاع على المعلومات من كافة الجهات الملزمة بنص المادة بتوفيرها له، حيث نصت هذه

- والإرهاب.
- 10- الإعلانات المتضمنة عبارات أو صورا تتنافى مع القيم الإسلامية والآداب العام أو قذف وتشويه سمعة الأشخاص أو الاعتداء على حقوق الغير أو تضليل الجماهير.
- 11- إعلانات المستحضرات الطبية والتجميلية والمواد الغذائية دون إذن من الجهة المختصة.
- 12- التعرض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدولة ولا أن تنسب إليه أقوالاً أو تنشر له صوراً إلا بإذن مسبق من مكتب الرئيس أو وزارة الإعلام مالم يكن هذا القول أو التصوير تم في حديث عام للجمهور أو في مقابلة عامة ولا تسري هذه الأحكام بالضرورة على النقد الموضوعي البناء.
- وقد منح ذلك، وزارة الإعلام والقضاء ونيابة الصحافة والمطبوعات، حق فرض الرقابة على الإعلام ووسائله، ووضع الإعلام والصحفيين تحت إدارة وزارة الإعلام ومقصلة القضاء، وساعد على ذلك تلك النصوص «المطاطية» التفسير، الواردة ضمن الـ ١٢ فقرة من محظورات النشر
- وقد أكملت الإحالات للمشرع القانوني في ضبط حدود حرية الرأي والتعبير إلى مضاعفة العقوبات، التي وصلت أحيانا إلى الإعدام طبقا لتفسيرات بعض نصوص قانون
- أسرار الأمن والدفاع عن الوطن وفقاً للقانون.
- 3- ما يؤدي إلى إثارة النعرات القبلية أو الطائفية أو العنصرية أو المناطقية أو السلالية وبث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع أو ما يدعو على تكفيرهم.
- 4- ما يؤدي إلى ترويج الأفكار المعادية لأهداف ومبادئ الثورة اليمنية أو المساس بالوحدة الوطنية أو تشويه التراث والحضارة اليمنية والعربية والاسلامية.
- 5- ما يؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة، وما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويج والتشهير الشخصي.
- 6- وقائع الجلسات غير المعلنة لهيئات سلطات الدولة العليا.
- 7- وقائع التحقيق أثناء مرحلتي التحقيق والمحاكمة بما يؤثر على سير العدالة والتي يحظر فيها النشر من أجهزة البحث والتحري والإدعاء والقضاء.
- 8- تعتمد نشر بيانات أو أنباء أو معلومات أو أخبار غير صحيحة بهدف التأثير على الوضع الاقتصادي وأحداث تشويش أو بلبلة في البلاد.
- 9- التحريض على استخدام العنف

المسؤولية المشتركة

في سياق مكافحة الفساد، أشار اللواء الركن فرج سالمين البحسني، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، إلى ضرورة العمل المشترك بين مختلف مكونات المجتمع لمواجهة هذه الظاهرة. البحسني شدد على أن الفساد يشكل تهديداً مباشراً للاستقرار والتنمية في الجنوب، ما ينعكس سلباً على حياة المواطنين. أضاف البحسني أن الفساد ينتشر في العديد من المؤسسات الحكومية في محافظة حضرموت، حيث تم الكشف عن عدد من الملفات التي تدين بعض المسؤولين في القطاع العام، ما يؤدي إلى تبديد الموارد وإضعاف قدرات الدولة في تقديم الخدمات الأساسية

وأشار إلى الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضد القضايا المتورطة في الفساد، مؤكداً أهمية التعاون بين مختلف الجهات السياسية والمجتمعية لمكافحة هذه الظاهرة. كما دعا البحسني هيئات المجلس الانتقالي في حضرموت إلى زيادة اليقظة ومراقبة الأنشطة المشبوهة داخل مؤسسات الدولة، وضرورة تبليغ الجهات المختصة بذلك من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة

2- دور النقابات العمالية والمهنية في مكافحة الفساد الإداري

المنظمات النقابية، وخاصة النقابات العمالية والمهنية، تلعب دوراً حيوياً في مكافحة الفساد الإداري. في هذا الإطار، نظمت المنظمة

العقوبات والجزاءات والجرائم، في حالة التعرض لأسرار الدولة العليا والعسكرية، ما جعل العمل الصحفي أحد أخطر المهام، وفرض رقابة ذاتية من الصحفي ذاته على نفسه، إن لم يكن من إدارة التحرير.⁽¹⁹⁾

المبحث الخامس:

مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية:

جهود متعددة في مواجهة تحديات الجنوب اليمني

في ظل الأوضاع الراهنة في الجنوب اليمني، يشكل الفساد الإداري أحد أبرز التحديات التي تواجه جهود التنمية المستدامة، ويعد عقبة أمام تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة. في هذا السياق، تتضافر العديد من الجهود من قبل مختلف الفاعلين السياسيين والاجتماعيين للتصدي لهذه الظاهرة التي تؤثر سلباً على حياة المواطنين وتحد من قدرة الدولة على تحقيق تطلعات شعبها. يُعد الفساد الإداري في العديد من مؤسسات الدولة أحد الأسباب الرئيسة لغياب الشفافية، ويعزز من تفشي المحسوبية والرشوة، مما يؤدي إلى ضعف الأداء الحكومي. على الرغم من هذه التحديات، هناك مبادرات عديدة تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، سواء من خلال جهود المجتمع المدني أو عبر دعم المبادرات الحكومية

1- مكافحة الفساد من خلال

(19) تقرير تعزيز سياسات وآليات مكافحة الفساد في الجمهورية اليمنية ، إعداد/ راجح باجي ٢٠١٥ ص: ٤٦

ومكافحة الفساد من أهم المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الرقابة والمحاسبة في المؤسسات الحكومية. خلال اللقاء مع قيادة الهيئة المجتمعية للمجلس الانتقالي الجنوبي، أطلع المهندس عبد الرحمن يحيى، رئيس الاتحاد، الحضور على مجموعة من الوثائق والمستندات التي تدين قضايا فساد داخل مؤسسات الدولة. وقد أشاد الحضور بدور النيابة العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في دعم جهود الاتحاد للكشف عن الفساد

وأكد العميد طيار ناصر السعدي، رئيس الهيئة المجتمعية، أهمية تكاتف الجهود بين الهيئة والاتحاد لمكافحة الفساد، مؤكداً على أن الفساد يعد أحد أكبر التحديات التي تواجه شعب الجنوب. كما تحدث السعدي عن ضرورة تعزيز التعاون بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني لضمان مكافحة فعالة للفساد، مشيراً إلى ضرورة توفير الدعم اللازم للاتحاد بما يمكنه من أداء مهامه بفعالية

4- دعم القيادة السياسية للجهود المدنية في مكافحة الفساد

لا تقتصر جهود مكافحة الفساد في الجنوب على الجهات المدنية فقط، بل تحظى أيضاً بدعم من القيادة السياسية. في هذا الإطار، أبدى الرئيس عيدروس قاسم الزبيدي، رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، دعماً كبيراً لمبادرة الاتحاد الجنوبي للشفافية والنزاهة، مشيراً إلى أن الشباب الذين شكلوا الاتحاد

الوطنية للشفافية والإصلاح المالي والإداري ندوة توعوية حول دور النقابات العمالية في مكافحة الفساد، وذلك ضمن أنشطتها في المرحلة الأولى من حملتها الوطنية لمكافحة الفساد الإداري. وقد تناولت الندوة عدة محاور رئيسية حول الفساد الإداري وآثاره

السلبية على المؤسسات العامة تضمنت الندوة تعريفاً دقيقاً للفساد الإداري، حيث يُعرّف على أنه إساءة استخدام المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية، سواء للموظف أو للجهات التي يعمل لصالحها. كما تم تناول مظاهر الفساد الإداري مثل الرشوة والمحسوبية، والتي تؤدي إلى تعطيل العمل المؤسسي وتحقيق مصالح ضيقة على حساب المصلحة العامة. وتطرقت الندوة إلى الأسباب التي تسهم في انتشار الفساد الإداري، مثل القوانين المعقدة، ضعف الرقابة، وعدم وجود آليات فعالة للمساءلة

كما ناقش المشاركون في الندوة كيفية تعزيز دور النقابات العمالية في الكشف عن الفساد داخل المؤسسات، وتنظيم حملات توعية تهدف إلى رفع الوعي لدى العاملين حول حقوقهم وواجباتهم القانونية. في هذا السياق، تحدث الأكاديمي د. محمد باسردة عن دور النقابات في الدفاع عن حقوق الموظفين، وضمان عدم تعرضهم للظلم نتيجة للفساد الإداري المستشري

3- الاتحاد الجنوبي للشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد

يعد الاتحاد الجنوبي للشفافية والنزاهة

المجتمع. لا شك أن التعاون المشترك بين المجتمع المدني والحكومة سيلعب دوراً محورياً في تحويل هذه الجهود إلى نتائج ملموسة تحقق العدالة الاجتماعية وتساهم في بناء مستقبل أفضل لشعب الجنوب
المبحث السادس

تحديات مكافحة الفساد⁽²⁰⁾:

إن الفساد في اليمن يعد من أبرز التحديات التي تواجه التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في البلاد. ومن أهم مظاهر الفساد في اليمن الوساطة والمحسوبية، حيث يتم استغلال أصحاب القرار لمواقعهم وشبكات علاقاتهم مع الشركات لتحرير صفقات مشتركة تهدف لمصلحة الطرفين فقط، مما يسهم في تعزيز ظاهرة الفساد. كما أن دخول رجال الأعمال إلى الساحة السياسية، سواء في الحكومة أو البرلمان، قد أسهم في تفشي الفساد وخلق تضارب مصالح غير مسبوق في الدولة. وفي هذا السياق، تحول العديد من المسؤولين في الدولة، وخاصة في المؤسسات العسكرية والإيرادية والقطاع العام المتعلق بالمشاريع الكبيرة والطاقة، إلى رجال أعمال وتجار، مما أدى إلى تزايد ظاهرة الفساد وانتشارها في عمق مؤسسات الدولة وقد ساعد ذلك على ظهور لوبيات مصالحية مشتركة بين رجال المال والأعمال والمسؤولين في الدولة، حيث تمثل هذه اللوبيات حاجزاً

قد أظهرها مسؤولية وطنية كبيرة في مواجهة الفساد. وأكد الزبيدي على أهمية التعاون بين الاتحاد وكافة المؤسسات الحكومية المختصة بمكافحة الفساد مثل القضاء والنيابات، مع التأكيد على أهمية التحلي بالموضوعية والأمانة في التعامل مع الملفات المتعلقة بالفساد

كما استمع الرئيس الزبيدي إلى أبرز التحديات التي يواجهها الاتحاد في تنفيذ مهامه، مثل غياب مقرر دائم وافتقار الميزانية التشغيلية اللازمة لدعم نشاطاته. وأكد على أن هذه التحديات سيتم رفعها إلى القيادة السياسية للعمل على إيجاد حلول لها، مشدداً على أن مكافحة الفساد لا يمكن أن تتم إلا بتعاون جميع الأطراف وتنسيق الجهود

تمثل جهود مكافحة الفساد في الجنوب اليمني خطوة أساسية نحو تحقيق التنمية المستدامة وبناء دولة قائمة على العدالة والشفافية. ومن خلال المبادرات المدنية والحكومية، وتعاون مختلف الأطراف المعنية، يمكن للجنوب أن يحقق تقدماً حقيقياً في مواجهة تحديات الفساد. ومع استمرار الجهود المبذولة من قبل النقابات العمالية، والمنظمات الحقوقية، والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى دعم القيادة السياسية، تبقى هناك آمال في القضاء على هذه الظاهرة التي طالما عرقلت تطور

لا يزال اليمن يواجه مشكلة حقيقية في التنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون، مما يجعل من الصعب متابعة الأموال المهربة إلى الخارج. ضعف التشريعات المتعلقة بالكسب غير المشروع واسترداد الأموال المسروقة يعرقل جهود استرداد تلك الأموال المتحصلة من الفساد، ما يساهم في تعزيز ظاهرة تهريب الأموال إلى دول الجوار الإقليمي أو حتى دول أخرى تمثل ملاذات آمنة للفساد

3. ضعف التنسيق بين أجهزة مكافحة الفساد

إن التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية المكلفة بمكافحة الفساد مثل هيئة مكافحة الفساد والنيابة العامة، والشرطة، والأجهزة القضائية لا يزال ضعيفاً، ما يجعل الاستجابة للممارسات الفاسدة غير فعالة. يحتاج الأمر إلى رؤية واضحة وتعاون مشترك بين هذه الأجهزة لتعزيز جهود مكافحة الفساد في جميع القطاعات

4. نقص بناء القدرات المؤسسية والفردية في مجال التعاون الدولي واسترداد الأموال

يشهد اليمن نقصاً في بناء القدرات المؤسسية والفردية في مجال مكافحة الفساد، خاصة في القضايا المتعلقة بالتحقيقات، جمع الأدلة، والتعاون الدولي لاسترداد الأموال المنهوبة. وفي ظل التحديات التي يواجهها القضاء اليمني، يعجز النظام عن متابعة الفاسدين الذين تهربوا إلى الخارج وحجز أموالهم

متيناً بين الإرادة الدولية والإرادة المحلية الفاسدة، إذ تمكنت هذه الشبكات من إفشال محاولات إصدار أو تعديل تشريعات تعمل على مكافحة الفساد أو الحد من موارده. كما سهلت هذه اللوبيات عمليات اختلاس الأموال والممتلكات العامة، وزادت من تعقيد تنفيذ القوانين ضد الفاسدين، مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد بشكل أكبر. وفي هذا الإطار، يمكننا تلخيص التحديات الرئيسية التي تواجه مكافحة الفساد في اليمن على النحو التالي

1. ضعف الدور الرقابي لمجلس النواب:

يواجه مجلس النواب اليمني تحديات كبيرة في ممارسة دوره الرقابي، ويظهر هذا الضعف في العديد من اللجان التي تم تشكيلها للتحقيق في قضايا الفساد، حيث لا يزال دورها التشريعي دون المستوى المطلوب. على الرغم من أن مجلس النواب يمتلك السلطة الرقابية على الحكومة، إلا أن هذه السلطة لا تتمتع بالقوة اللازمة لمراقبة ومعاينة الممارسات الفاسدة، ما يجعل محاولات الإصلاح صعبة للغاية. كما أن البرلمانات لم تستطع اتخاذ مواقف جادة حيال قضايا فساد كبرى عرضت عليها، مثل قضايا القطاع النفطي والمؤسسة الاقتصادية

2. عدم وجود تشريع موحد لتنظيم المساعدة القانونية المتبادلة واسترداد الأموال المنهوبة

الصعب إصدار قرارات بالحفظ أو المصادرة في القضايا المتعلقة بالكسب غير المشروع وغسل الأموال. وتظل هذه القضايا عالقة في المحاكم لفترات طويلة بسبب تعقيدات الإجراءات القانونية

8. ضعف الشفافية والمساءلة وسيادة القانون

يُعد غياب الشفافية والمساءلة أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الفساد يستشري في الدولة، فغياب سيادة القانون وعدم تطبيقه بشكل عادل يؤدي إلى تزايد هذه الظاهرة. لا توجد آليات فعالة لمحاسبة المسؤولين الفاسدين، مما يجعل مكافحة الفساد تتعرض لانتكاسات متكررة

9. تعقيدات سياسية واجتماعية تؤثر على مكافحة الفساد

بالإضافة إلى العوامل القانونية والاقتصادية، فإن تعقيدات السياسة المحلية تؤثر بشكل كبير على مكافحة الفساد في اليمن. فقد أصبحت بعض الجماعات السياسية، القبلية، والعسكرية تشارك في عمليات الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يجعل المضي في الإصلاحات مسألة شائكة ومعقدة. هذا الفساد المنظم والمتشابك لا يمكن معالجته إلا من خلال إرادة سياسية قوية وإصلاحات حقيقية في الهياكل القانونية والتنفيذية

خلاصة القول، إن مكافحة الفساد في اليمن

المنهوبة، مما يعوق جهود مكافحة الفساد بشكل كبير

5. السرية المصرفية وصعوبة الوصول إلى الكشوفات البنكية

يُعتبر النظام المصرفي في اليمن أحد أكبر التحديات أمام هيئة مكافحة الفساد، حيث تحظر السرية المصرفية على الهيئة من الاطلاع على الكشوفات البنكية للمشتبه بهم. هذا يعقد عملية التتبع والتحقيق في الأموال المتحصلة من الفساد، حيث تكون عملية غسل الأموال أو تهريبها إلى خارج اليمن أسهل في ظل عدم وجود آليات فعالة لمراقبة الأموال

6. الاضطرابات السياسية وتهريب الأموال:

يعتبر الوضع السياسي المضطرب في اليمن من العوامل التي تعيق مكافحة الفساد، حيث أدى تزايد الاضطرابات السياسية إلى انتقال الأموال الفاسدة إلى دول أخرى كانت تعتبر ملاذات آمنة. وتجد السلطات اليمنية صعوبة في تتبع هذه الأموال أو حتى تحديد ما إذا كانت قد تم الحصول عليها عن طريق الفساد أم لا قبل اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد

7. العقوبات القانونية في الملاحقة الجزائية:

يُعد النظام القضائي في اليمن أحد أكبر العوائق أمام ملاحقة الفاسدين، حيث تعاني القوانين من الضعف، مما يجعل من

السياسية في اليمن، فإن الإرادة السياسية تظهر في

تحقيق الشفافية والمساءلة: عندما تتبنى الحكومة ثقافة الشفافية في تنفيذ المشاريع وتُفصح عن معلومات حول أوجه صرف الأموال العامة، فإن ذلك يساهم في بناء الثقة مع الشعب ويقلل من فرص وقوع الفساد.

تعزيز دور الهيئات الرقابية: مثل الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اليمن، التي تُعنى بمكافحة الفساد والتحقيق في قضايا الفساد الكبرى، حيث يمكن أن تسهم إرادة القيادة السياسية في تمكين هذه الهيئة لتكون أكثر فاعلية في دورها الرقابي.

القدرة على متابعة القضايا ومحاسبة المسؤولين: الإرادة السياسية القوية تعني أن الحكومة مستعدة لمتابعة المسؤولين المتورطين في الفساد، ومعاقبتهم وفقاً للقانون، مهما كانت مناصبهم أو مكانتهم السياسية. سن وتفعيل القوانين الرادعة: مثل قانون مكافحة الفساد في اليمن (رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٦)، الذي يعزز من وجود نظام قانوني قوي يُعاقب المفسدين في إطار من الشفافية والمساءلة. إلا أن المشكلة تكمن في أن تطبيق هذه القوانين

لا تزال تواجه تحديات ضخمة تتراوح بين ضعف الدور الرقابي، وقصور التشريعات، وغياب التنسيق بين المؤسسات ذات الصلة، مروراً بالمعوقات القانونية والسياسية. وهذه التحديات تستدعي ضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحسين البيئة القانونية والمؤسسية في البلاد، مع تعزيز الشفافية والمساءلة وتفعيل دور المجتمع المدني

المبحث السابع:

الآليات لمواجهة الشاملة والدائمة لمكافحة

لفساد

5- الإدارة السياسية ودورها في

مكافحة الفساد:

تُعتبر الإرادة السياسية من أهم العوامل التي تساهم بشكل فعال في محاربة الفساد وتقليصه، سواء في اليمن أو في أي دولة أخرى. يمكن النظر إلى الإرادة السياسية على أنها رغبة قوية من القيادة السياسية على جميع مستوياتها في القضاء على الفساد من خلال اتخاذ خطوات حقيقية وجادة على أرض الواقع

أهمية الإرادة السياسية في مكافحة الفساد:

تتمثل الإرادة السياسية في قوة العزم والنية الجادة من القيادة العليا لمكافحة الفساد من خلال التوجهات الاستراتيجية المعلنة. عندما يشعر المسؤولون والمواطنون في دولة ما أن السلطة السياسية حازمة في محاربة الفساد، فإن ذلك يعزز الثقة في المؤسسات الحكومية ويقلل من فرص المفسدين في ممارسة فسادهم. وبالنسبة للقيادات

الكافية لمتابعة الحالات والتحقيق فيها دون تدخلات سياسية.

٣. مشاركة المجتمع المدني: دعم مؤسسات المجتمع المدني في القيام بدورها الرقابي من خلال توفير الحماية للصحفيين والنشطاء الذين يتبنون قضايا محاربة الفساد، وتقديمهم للحكومة كأدوات لتسليط الضوء على الظواهر السلبية.

٤. المراجعة والتقييم المستمر: ضمان أن العمليات الحكومية والتشريعات الخاصة بمكافحة الفساد تتسم بالمرونة وأنها قادرة على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية المستمرة. رغم الأهمية الكبيرة للإرادة السياسية في

محاربة الفساد، فإن هناك العديد من التحديات التي تعرقل هذه الإرادة في اليمن الأزمات السياسية والصراعات

١. الداخلية: تعيش اليمن منذ عدة سنوات حالة من النزاع السياسي والأمني، وهو ما يجعل من الصعب على القيادة السياسية التركيز على محاربة الفساد في ظل هذه الظروف المعقدة.

٢. ضعف المؤسسات الرقابية: بسبب الحرب والصراعات الداخلية، عانت العديد من الهيئات الرقابية من ضعف قدراتها التنفيذية، ما جعل من الصعب عليها القيام بدورها

قد يواجه صعوبات في حالة غياب الإرادة السياسية الحقيقية.

6- دور الإرادة السياسية في الحد من الفساد:

من خلال التاريخ المعاصر، يمكن ملاحظة أن البلدان التي تسعى إلى تطوير إرادة سياسية قوية هي التي تمكنت من تحقيق تقدم في تقليل ظاهرة الفساد. فإذا ما شعر المفسدون أن هناك متابعة حقيقية ومحاسبة جادة لهم، فإن ذلك يؤدي إلى تراجعهم عن ممارساتهم الفاسدة

في اليمن، مثلاً، يمكن ملاحظة تأثيرات غياب الإرادة السياسية في بعض الفترات، حيث كان يتم التراخي في محاكمة المتورطين في قضايا فساد بارزة، وهو ما يعكس عجز النظام السياسي عن توفير بيئة تشريعية ورقابية فعالة

يمكن تلخيص الأدوات التي من خلالها يُمكن للإرادة السياسية المساهمة في الحد من الفساد في

١. تعزيز استقلالية القضاء: القضاء المستقل يُعد من أعظم الأدوات التي يمكن من خلالها الحد من الفساد، فالمحاكم التي تتمتع بالاستقلالية تكون أكثر قدرة على محاكمة المسؤولين الفاسدين دون تدخلات سياسية.

٢. تفعيل دور الهيئات الرقابية: على رأسها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، حيث يجب أن تتوفر لها الموارد والسلطات

مثل الوزراء ومن هم في مراتبهم في ثلاثة جوانب هي

- المتابعة القانونية: أي مطابقة تصرفات الأفراد مع بنود القانون في الأعمال التي يقومون بها، وإذا ثبت وجود تجاوز للقانون تتم محاسبتهم وفق ما ينص عليه القانون لدى الجهات القضائية

- المتابعة الإدارية: أي تعرض الأفراد العاملين في مؤسسة حكومية للفحص والمتابعة والتقييم المستمر من قبل الأفراد الأعلى منهم درجة في سلم الهرم الوظيفي للمؤسسة أو الوزارة

- المتابعة الأخلاقية: وتعني مقارنة الأعمال التي يقوم بها الشخص مع القيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها مثل: الأمانة في العمل، والصدق في القول، والعدالة في المعاملة، وغير ذلك من الصفات. وعند ثبوت تجاوز أحد هذه الصفات الأخلاقية للشخص في عمله تتم مساءلته ومحاسبته من قبل الجهات المسؤولة عنه .

وتتم محاسبة ومساءلة المسؤول الأول مثل الوزير في أية وزارة من خلال الهيئة التشريعية في الدولة مثل مجلس النواب أو المجلس التشريعي

٢. المساءلة: وتعني ضرورة تقديم الأشخاص المسؤولين والذين تم تعيينهم أو انتخابهم تقارير دورية، أي مستمرة وفي فترات زمنية يتم الاتفاق عليها، حول سير العمل في المؤسسة أو الوزارة، وبشكل تفصيلي، يوضح

بشكل فعال في مكافحة الفساد. ٣. الضغط الخارجي والفساد المحلي: في بعض الأحيان، قد تتعرض الحكومة اليمنية لضغوط من بعض القوى الدولية التي قد لا تكون مهتمة بمكافحة الفساد بقدر ما هي مهتمة بتحقيق مصالح معينة.

إن توفر الإرادة السياسية لمكافحة الفساد يُعد عنصرًا أساسيًا لنجاح أي سياسة أو استراتيجية تهدف إلى الحد من الفساد. بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه اليمن، إلا أن هناك إمكانيات كبيرة إذا تم تعزيز الإرادة السياسية لمكافحة الفساد من خلال تقوية المؤسسات القانونية والرقابية، وتفعيل دور القضاء، وتقديم ضمانات للمؤسسات الرقابية المستقلة

المبحث الثامن:

أليات المحاسبة

يتصل بمفهوم الفساد الإداري والمالي مجموعة من المفاهيم الأخرى والتي يساعد فهمها في مكافحته وهي: المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة، ويمكن توضيح كل منها كما يلي: (٢١):

١. المحاسبة: وتعني أن الأشخاص الذين يتولون مناصب عامة، يخدمون من خلالها المواطنين يتعرضون للفحص والمساءلة من قبل المسؤولين عنهم في المناصب العليا،

(21) الفساد: اسبابه وطرق مكافحته الدكتور أحمد ابو دية الطبعة الاولى شباط ٢٠٠٤ منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان ٢٠٠٤ ص ١١

عملية. كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع أو على الأقل بأن لا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية وان أي إستراتيجية لمحاربة الفساد تتطلب استخدام وسائل شاملة تدعمها الإرادة السابقة وعلى النحو التالي⁽²²⁾:

- 1- تبني نظام ديمقراطي يقوم على مبدأ فصل السلطات، وسيادة القانون، من خلال خضوع الجميع للقانون واحترامه والمساواة أمامه وتنفيذ أحكامه من جميع الأطراف، نظام يقوم على الشفافية والمساءلة.
- 2- بناء جهاز قضائي مستقل وقوي ونزيه، وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، والالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- 3- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.
- 4- تطوير دور الرقابة والمساءلة للهيئات التشريعية من خلال الأدوات البرلمانية المختلفة في هذا المجال مثل الأسئلة الموجهة للوزراء وطرح المواضيع

الإيجابيات والسلبيات في العمل والصعوبات التي يواجهونها.

وتعني المساءلة كذلك حق المواطنين العاديين الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال المسؤولين في الإدارات العامة مثل النواب في المجلس التشريعي والوزراء والموظفين الذين يعملون في المؤسسات والوزارات المختلفة. وذلك من أجل التأكد من مطابقة أعمال هؤلاء مع أسس الديمقراطية القائمة على الوضوح، وحق المواطن في معرفة بأعمال المسؤولين، والعدل والمساواة، ومدى اتفاق أعمال المسؤولين مع تحديد القانون لوظائفهم ومهامهم، حتى يكتسب هؤلاء الشرعية والدعم المقدمة من الشعب والتي تضمن استمرارهم في عملهم الشفاف؛ وتتصل بجانبين: الأول يتعلق بوضوح العمل داخل المؤسسة ووضوح العلاقة مع المواطنين المنتفعين من خدماتها أو الذين يساعدون في تمويلها، ويتعلق الجانب الثاني بالإجراءات والغايات والأهداف التي يجب أن تكون علنية غير سرية لأي سبب من الأسباب، وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسة غير الحكومية والتي تعمل لحسابها الخاص ويتعامل معها المواطنون

4. النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي النزاهة والشفافية إلا أن الأول يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الثاني بنظم وإجراءات

(22) - دائرة المفتش العام/ قسم التفتيش الإداري ساهر عبد الكاظم مهدي ، ص 11.

بحيث لا يكون هناك سلطان علي القاضي إلا ضميره ونزاهته وقناعاته الشخصية واحترام كافة التشريعات القانونية وتطبيقها على الجميع بدون استثناء.

8- المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة والالتزام بها. والمصادقة لا تعني مجرد التوقيع على ورقة الوثيقة، بل تعني أن النظام السياسي يلتزم دولياً بثقافة الشفافية ومحاربة الفساد وضبطه

وقد تم تحديد اتجاهين أساسيين لمكافحة الفساد الإداري هما (133):

الاتجاه الأول: العمل بالإصلاحات الإدارية والترتيبات الوقائية، كما يشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب الوقائية بهدف منع حدوث حالات الانحراف

الاتجاه الثاني: مقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري، ويشمل هذا التوجه استخدام كافة الطرق والأساليب العلاجية بهدف معالجة حالات الانحراف. يكونان منظومة متكاملة يطلق عليها منظومة احتواء الفساد، هدفها الأساسي احتواء ظاهرة الفساد وتحجيمها ومن ثم القضاء عليها. وان هذه المنظومة تعمل باتجاهين وكل اتجاه له خطته وسياساته التي تحول دون وقوع. كذلك فان التوجهين السابقين لا يعتبر أحدهما بديلاً عن الآخر، لكن أحدهما مكمل للآخر وباجتماعهما حالات

للنقاش العلني، وإجراءات التحقيق والاستجواب وطرح الثقة بالحكومة. 5- تعزيز دور هيئات الرقابة العامة كمراقب الدولة أو دواوين الرقابة المالية والإدارية أو دواوين المظالم، التي تتابع حالات سوء الإدارة في مؤسسات الدولة والتعسف في استخدام السلطة، وعدم الالتزام المالي والإداري، وغياب الشفافية في الإجراءات المتعلقة بممارسة الوظيفة العامة.

6- الإفصاح عن ممتلكات جميع المسؤولين بدون استثناء: كالأمناء والمدراء والموظفين الكبار في مؤسسات الدولة وفي أجهزة النظام مما يشجع بقية الموظفين العموميين على التقيد بقواعد السلوك الإداري الخالي من الفساد. وهذه القرارات للذمة المالية إذا ما نفذت بكل شفافية فإنها ستكشف حالات الإثراء السريع، وتفضح المتورطين من الموظفين في ممارسة الفساد، كما تبين إمكانية وجود تضارب المصالح، على أن تتم تلك القرارات بشكل دوري.

7- الإذعان لمبدأ سيادة القانون: أن سيادة القانون تعني أشياء كثيرة منها: الالتزام الكامل بأحكام القضاء ووضعها موضع التنفيذ من قبل الجميع دون استثناء، ودونها ملاحظة أو تسويق من أي جهة. واستقلالية القضاء عن السلطات الأخرى (القيادة السياسية) في الدولة،

الانحراف أو معالجتها

ونظرا لإمكانية وجود الفساد في كل جوانب المجتمع وفي أجهزة الدولة ونظرا لتعدد أسبابه فان مكافحته تتطلب منظومة متكاملة (خطة شاملة ومستمرة) يشارك فيها كل مؤسسات المجتمع العامة والأهلية والخاصة للعمل على تقليل الفساد وتقليل المجالات التي تساعد على إيجاده، وتعزيز طرق اكتشافه عند حدوثه، ووضع إجراءات وعقوبات رادعة على من يسلك هذه السلوكيات من خلال ما تطرق اليه البحث سابقا استنتج الباحث الآتي:

- 1- تناولت أدبيات الفكر الإداري ثلاث مناهج فكرية لتفسير مفهوم الفساد الإداري، كون هذه الظاهرة لها ارتباط قوي بالسلوك الإنساني والثقافة التنظيمية والبيئة ولا يمكن تفسيرها من جانب واحد فقط.
- 2- تنبّهت دول العالم لظاهرة الفساد وخطورتها وهذا ما دفع بها إلى إيجاد طرق للوقاية منها وأخرى لمعالجتها، وقد صبت اهتمامها وتركيزها على برامج التثقيف وبناء الإنسان والتدريب والتطوير وتنمية التحسس لدى أفراد المجتمع ضد ممارسات الفساد الإداري وإصدار الأحكام الخاصة بها ودعم كل المؤسسات التي تعنى بمكافحة الفساد.
- 3- بالرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد الإداري،

إلا أن هذه الأساليب والاستراتيجيات إذا لم تستند على مرتكزات قوية وفاعلة مثل القضاء العادل والتطبيق الصحيح للإجراءات إضافة إلى وجود نظام ديمقراطي صحيح، قد لا يكتب لها النجاح في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

- 4- تعتبر عناصر استراتيجية مكافحة الفساد « المحاسبة، المسائلة، الشفافية، النزاهة» هي العناصر الأساسية التي تمثل كافة إجراءات النهوض بالأداء للوصول إلى مستويات أداء متقدمة.
- 5- بقاء المسؤولين لفترة طويلة في موقع واحد يؤدي إلى تغيير سلوكياتهم (إلا البعض النادر منهم) فيتحولون من أشخاص منتجين إلى أشخاص يتكلمون على أجهزتهم وعلى المتعاملين معها.

التوصيات والإجراءات والآليات

- 1- تنسيق الجهود بين جهات مكافحة الفساد وتنفيذ استراتيجية مكافحة الفساد على المستوى الوطني:

. خطوات تنفيذية:

- 1- تشكيل لجنة عليا مختصة بمكافحة الفساد، تضم ممثلين من الهيئات الحكومية، البرلمانية، القضائية، والمجتمع المدني
- 2- وضع آليات للتنسيق بين هذه الجهات، من خلال اجتماعات دورية لتقييم التقدم في تنفيذ الاستراتيجية
- 3- تعيين جهة محددة تتولى مسؤولية متابعة تنفيذ الاستراتيجية على المستوى الوطني وتقديم

نتائج التحقيقات الحكومية في قضايا الفساد
 نأ ضمان تمتع البرلمان بحقوق كاملة في مساءلة
 الحكومة ورئيس الجمهورية في قضايا الفساد
 ١٢- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في
 مكافحة الفساد
 . خطوات تنفيذية:

نأ التوقيع على اتفاقيات مع دول أخرى
 لتمكين تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة
 بالفساد

نأ تأسيس شبكة إقليمية من الدول التي
 تشارك في مكافحة الفساد لتنسيق الجهود
 المشتركة

نأ تعزيز التعاون مع منظمات دولية مثل
 الأمم المتحدة والبنك الدولي لاسترجاع الأموال
 المنهوبة من قبل المسؤولين الفاسدين
 من خلال تنفيذ هذه الخطوات على نحو
 شامل، يمكن خلق بيئة صحية أكثر شفافية
 ومسؤولية، مما يعزز مكافحة الفساد ويحقق
 الاستفادة في التطوير الاقتصادي والاجتماعي
 المصادر والمراجع:

١. أبو شيخة، نادر أحمد. الفساد في
 الحكومة. المنظمة العربية للتنمية الإدارية،
 ١٩٩٤.

٢. أبو دية، أحمد. الفساد: أسبابه وطرق
 مكافحته. الطبعة الأولى، شباط ٢٠٠٤. منشورات
 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان،
 ٢٠٠٤.

٣. أبو دية، أحمد. الفساد: أسبابه وطرق
 مكافحته. الطبعة الأولى، شباط ٢٠٠٤. منشورات
 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان،
 ٢٠٠٤.

٤. الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد.
 المفردات ألفاظ القرآن في غريب القرآن.

نأ عقد لقاءات دورية بين الحكومة والمجتمع
 المدني لمناقشة قضايا الفساد وكيفية مكافحتها
 نأ إشراك المنظمات غير الحكومية في اللجان
 البرلمانية التي تراقب أعمال الحكومة
 نأ تنظيم برامج توعية مشتركة مع منظمات
 المجتمع المدني حول أهمية مكافحة الفساد
 وطرق الكشف عنه
 ٩- وضع آلية تعاون بين المؤسسات المعنية
 بمكافحة الفساد
 . خطوات تنفيذية:

نأ وضع آلية واضحة للتعاون بين هيئة
 مكافحة الفساد، الجهاز المركزي للرقابة
 والمحاسبة، مجلس النواب، والادعاء العام
 نأ ضمان الوصول إلى السجلات المصرفية
 للأشخاص المشتبه بهم في قضايا الفساد
 نأ تبادل المعلومات بشكل دوري بين هذه
 الهيئات لضمان متابعة فعّالة للمخالفات
 المرتبطة بالفساد

١٠- تعزيز الدور الوقائي لهيئة مكافحة
 الفساد
 . خطوات تنفيذية:

نأ إطلاق حملات توعية ضخمة عن الفساد
 وأثره السلبي على الاقتصاد والمجتمع
 نأ تطوير برامج وقائية في المؤسسات
 الحكومية لتعريف الموظفين بأنواع الفساد
 وكيفية الوقاية منه

نأ تعزيز دور الهيئة في مراقبة الأداء الحكومي
 والإشراف على عملية اتخاذ القرارات الحكومية
 ١١- تعزيز الدور البرلماني في مراقبة الحكومة:
 . خطوات تنفيذية:

نأ منح البرلمان صلاحيات أوسع لمراقبة تنفيذ
 السياسات الحكومية في مجال مكافحة الفساد
 نأ إنشاء لجان برلمانية مستقلة لمراجعة

- تحقيق: محمد خليل. ط ٣، دار المعرفة، بيروت، ١٤٢٢هـ
٥. الفيروزآبادي، أبو الطاهر مجد الدين. القاموس المحيط. المطبعة الأميرية، ط ٣، ١٣٥٢هـ ١٩٣٣م
٦. الجبوري، محمد عباس نعمان. مفهوم الفساد في القرآن الكريم. مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ٧، آيار/١٢، ٢٠٠٢م،
٧. حجاج، علي حسين. السيطرة على الفساد. ترجمة روبرت، مراجعة فاروق جراز. الطبعة (بدون)، دار البشير، عمان، الأردن
٨. الشمري، هاشم، والفتلي، آثار. الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
٩. سليم، أحمد، والشعبي، عزمي. مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكالية القياس والمنهجية. المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، ٢٠١٠م
١٠. عبد العزيز، فيصل، ويوسف، سعيد، ومحمود، سامر. دور التقنيات الحديثة في مجال الغش والفساد. آيار ٢٠٠٦،
١١. عبد الكاظم مهدي، ساهر. دائرة المفتش العام / قسم التفتيش الإداري
١٢. الفتلي، آثار، والشمري، هاشم. الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية
١٣. الفساد والإفساد. بيتر إيغن. جريدة الصباح، العدد ١٤٢٧، لسنة ٢٠٠٦.
١٤. القرار الجمهوري رقم (١٢) لسنة ٢٤٤٤م بشأن تسمية أعضاء الهيئة
١٥. القانون رقم (٣٤) لسنة ٢٤٤٤م بشأن الإقرار بالذمة المالية
١٦. القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٤٤٤م بشأن مكافحة الفساد
١٧. الوثائق وأدبيات الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد ٢٤١١-٢٤٤٤م
١٨. دراسة ألمانية: إعلام حر فساد أقل. برل- قدس برس-إسلام أون لاين. نت، ٥-٧-٢٠٠١.
١٩. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. الطبعة الثانية، ٢٤١٢م
٢٠. ابن منظور، محمد بن كرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت، د.ت.٣،

الزراعة في لحج بين التهديدات والتحديات المعاصرة

□ إعداد: د. شوري فضل أحمد سالم محجّف

الملخص:

تُعَدُّ محافظة لحج في اليمن من المناطق الزراعية الهامة، حيث يعتمد العديد من سكانها على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. ومع ذلك، تواجه الزراعة في لحج تحديات وتهديدات متعددة تؤثر سلبيًا على الإنتاج الزراعي واستدامته، حيث تعاني لحج من انخفاض معدلات هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما يؤدي إلى جفاف الأراضي الزراعية وتدهور التربة. هذا الجفاف يؤثر بشكل مباشر على استقرار حياة السكان والإنتاج الزراعي، حيث يضطر المزارعون إلى تقليص مساحات الزراعة أو التوقف عنها تمامًا. بالإضافة إلى الجفاف، حيث تتعرض لحج لموجات من الفيضانات والسيول المفاجئة التي تدمر المزارع والمحاصيل وأنظمة الري. هذه الفيضانات تؤدي إلى خسائر كبيرة للمزارعين

وتؤثر على الأمن الغذائي في المنطقة.

وقد شهدت المحافظة تعديات على الأراضي الزراعية من خلال تحويلها إلى مخططات سكنية، مما يقلل من المساحات المخصصة للزراعة ويهدد الأمن الغذائي. في يناير 2025، ناقش وكيل وزارة الزراعة في لحج هذه القضية وأكد على ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية ومنع استخدامها في أغراض غير زراعية.

وقد واجه المزارعون في لحج تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة، بالإضافة إلى نقص الدعم الفني والمالي. هذا النقص يحد من قدرتهم على تحسين الإنتاجية ومواجهة التحديات المناخية والبيئية.

كما تؤثر التغيرات المناخية وتقلبات الطقس على مواعيد الزراعة وحصاد المحاصيل، مما

يؤدي إلى خسائر في الإنتاج الزراعي. لهذا يشتكي المزارعون من تراجع إنتاجهم سنويًا بسبب هذه التقلبات وتغير مواسم الأمطار. وعلى الرغم من هذه التحديات، فهناك محاولات لتحسين الوضع الزراعي في لحج. على سبيل المثال، شهدت المحافظة نجاحًا في زراعة محاصيل توقفت منذ سنوات، مثل القمح، وذلك بفضل جهود المزارعين وتعديل الأجواء المناخية. هذه الجهود تعكس إصرار المزارعين على التمسك بمصدر دخلهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

في الختام، تتطلب الزراعة في لحج تكاتف الجهود من قبل الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والمحلية لدعم المزارعين وتوفير الموارد اللازمة، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات تحمي الأراضي الزراعية وتعزز من استدامة القطاع الزراعي في المحافظة

Agriculture in Lahj between contemporary threats and challenges

Prepared by: Dr. Shura Fadl Ahmed Salem Mahgaff

Lahj Governorate in Yemen is one of the important agricultural areas, as many of its residents depend on agriculture as a main source of income. However, agriculture in Lahj faces multiple challenges and threats that negatively affect agricultural production and its sustainability, as Lahj suffers from low rainfall rates and high temperatures, which leads to drying out of agricultural lands and soil degradation. This drought directly affects the stability of the population's lives and agricultural production, as farmers are forced to reduce cultivation areas or stop them completely. In addition to drought, Lahj is exposed to waves of floods and flash floods that destroy farms, crops, and irrigation systems. These floods lead to huge losses to farmers and affect food security in the region. The governorate has witnessed encroachments on agricultural lands by converting them into residential schemes, which reduces the areas allocated for agriculture and threatens food security. In January 2025, the Undersecretary of the Ministry of Agriculture in Lahj discussed this issue and stressed the need to preserve agricultural land and prevent its use for non-agricultural purposes.

Farmers in Lahj faced challenges related to the high costs of agricultural inputs such as seeds and fertilizers, in addition to the lack of technical and financial support. This shortage limits their ability to improve productivity and address climate and environmental challenges. Climate changes and weather fluctuations also affect planting and crop harvesting dates, leading to losses in agricultural production. This is why farmers complain of a decline in their production annually due to these fluctuations and changing rainy seasons.

Despite these challenges, there are attempts to improve the agricultural situation in Lahj. For example, the governorate has seen success in growing crops that were stopped years ago, such as wheat, thanks to the efforts of farmers and climate change. These efforts reflect the farmers' determination to cling to their source of income and achieve self-sufficiency.

In conclusion, agriculture in Lahj requires concerted efforts by government agencies and international and local organizations to support farmers and provide the necessary resources, in addition to implementing policies that protect agricultural lands and enhance the sustainability of the agricultural sector in the governorate.

تاريخية على أصالة ذلك الانسان وما سد
مارب الا شاهدا على ذلك

ففي اليمن كانت توجد السدود لحجز
المياه والتي شيدت تعاونيا وإذا كان
الهولنديون صنعوا الأرض الزراعية وكذلك
الحال بالنسبة لليمنيين هم صانعوا أرضهم،
كما توجد الوديان الصناعية التي صنعها
الانسان والأكثر من ذلك نجد أن المزارع
اليمني يملك من الخبرة والقدرة على تحديد
مواعيد الزراعة ونوعية الأراض ومعرفة
موعد الكوارث وغيرها وأكبر دليل على ذلك
الأمثال والأقوال الشعبية التي تعتبر في
حد ذاتها أساسا للبحث العلمي في المجال
الزراعي.

الموقع الجغرافي لمحافظة لحج

تقع محافظة لحج في الجنوب الغربي
من الجمهورية اليمنية، بين خطي الطول
° 46: 43 شرق جرينتش، وبين خطي عرض
° 14- 12 شمال خط الاستواء وتبعد عن
العاصمة صنعاء مسافة 320 كم وتتصل
المحافظة بمحافظات البيضاء والضالع وتعز
من الشمال، ومع محافظة عدن وخليج
عدن من الجنوب، ومع محافظة أبين من
الشرق، ومع محافظة تعز من الغرب

ويشكل سكان المحافظة ما نسبته 3.7%
من إجمالي سكان اليمن تقريبا، ويبلغ عدد
مديرياتها(15) مديرية، ومدينة الحوطة
عاصمة المحافظة، وتقع محافظة لحج

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

اليمن من البلدان الغنية بالثروات
الطبيعية بل وتعد واحدة من بلدان العالم
الاصلية لزراعة المحاصيل الحقلية المختلفة
(¹) اذ نجد أنه الجزء الوحيد من شبة
الجزيرة العربية الذي كان يزرع العديد من
المحاصيل الحقلية والبستانية ولقد ساعد
على ذلك التعدد في الظروف البيئية، ففي
اليمن تزرع المحاصيل الصيفية مثل القطن
(العطب) والذرة الرفيعة وأشكالها المختلفة
وتزرع المحاصيل الشتوية مثل القمح
والشعير والبقوليات والخضار المختلفة
وتزرع اليمن أيضا المحاصيل الخريفية
والربيعية مثل البطاطا (البطاطس) وغيرها

كما أن هناك العديد من المحاصيل التي
يجب أن تدخل وأن تتوسع اليمن في زراعتها
نظرا لتوفر إمكانيات نجاحها

ولقد أهتم المواطن اليمني بالزراعة منذ
القدم وشيد حضارة إنسانية هادفة الى
رخاء الانسان اليمني والمحافظة على الذاتية
اليمنية فشيّد العديد من السدود وصهاريج
المياه

وفي البقعة الخضراء من أرض يحصب

ثمانون سدا تقذف الماء سائلا

بل نجد أن المزارع صنع المعجزات عندما
شيد المدرجات الجبلية والسدود التحويلية
التي تعتبر في حد ذاتها مفخرة ودلالة

(1) راجع تاريخ اليمن السياسي: محمد يحيى الحداد ص ٤١٥، عالم الكتب ١٩٧٦م.

*الخلفية التاريخية للزراعة بلحج

تعد محافظة لحج من أبرز المناطق الزراعية في اليمن، حيث تتميز بخصائص طبيعية وموقع جغرافي يسهمان في تنوع وتطور النشاط الزراعي. فإن دلتا تُبن في لحج تمتلك مقومات جغرافية طبيعية، مثل المناخ الملائم والتربة الخصبة والمياه المتوفرة، مما يجعلها منطقة زراعية مميزة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الواقع الاقتصادي وبيئة الأعمال في محافظة لحج تشير إلى أن الزراعة تُعتبر النشاط الرئيسي لمعظم سكان المحافظة، حيث تتركز المساحات الزراعية في المناطق المنبسطة وعلى جوانب الأودية والمدرجات الجبلية.

النشاط الزراعي في عهد السلطنة

حيث تُعدّ لحج واحدة من أقدم وأهم المناطق الزراعية في اليمن، حيث كانت تُعرف بأنها "سلة غذاء عدن". اشتهرت بمناخها الملائم وتربتها الخصبة، وخاصة

وجود بعض الأشجار المعمرة كأشجار السدر، الرض، والسمر التي تكثر فإن قلة أو ندرة الغطاء النباتي في بعض المناطق من أجزاء المحافظة قد أثر سلباً في محدودية الثروة الحيوانية في تلك الأجزاء بالرغم من اتساع مساحتها

الأودية: هناك عدد من الأودية سواء المائية منها أو الجافة والمنتشرة في عموم مديريات المحافظة على النحو التالي

1. الأودية المائية: وادي تبين أهم الأودية المائية، وادي ذر، وادي وزران
2. الأودية الجافة: وادي الحويمي، وادي القيفي، وادي عابرين، وادي حدابه، الوادي الكبير، وادي شعب، وادي تقار، وادي بطن، وادي معادن، وادي أديم، وادي معبق، وادي حطيب وذي حشب، وادي مقاضي، وادي بنا، وادي الملاح.



عام ١٩٥٤ م وكان له أثر كبير في إنعاش المزارع وتحسين معيشتهم وتطوير وسائل الري وبناء السدود ومقاسم الأودية والأعبار⁽³⁾ لتصريف المياه وتوزيعها بالتساوي حتى تتمشى مع العوائد من جهة وزيادة الاستفادة من المياه من جهة أخرى

وقد شجع نجاح مشروع القطن على توسيع المرقعة الزراعية وحفر الآبار الارتوازية فاستصلح ما يقرب من الفي فدان تروى كلها بمضخات

مصادر مياه الري:-

المصدر الرئيسي لمياه الري في لحج هو «السيول» التي يبدأ موسم نزولها من جبال اليمن الى اراضي السلطنة الزراعية في اول نيسان (١٤ ابريل) من كل سنة وينتهي في نهاية ايلول (سبتمبر)

وتصل السيول على شكل دفعات في فترات متفرقة وفي أحجام مختلفة ولأخذ فكرة عن كمية السيل الواصلة في الموسم نأخذ تقديرات سنة ٦٢ فقد بلغت بتقرير الاصطلاح المحلي اربعمائة وسبعة أعبار اي ما يعادل ٢٠٣٥ م ٣ -ت إذا اعتبرنا ان «العبر» يساوي ٥ ه -ت

والمصدر الثاني هو المياه الجوفية وقد بدأت الاستفادة العملية منها منذ ١٩٥٨ م وتستخرج بواسطة المضخات التي تتراوح قوتها ما بين ١١ - ٢٢ حصاناً وقد بلغ عددها الآن ٤٥٦ مضخة. منها في الاقليم

في دلتا تُبن، التي استفادت من نظام ري تقليدي يعتمد على مياه السيول والأمطار الموسمية

كانت لحج في الماضي تُنتج كميات وفيرة من المحاصيل الزراعية، مما جعلها مركزاً زراعياً مهماً على مستوى البلاد. وكان الفلاحون يعتمدون على طرق ري مستدامة مثل نظام «السدود الصغيرة» والقنوات الترابية»

وقد اشتهرت سلطنة لحج بجودة أراضيها وخصوبة تربتها التي تكونت بسبب ترسب الطمي الذي تجرفه السيول من جبال اليمن ووديانها. وتكاد تكون الزراعة هي العمود الفقري لحياة سكان لحج وأهم المحاصيل بها الحبوب والفواكه، والخضروات. وفي السنوات الاخيرة أصبح القطن هو المحصول الرئيسي وتبلغ مساحة الارض التي تسقى بالسيول في جميع مناطق لحج حوالي خمسة وثلاثين ألف ضمد⁽²⁾ قابلة للزيادة الى مقدار الضعف إذا توفرت المياه اللازمة للري. والارض التي تخصص لزراعة الفاكهة تقدر بأربعمائة ضمد (فدان)

وقد كان المزارع اللحجي يقوم بحراثة ارضه بالوسائل البدائية ومع دخول مشروع القطن في السلطنة تطورت وسائل حرث الارض وفلاحتها فاستعملت الحراثة الآلية والتي يبلغ عددها في المنطقة الآن حوالي المائة بين كبيرة وصغيرة

وكان مشروع القطن قد ادخل في السلطنة

(2) الضمد هو الفدان تقريبا. راجع كتاب لحج من ولايات اتحاد الجنوب العربي ص ٤١ - ٥٤

(3) الاعبار هي السواقي وهي مبنية غالبا من التراب

الغربي (الصبيحة) ١٥٧ مضخة وقد حفرت الآن آبار ارتوازية بلغ عددها اثنتي عشرة بئراً تستعمل عليها مضخات ارتوازية تعمل بالديزل أو بالكهرباء

ويجدر ان ننوه هنا بان لجنة الانعاش الزراعي تدفع للمزارعين الذين يستعملون المضخات قروضاً سنوية بواقع ثلاثة آلاف شلن لكل مزارع تخصم من محصلات ارضه ويطلق في لحج على الارض التي تروى بواسطة مياه المضخات (سواني) جمع (سانية)

المحاصيل الزراعية

كانت الزراعات المعروفة قبل القطن هي الحبوب من ذرة بيضاء وحمراء (بكر وغريه وبينني وصيف) وذره شامي (هند) وبطيخ وشمام وخيار وسمسم. الى جانب محاصيل البساتين من موز وجوز هند وعاط (قشطه) وزيتون بلدي، المنجه، العباسي، البابايا والخضروات مثل: الطماطم، البصل، الباذنجان، الفلفل، الخيار، البامية

وفي موسم 55/٥٤م ادخلت زراعة القطن الى لحج واستعملت بذور صنف طويل التيلة استوردت من السودان والجدول التالي يبين المساحة المزروعة بالقطن حتى موسم ٦٣- ٦٤م.

جدول يوضح المساحة المزروعة بالقطن حتى موسم ٦٣- ٦٤ م

الموسم	المساحة المزروعة بالفدان	الإنتاج قبل الحلج بالأرطال
٥٤ - ٥٥م	٤٤٢١	٥٣٢٥١٤١
٥٥ - ٥٦م	٧٠٣٥	١١٥٨٢٧٣٥
٥٦ - ٥٧م	٨٦٨٣	١٠٣١٨٣٣٠
٥٧ - ٥٨م	١٢٩٩٤	٢٢٨٩٢٦٥
٥٨ - ٥٩م	٣١٨٠	٤٤٥٠٣٢٣
٥٩ - ٦٠م	١١٧٤٧	١٤٣٣٠٣٩٢
٦٠ - ٦١م	١٠٥٥٨	٩٥٦٨٨٠٨
٦١ - ٦٢م	٥٧١٦	٧٠٧٠٤٠٨٤
٦٢ - ٦٣م	٨١٨٧	١١١٨٠٧٤٨
٦٣ - ٦٤م	٨١٧٧	٩٦٨٧٥٠٦

ومنه يتضح أن معدل محصول الفدان 1206 أرطال قطن زهر غير محلوج.

لجنة الانعاش الاجتماعي

تكونت تحت رعاية سلطان البلاد منذ قيام مشروع القطن وذلك لشراء القطن من المزارعين وحلجه وتسويقه وقد انشأت لهذا الغرض محلجاً له خمسون آلة حلج. وقد



«زايد» شمالي العاصمة الحوطة حيث يتفرع هناك وادي تبن الى فرعين هما الوادي الصغير والوادي الكبير وبالسد أربع فتحات لكل واد فتحات تسوق مياه السيل اليه وبهذا تتعادل قسمة مياه السيل الذي يصل عن طريق وادي تبن بين الوادي الصغير والوادي الكبير وتبلغ تكاليف المشروع مليونين من الشلنات

2- مشروع سيلة الفضة والمناصرة:-

أنشئ هذا السد قرب قرية الفيوش بأموال لجنة الانعاش الزراعي لقسمة المياه الواصلة من الوادي الصغير بين سيلة الفضة وسيلة المناصرة وتعتمد على هذا المشروع حوالي ثلاثة آلاف فدان. وكلف اللجنة ما يقرب من نصف مليون من الشلنات

3- مشروع الثلث والثلثين:-

سيلة الفضة فرع من الوادي الصغير

تقرر منذ تشكيل لجنة الانعاش التي مثل فيها المزارعون والملك برئاسة سلطان البلاد ان فائض القيمة بعد تسويق محصول كل موسم يوزع الى ثلاثة اقسام القسم الأول لرأسمال اللجنة والقسم الثاني يمول المشاريع الزراعية والتطوير وسائل الري والقسم الثالث يوزع على منتجي القطن على صورة ارباح

المشاريع الزراعية

قامت لجنة الانعاش الزراعي بتمويل عدة مشاريع زراعية لتطوير الري منها

1- مشروع رأس الوادي:-

انتهى العمل فيه في نهاية ١٩٥٩ م. قام بوضع تصميم الجسر رأس الوادي مهندس تابع لهيئة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة ومولته لجنة الانعاش وهو عبارة عن سد مبنى بالإسمنت المسلح يقع قرب قرية

كفيلة بضم جميع أَعْبَار الواديين. وأول هذه المجمعات هو مشروع بيزج

6- مشروع سد بيزج:

عبارة عن سد صغير بعرض الوادي الصغير، يوجه الماء إلى بوابتين كبيرتين، تقومان بسحب الماء من الوادي وتوجيهه إلى عبر بيزج، الذي سيكون بعد توسيعه القناة الرئيسية التي توزع الماء على أكثر من ثمانية أَعْبَار، وتروي ما يربو على أربعة آلاف فدان. وقد انتهى العمل في هذا المشروع بنهاية سنة 1965م، وهو على مرحلتين، تكلفت ستمائة ألف شلن. انتهى بناء المرحلة الأولى تحت إشراف المهندس ناصر عامر. وتدفع حكومة الاتحاد من ميزانية التطوير ما يقرب من نصف تكاليف المشروع، أما النصف الآخر فقد تكلفت لجنة الإنعاش الزراعي بدفعه

7- مشروع تأجير الأراضي البور:

توجد ابتداءً من حدود محافظة دار الأمير وحتى قرب أراضي الوهط أراضي كثيرة قابلة للاستصلاح، ولكن المياه لا توفر لها. فقامت السلطنة بدراسة مشروع إحياء هذه الأراضي بتأجيرها على المزارعين القادرين بإيجار بسيط، وعملت قانوناً ينظم الإيجار وعلاقة المستأجر بالسلطنة. وتم مسح المنطقة هذه وتقطيعها إلى وحدات صغيرة لا تزيد على خمسين فداناً. وقد ازداد إقبال المزارعين على استئجار هذه الأراضي، فتم في خلال ما لا يزيد على أربعة أشهر تأجير حوالي ألف ضمد على حوالي 32 مزارعاً، قاموا بأنفسهم بحفر الآبار لها. وقد تبين أن المياه قريبة

وتنقسم بدورها إلى فرعين أحدهما يخصص له ثلث المياه والثاني لثلاثين ومن حسب هنا أنت تسمية المشروع وقد أقيم سد لتوزيع الماء القسمة المعروفة بناء على تصميم هندسي حديث بالإسمنت المسلح وقد كلف حوالي مئتي ألف شلن

4- مشروع عممة الوهط:

انتهى العمل به في عام ٦٣ م وقد وضع تصميمه المهندس بارو التابع لهيئة الأغذية والزراعة وتمت عمارته تحت إشراف مهندس لحجي هو ناصر محمد عامر. ويقع قرب مدينة الوهط ويختص بتوجيه المياه الواصلة من الوادي الكبير إلى الأطيان والسد الوهط التي كانت تسقى بواسطة سد من التراب (عقمه) كان يتعرض دائماً لحرقه بواسطة السيول مما يسبب حرمان الأطيان من السيل ولكن بعد عمارته ضمن مزارعو ما يزيد على ألفي ضمد الري لأراضيهم وتبلغ تكاليف المشروع ثلاثمائة ألف شلن

5- مشروع قنوات الخمس

لتجميع قنوات الري:

الماء الذي يستمر في كل وادٍ يرفع للأطيان لريها بواسطة قنوات (أَعْبَار). ويوجد حوالي خمسة عشر عبراً في كل وادٍ، ويتكلف إصلاحها سنوياً ما يربو على ثلاثمائة ألف شلن، وهذا المبلغ يسلمه المزارعون سنوياً. ولتخفيف العبء المالي الملقى على كاهل المزارعين ولضبط توزيع مياه الأودية، تم دراسة موضوع إنشاء مجمعات لهذه الأَعْبَار. وبعد الدراسة، وُجد أن خمسة مجمعات

جدًا، وركبت على هذه الآبار مضخات تتراوح قوتها ما بين 11 إلى 33 حصانًا. واستمرت عملية المسح والتأجير بعد ذلك.

8- مشروع الدرب التعاوني: -

هناك من بين رعية السلطنة من لا يملكون أراضي، وهؤلاء يحظون بعناية السلطنة. ويدرس الآن موضوع استصلاح أراضي وحفر آبار ارتوازية لريها، وتوزيع الأراضي وتمليكها للمزارعين المعدمين، وتشكيل جمعيات تعاونية للمستفيدين من هذه الأراضي تتولى تمويل إدارة هذه الأراضي واستغلالها. وستبنى منازل صغيرة لسكنى العائلات المستفيدة من المشروع. وتمول السلطنة هذا المشروع بحفر الآبار وشراء المضخات الارتوازية الكبيرة وعمارة المساكن. وقد تم حتى الآن حفر بئرين ارتوازيين وتركيب مكائنها الارتوازية. وستبدأ الإدارة في تقطيع الأراضي بالجرارات، ولن يتعدى ما سيملك للمزارع الواحد خمسة أفدنة، وستروي كل بئر خمسين فدانًا ريًا دائمًا. ويُنظر أن يمتد هذا المشروع ليشمل تمليك ما يزيد على ثلاثمائة عائلة لا تملك شيئًا من الأرض. والمساحة المنتظر أن يشملها المشروع تبلغ الألف فدان. وتقع المنطقة التي بدأ فيها المشروع قرب مدينة الوهط ومدينة الدرب القديمة.»

9- مشروع تعاوني للإقليم الغربي: -

يدرس مشروع مماثل للمشروع السابق ينشأ في مناطق الصبيحة ويهدف إلى حفر خمس آبار ارتوازية ولا زال هذا المشروع قيد الدرس

01- مشروع جبر وبارو: -

وجد الدكتور جبر، وهو خبير في المياه الجوفية، وبارو، وهو مهندس ري، وهما تابعان لهيئة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، أن المياه الجوفية توجد بوفرة تحت سطح الواديين، وأن استعمال حواجز تحت الأرض بالأسمت المسلح يؤدي إلى مضاعفة المياه النابعة من جوف الأرض إلى سطح الوادي، حيث تجري لري الأرض الجذبة التي لم تُروَ بواسطة السيول. وقد كتب الخبيران المذكوران تقريرًا حول هذا الموضوع رفعاه إلى وزارة الزراعة الاتحادية على أساس أن تقوم حكومة الاتحاد بهذا المشروع من المبالغ المقررة للتطور

تشجيع استغلال المياه الجوفية

تعمل إدارة الزراعة بسلطنة لحج على تشجيع هذا النوع من مياه الري لسد النقص الموسمي في السيول ولضمان الري الدائم، خاصة لمزارع الخضروات. وقد كانت مساعدة الإدارة للمشروع على صور مختلفة، أهمها القروض النقدية لحفر الآبار وشراء المضخات، والتي بلغ مجموعها من واقع حسابات 62-63 م، مليون ومائة وسبعة وخمسين ألفًا، وتسعمائة وثلاثين شللاً، إلى جانب ضمان السلطنة للمزارعين لدى شركات بيع مضخات

المياه. وقد تشجع مزارعو الإقليم الغربي (الصبيحة) الذين يعانون البؤس بسبب الجذب الناجم عن ندرة السيول، وقاموا من تلقاء أنفسهم بحفر الآبار واستلموا قروضاً نقدية من السلطنة

وفي نفس الوقت، تم عمل مسح عام لمنطقة الإقليم الغربي، ووزعت على المزارعين عدة آبار خصصت كل بئر لتجمع ما يربو على عشرة مزارعين مشتركين فيها. أُعطيت لهم قروض نقدية كبيرة للحفر وشراء المضخات، تتراوح من 3500 إلى 6000 شلن لكل بئر. وقد حفرت بموجب هذا في مناطق طور الباحة، والشط، والعارة، وكرش، مائة وإحدى وعشرين بئرًا. فإذا حسبنا تقديرياً أن متوسط ما ترويه البئر الواحدة عشرون فداناً، تكون هذه الآبار قد ضمنت ما يقرب من ثلاثة آلاف فدان رِيًّا دائماً.»

النشاط الزراعي ما بعد الثورة:

تعتبر الزراعة النشاط الرئيسي لمعظم سكان المحافظة، حيث تتركز المساحات الزراعية المنبسطة على جوانب الأودية والمدرجات الجبلية. وتحتل المحافظة المرتبة الرابعة عشرة من بين المحافظات في إنتاج المحاصيل الزراعية. وتبلغ مساحتها المحصولية (32,168 هكتارًا)، أي بنسبة (2.5%) من إجمالي المساحة المحصولية للمحافظات. وبلغت كمية إنتاج المحاصيل الزراعية (194,290 طنًا، أي بنسبة (3.7%) من إجمالي إنتاج المحافظات حسب بيانات 2009م

ومن أهم المحاصيل الزراعية في المحافظة ما يلي:

جدول (1) يبين أهم المحاصيل الزراعية في محافظة لحج

أنواعها	المحاصيل الزراعية
الذرة بأنواعها، الدخن الشعير.	الحبوب
المانجو، السابوتا (العباسي) الباباي، الشمام، الجوافة، الحبيب، الرمان، الموز، الليمون.	الفواكه والحمضيات
البطاطا، الباميا، البسباس، الخيار.	الخضروات
الفاصوليا الخضراء.	البقوليات
البن، القطن، السمسم، القات.	المحاصيل النقدية
أعلاف الذرة، الحشائش، البرسيم.	الأعلاف

جدول يوضح مساحة (هكتار) وإنتاج المحاصيل الزراعية (طن) في محافظة لحج للفترة 2005-2012 م

السنة	المحصول		الحبوب	الخضروات	الفواكه	البقوليات	المحاصيل النقدية	الأعلاف	الإجمالي
	المساحة المحصولية	(بالهكتار)							
٢٠٠٥	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١١٣٧٤	٨٠٨	١٣٨٤	١٩٣	٩١٨٠	٦٦٥٦	٢٩٥٩٥
	الإنتاج	(بالطن)	٨٢٤٢	٥٦٢٩	١٢٠٦٥	٣٦٥	٦٨٦١	١٠٥٩٤٩	١٣٩٠١١
٢٠٠٦	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٢٤٦٣	١٠١٣	١٤٦٦	٣٦٥	٨٨٧٢	٦٦٧٧	٣٠٨٥٦
	الإنتاج	(بالطن)	١١٢١٧	٧١٦٧	١٤٢٤٠	٤٠٤	٧٧٧٤	١١٦٢٠٠	١٥٧٠٠٢
٢٠٠٧	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٤٤٧٠	١١٠١	١٥٠٩	٦١	٣٢٣١	٧٦٧٨	٣٤٣٦٦
	الإنتاج	(بالطن)	١٣٩٥٧	٨٤٨٩	١٥٤٥١	١٤٤	٢٨٩٤	١٣٣٦٣٠	١٧٩٦٤٥
٢٠٠٨	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٢٢٩١	١١٢٩	١٥٥٤	٥٦	٣٣٢٠	٨٢٠٥	٣٢٩٣٧
	الإنتاج	(بالطن)	١٠٤٩١	٨٧٦٤	١٦١٣٦	١٣٧	٢٩٨٥	١٤٣٩٢٢	١٨٧٦٢١
٢٠٠٩	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٠٧٦٦	١١٦٩	١٥٩٢	٤٩	٣٤٢٥	٨٥٣٠	٣٢١٦٨
	الإنتاج	(بالطن)	٨٩٢٢	٩١٧٨	١٦٥٨١	١٢٠	٣١١٢	١٥٠٩٢٢	١٩٤٢٩٠
٢٠١٠	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٦٥٤٠	١٢٧٩	١٦٥٨	٧٥	٣٥٢٨	٨٣٥٤	٣١٤٣٤
	الإنتاج	(بالطن)	١٦١٤١	١٢١٦٢	١٧٢٣٤	١٧٣	٣٢٨٣	١٤٧٧٣٠	١٩٦٧٢٣
٢٠١١	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٣٤٩٨	١١٢٤	١٦٨٣	٦٠	٣٣٩٩	٨٠٣٤	٢٧٧٩٨
	الإنتاج	(بالطن)	١٢٢٩٥	٨٧٣٦	١٧٥٠٧	١٤٣	٢٩٤٠	١٤٠٧٨٦	١٨٢٤٠٧
٢٠١٢	المساحة المحصولية	(بالهكتار)	١٥٨٧٥	١٣١٣	١٧٣٧	٨٢	٣٤١٦	٨٠٩٣	٣٧٦٤٨
	الإنتاج	(بالطن)	١٤٤٤٥	١٢٤٧٦	١٧٦٨٨	٢١٤	٣١٠٧	١٤١٧٣٣	١٩٧١٩٤

جدول يوضح عدد الحيازات والمساحة الصالحة للزراعة والمحصولية المقدرة حسب مصادر الري للفترة 2004-2012 م



السنوات	عدد الحيازات	المساحة الكلية	المساحة الصالحة للزراعة (هكتار)	المساحة المحصولية (هكتار)	المساحة المحصولية حسب مصادر الري					
					أمطار	آبار	سيول	غيول	سدود وحواجز أخرى	
٢٠٠٤	٥٤٩١٠	-	٢٦٣٩٠	٢٩٧٧٢	١١٣٣٦	٣٦٨٦	١٧٤٢	٩٩٧٠	٤١	٣٥
٢٠٠٥	٥٤٩١٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٢٩٥٩٥	١١٢٦٩	٦٣٤٥	٩٩١١	١٧٣٢	٤٠	٢٦٣
٢٠٠٦	٥٤٩١٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٠٨٥٦	١١١٨٢	٦٩١١	١٠٧٩٥	١٨٨٦	٤٤	٣
٢٠٠٧	٥٤٩١٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٤٣٦٦	١٤٥٣٤	٧٣٢٣	٩٨٢٠	١٧٥٠	١٠٠٥	٤
٢٠٠٨	٥٥٥٧٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٢٩٣٧	١٦٦٩٩	١٠٠٥٩	٣٢٧٤	٦٥٢	١٩٢٠	١٩
٢٠٠٩	٥٥٥٧٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٢١٦٨	١٥١١٩	٩٠٠٧	٥٧٩٠	٨٣٦	٩٩٧	٣٣
٢٠١٠	٥٥٥٧٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٤٥١٩	١٦٣٢٤	١٠٠١١	٥٨٦٨	٩٣٢	١٠٣٦	٣٤
٢٠١١	٥٥٥٧٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٨٠٨٦	٢١٣٢٨	٧٩٩٨	٦٠٩٤	٨٧٦	١٢٩٥	٣٨
٢٠١٢	٥٥٥٧٠	٣١٨٠٤	٢٦٣٩٠	٣٧٦٤٨	١٨٤٤٨	١٠١٦٥	٦٤٠٠	١٠١٧	١١٢٩	٣٧

الفصل الثاني:

التحديات والتحديات المعاصرة التي تحد من الزراعة في محافظة لحج :-

أولاً: شح المياه:

تعد المياه ضرورية للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، ولهذا أصبح تزايد ندرة المياه الآن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة. وسيزداد هذا التحدي إلحاحاً مع استمرار تضخم السكان. إن النمو السريع للمراكز الحضرية، الذي هو نتيجة لزيادة الفقر في الريف بسبب ضعف النشاط الزراعي والعوامل المتمثلة في قلة الاستفادة من مياه السيول لري الأراضي، بالإضافة إلى الاعتماد على مياه الآبار التي تستهلك كميات كبيرة، أدى إلى ضعف مردود الإنتاج الزراعي. هذا بدوره ساهم في هجرة السكان من الريف إلى المدن، مما يضع ضغطاً هائلاً على الخدمات العامة بالفعل، ويؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية وزيادة الفقر في المناطق الحضرية.

“لقد شكلت الزراعة سبباً رئيسياً في ندرة المياه، إذ تشكل نحو 70% من جميع عمليات ضخ المياه. ولتحقيق التحسينات المطلوبة فيما يتعلق بكيفية استخدام المياه لإنتاج الأغذية، فإن اختيار المحاصيل مثلاً يؤثر بشكل كبير على كمية المياه المطلوبة. لذلك، لابد

من تحويل الزراعة ونظامنا الغذائي لحماية مواردنا الطبيعية في ظل مناخ دائم التغير، مما يؤدي إلى تفاقم ندرة المياه، والذي بدوره يسبب ارتفاع درجة الحرارة ويترب عليه الجفاف المتكرر والشديد، مما يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي

ثانياً: -التدفق الكبير للسيول خلال الفترة الماضية فقد تسببت بأضرار للأراضي الزراعية وقنوات الري والمنشآت المائية للري.

ملخص بأهم هذه الأضرار التي سببتها السيول وتكاليف معالجتها

					
ملخص بالتكاليف المطلوبة لمعالجة أضرار السيول م/لحج					
البند	أسم المشروع	موقع المشروع	المبلغ الاجمالي بالدولار\$	المبلغ الاجمالي بالريال اليمني بسعر صرف 1000 ريال للدولار	نوع ومبررات التدخلات
1	الحماية من اضرار السيول مديرية طور الباحة و مديرية المسيمير - محافظة لحج	م / المسيمير - وادي عقان	211,429.50	211,429,500	تنفيذ أعمال الحماية للاراضي الزراعية للحد من الانجراف والحفاظ على مسار الاودية والسيطرة على الفيضانات
		م / طور الباحة - وادي الرجاع	25,608.50	25,608,500	عن طريق اشباك الجاييون وبناء الجدران وأعمال الردميات الترابية
		م / طور الباحة - وادي معادن	39,431.70	39,431,700	
		م / طور الباحة - وادي حبيح	41,996.00	41,996,000	
5	إعادة تأهيل سد سباء وادي الربوة	م/الجبلين وادي الربوة	152,935.00	152,935,000	اعادة تأهيل السد وقنواته بعمل وقاء خلفي خرساني لمنع نحر السيول خلف السد وكذلك حماية ضفة السد باشباك الجاييون

تنفيذ أعمال الحماية للاراضي الزراعية للحد من الانجراف والحفاظ على مسار الاودية والسيطرة على الفيضانات	192,543,000	192,543.00	م / القبيطة وادي ذر	الحماية من اضرار السيول وادي ذر	6
عن طريق اشياك الجايون وبناء جدران الحماية	19,073,000	19,073.00	م/تبين وادي تبين قرية زايدة وقناة العرائس	الحماية من اضرار السيول اراضي قرية زايدة وقناة العرائس - وادي تبين	7
اصلاح الاضرار البسيطة بالمنشآت التي قد تؤدي لانهباء المنشآت مع استمرار نحر السيول	1,826,875	1,826.88	م/تبين وادي كبير دلتا تبين عبر السعدين	إعادة تأهيل منشآت السعدين المتضررة	8
استكمال شق قناة الفرضة لتحويل مياه السيول من سد الفرضة + اعادة تأهيل منشآت الري بمنطقة الفيوش	136,050,100	136,050.10	م/تبين وادي صغير دلتا تبين	اعادة تأهيل منشآت الفرضة + استكمال شق قناة الفرضة بوادي صغير دلتا تبين منطقة الفيوش	9
اعادة تأهيل قناة بيرعامر وحمايتها باشباك الجايون وعمل رأس عبر لتحويل مياه السيول للقناة+ اعادة تأهيل منشآت الري بمنطقة المناصرة	78,102,200	78,102.20	م/تبين وادي صغير دلتا تبين	إعادة تأهيل قناة بئر عامر +اعادة تأهيل منشآت جمعية الرياض بوادي صغير دلتا تبين منطقة المناصرة	10
بناء حواجز ترسيب لتغذية المياه الجوفية وزيادة السعة التخزينية لسد وادي سلفه	56,300,000	56,300.00	مشروع حواجز الترسيب بوادي سلفه يافع		11
مقترح لاحتياجات شبكات الري الحديث (تنقيط) لري محصول الطماطم بمحافظة لحج بهدف لترشيد استخدام مياه الابرار الجوفية	91,100,000	91,100.00	مشروع ترشيد استخدام مياه الابرار بواسطة شبكات الري الحديث (تنقيط) لعدد 50 فدان بمحافظة لحج		12
	1,046,395,875	1,046,395.88	المبلغ الاجمالي لمعالجة أضرار السيول م / لحج		
	31,391,876	31,391.88	نسبة الاشراف على تنفيذ الاعمال 3%		
	1,077,787,751	1,077,787.75	المبلغ الاجمالي العام لمعالجة أضرار السيول م / لحج		

وفيما يلي نرفق لكم بعض الصور للأضرار التي سببتها السيول في محافظة لحج للقنوات ومنشآت الري



صورة توضح أضرار السيول ونحرها للتربة خلف سد سباء مديرية الحبيلين



ثالثاً: - واجه المزارعون في محافظة لحج العديد من التحديات والتهديدات والتي اثرت سلبيًا على الإنتاج الزراعي واستدامته. من أبرز هذه التحديات

1- الجفاف والتصحر: تعاني المحافظة من موجات جفاف شديدة نتيجة نقص الأمطار وضعف مصادر المياه الجوفية، مما أدى إلى عجز مائي بلغ 84 مليون متر مكعب في عام 2022م.

لضعف التنظيم في الجمعيات الزراعية وغياب خطط تسويقية فعّالة، مما يؤدي إلى فائض في بعض المحاصيل وانخفاض أسعارها.

التوصيات لتحسين القطاع الزراعي في لحج

1- تعزيز استخدام البذور المحلية: يوصى بالاعتماد على البذور المحلية المتأقلمة مع البيئة المحلية، مما يسهم في زيادة الإنتاجية ومقاومة الظروف المناخية القاسية.

2- تطوير مراكز الإرشاد الزراعي والبيطري: إنشاء وتجهيز مراكز للإرشاد الزراعي والبيطري، مثل المركز الذي تم تدشينه في مديرية تن، لدعم المزارعين وتزويدهم بالمعرفة والتقنيات الحديثة.

3- تحسين نظم الري واستخدام التقنيات الحديثة: تشجيع المزارعين على تبني أنظمة الري بالتنقيط والتقنيات الزراعية الحديثة لزيادة كفاءة استخدام المياه وتحسين الإنتاجية.

4- تعزيز قدرات الجمعيات الزراعية: تطوير قدرات الجمعيات الزراعية في مجالات التنظيم والتسويق لضمان تحقيق عوائد أفضل للمزارعين وتقليل الخسائر الناتجة عن سوء التسويق.

5- توفير الدعم والتدريب للمزارعين: تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل لرفع وعي المزارعين بأهمية الإرشاد الزراعي

2- الزحف العمراني: شهدت لحج توسعاً عمرانياً على حساب الأراضي الزراعية، حيث أدى البناء العشوائي إلى تدهور المساحات الخضراء وانجراف التربة.

3- الآفات الزراعية: واجه المزارعون انتشار آفات جديدة تهدد المحاصيل، مثل الآفة التي أصابت محصول السمسم مؤخراً، وانعدام وجود المبيدات مما أثر على إنتاجية هذا المحصول الهام.

4- التغيرات المناخية: تسببت التغيرات المناخية في ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الفيضانات، مما أدى إلى تدهور الأراضي الزراعية وتقليل المساحات الصالحة للزراعة.

5- نقص الدعم والتخطيط الزراعي: يعاني القطاع الزراعي من ضعف في التخطيط والدعم الحكومي كوجود مكاتب للإرشاد الزراعي، بالإضافة إلى غياب استراتيجيات فعّالة لمواجهة التحديات البيئية والاقتصادية.

6- قلة البذور وارتفاع أسعارها وانعدام البعض منها أحياناً

7- ارتفاع أسعارها يجار الحراثات الزراعية.

8- ارتفاع أسعار المشتقات النفطية كالديزل وانعدامها أحياناً.

9- ضعف التنظيم والتسويق الزراعي: يواجه المزارعون خسائر مالية نتيجة

[http://www.yemen-nic.info/gover/](http://www.yemen-nic.info/gover/lahj/actionecnom-2)
lahj/actionecnom-2 تقرير العمليات
الميدانية والمكتبية لمحافظة لحج

3. [http://www.yemen-nic.info/gover/](http://www.yemen-nic.info/gover/lahj/actionecnom)
lahj/actionecnom تقرير
العمليات الميدانية والمكتبية لمحافظة لحج.

4. حسن، على سند. (2021م)
تقرير عن أعمال الصيانة والتأهيل وبناء
منشآت الري ومعالجة أضرار الفيضانات
بمحافظة لحج. الجمهوري اليمنية وزارة
الزراعة والري والثروة السمكية قطاع الري
واستصلاح الأراضي 5 - 9

5. [http://www.yemen-nic.info/gover/](http://www.yemen-nic.info/gover/lahj/actionecnom)
lahj/actionecnom كتاب الإحصاء
الزراعي (2012م)

6. [http://www.yemen-nic.info/gover/](http://www.yemen-nic.info/gover/lahj/actionecnom)
lahj/actionecnom كتاب الإحصاء
السنوي أعداد مختلفة (2012م)

7. لحج (من ولايات اتحاد الجنوب
العربي) (1964م). وزارة الإرشاد القومي
والاعلام، لحج

وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحسين
ممارساتهم الزراعية.

6- الحد من التصحر للأراضي الزراعية
وزيادة المساحات المزروعة باستخدام
تقنيات الري الحديثة

7- انشاء محطات لمعالجة مياه الصرف
الصحي لإعادة استخدامها بالأغراض
الزراعية

8- إعادة تأهيل المنشآت التي تأثرت
بفعل الفيضانات

من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن
تعزيز القطاع الزراعي في محافظة لحج
وتحقيق تنمية مستدامة تسهم في تحسين
مستوى معيشة المزارعين وزيادة الإنتاجية
الزراعية

المراجع:

1. الحداد، محمد يحيى. (1976):
تاريخ اليمن السياسي - علم الكتب

أزمة المياه في الاقطار العربية

بين الواقع والتحديات

□ د. طارق ياسين منصور

أستاذ الجغرافيا الطبيعية

Abstract

The Arab world is facing a water crisis, and climatic factors have contributed to the limited availability of water. The region is located within the arid and semi-arid desert zones, where reduced and fluctuating rainfall, high evaporation rates, and repeated droughts lead to a diminished reliance on water resources. The Arab region is one of the most water-scarce areas in the world, with the annual per capita water share not exceeding (1000 m³/year), compared to over (7000 m³/year) globally. Its share of global surface water is just (0.07%), and the average share per hectare is (1.15%) compared to the global average. Additionally, rapid population growth has resulted in a sharp decline in per capita access to renewable water resources.

Thus, the Arab world is facing a water crisis, necessitating the development of a water strategy by relevant institutions to determine policies and actions for the sustainable development of water resources. The paper concludes with a set of recommendations.

Keywords: Water crisis, Arab world.

المستخلص:

يعاني الوطن العربي من أزمة مياه وقد أسهم العامل المناخي في محدودية المياه، فالمنطقة العربية تقع ضمن منطقة الصحراوية الجافة وشبه الجافة. إذ يؤدي انخفاض وتذبذب معدلات سقوط الأمطار وارتفاع معدلات التبخر وتكرار موجات الجفاف إلى انخفاض القدرة الاعتمادية على الموارد المائية، والمنطقة العربية من أكثر المناطق فقراً، إذ لا يتجاوز المعدل السنوي لنصيب الفرد من المياه (1000 م³/سنة) مقارنةً بمقابل أكثر من (7000 م³/سنة) على مستوى العالم، وحصلتها من المياه السطحية الجارية في العالم (0,07%) ومتوسط نصيب الهكتار منها مقارنة مع العالم (1,15%) ويضاف إلى هذه الأوضاع النمو السكاني السريع الذي ترتب عليه تناقص حاد في نصيب الفرد من موارد المياه المتجددة.

بالتالي الوطن العربي يواجه أزمة مائية مما يستوجب وضع استراتيجية مائية من قبل المؤسسات المختصة في الوطن العربي لتحديد السياسات والاجراءات لتنمية الموارد المائية.

وأختتم هذا البحث بعدد من التوصيات

الكلمات المفتاحية: أزمة المياه، الوطن

العربي.

المقدمة:-

تُعدُّ مشكلة ندرة المياه من أبرز التحديات التي تواجه البلدان العربية في العصر الحالي، حيث تعاني العديد من الدول العربية من قلة الموارد المائية، فمساحة المنطقة العربية تمثل (10%) من مساحة العالم، وسكانه (5%) من مجموع سكان العالم، وموارده المائية أقل من (0,5%) من موارد العالم، مما جعل نصيب الفرد أقل من المعدلات في العالم الذي يبلغ (1000م³ بالسنة) في حين يصل نصيب الفرد في دول الوفرة. المائية (7000م³ بالسنة)

إن الموارد المائية في البلدان العربية لا تكفي لتلبية الاحتياجات السكانية والزراعية والصناعية والخدمات، ويُعدُّ الوطن العربي من أكثر المناطق في العالم التي تعاني من الشح المائي، مما يعكس تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إن الوضع المائي في الوطن العربي يتأثر بعدة عوامل أبرزها

المناخ الصحراوي، وزيادة عدد السكان، وسوء إدارة الموارد المائية، والتغيرات المناخية لذلك يصبح ضرورة ملحة لتسليط الضوء على واقع المياه، والتحديات المرتبطة بها، والسبل الممكنة للتعامل مع الأزمة من خلال استراتيجيات مستدامة ومبتكرة

حدود البحث

يقع الوطن العربي بين دائري عرض 2° جنوباً و37,5° شمالاً، وبين خطي طول 60° شرقاً و17° غرباً ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عد دائرة عرض 12°

يحد الوطن العربي من الشمال البحر المتوسط وجبال زاغروس وجبال طوروس، ومن الجنوب المحيط الهندي - بحر العرب - الصحراء الكبرى. ومن الشرق مرتفعات زاغروس والخليج العربي وخليج عمان ومن الغرب المحيط الأطلسي - الموقع الجغرافي

يقع الوطن العربي عند ملتقى ثلاث قارات، هي: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا. ويسيطر على ثلاثة أحواض مائية: البحر الأحمر، والخليج العربي، والبحر الابيض المتوسط، ويسيطر على ثلاثة مضائق مهمة، هي: مضيق جبل طارق، ومضيق هرمز، ومضيق باب المندب

وتبلغ مساحة العالم العربي 13487814 كم مربع، ويصل طول سواحلها نحو 22828 كم. ويصل عدد سكانها 43075333 نسمة

مشكلة البحث:-

تكمن مشكلة البحث بوجود اختلال التوازن المائي بين زيادة الطلب. ومحدودية المياه المرتبطة بمناخ جاف وشبه جاف يتسم بقلّة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة كما أن محدودية المياه في المنطقة العربية بسبب أن أكثر من 60% من المياه تنبع من دول غير عربية، كما أن زيادة الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة لارتفاع وتيرة التنمية



والتحليلي
- أهمية البحث:-
تُعدُّ المياه مصدر الحياة لكل أشكال الحياة على الأرض بل هي ضرورة قصوى لجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ملكة، فالمياه المورد الوحيد الذي بدونه لا يمكن التقدم في ميادين الحياة المختلفة، وبانعدامه تنعدم الحياة، إذ وصفه الله سبحانه وتعالى بارتباط الحياة به، وجعلنا من الماء كل شيء حي، ومن قدرته جعلها من الموارد القابلة للتجديد وبشكل مستمر ما دامت الحياة على الأرض

والنزاعات السياسية، والإدارة غير الفعالة للموارد
3_ عرض تأثيرات أزمة المياه على البيئة والاقتصاد مثل تدهور البيئة الزراعية أو نقص المياه الصالحة للشرب وتأثير ذلك على التنمية الاقتصادية.

4_ عرض مقارنة الوضع المائي في الوطن العربي مع مناطق أخرى في العالم بهدف فهم مدى تفرد الأزمة في المنطقة

- منهجية البحث:

اعتمد البحث في أزمة المياه على منهجين الوصفي

الاقتصادية والاجتماعية
قد أدّى إلى بؤادر أزمة مائية لاسيما والمتوقع أن يزداد الطلب على المياه للاستخدامات المختلفة في المستقبل القريب

أهداف البحث

1_ عرض الوضع المائي في الدول العربية من توزيع الموارد المائية واحتياجات الدول العربية المختلفة من المياه

2_ معرفة أسباب أزمة المياه في المنطقة العربية من زيادة الطلب على المياه، والتغير المناخي،

مباحث البحث:-

تناول هذا البحث أزمة المياه في الوطن العربي، الواقع والتحديات. واحتوى على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول واقع المياه في الوطن العربي، وتناول المبحث الثاني استهلاك المياه في مختلف القطاعات في الوطن العربي والمبحث الثالث أسباب أزمة المياه في المنطقة العربية، والنظرة المستقبلية لمواجهة تحديات أزمة المياه

المبحث الأول

واقع المياه في الوطن العربي
تعدّ المياه أحد أهم الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان في مختلف جوانب حياته، ويواجه الوطن العربي تحديات كبيرة فيما يتعلق بالموارد المائية بسبب موقعه الجغرافي الذي يتسم بالارتفاع في درجات الحرارة. وقلة الأمطار، هذا ما جعل المياه مصدرًا غنيًا ومحدودًا، وتختلف أنواع المياه في المنطقة العربية بشكل كبير، فمنها المياه السطحية والمياه الجوفية والمياه المحلاة كما أن توزيع هذه

الموارد ليس متساويًا بين الدول، وهو ما يؤدي إلى وجود تفاوت كبير في وفرة المياه بين شمال المنطقة وجنوبها وفيما يلي استعراض أنواع المياه المختلفة في المنطقة العربية
أولاً: المياه التقليدية

1_ مياه الأمطار: تمتاز الأمطار في المنطقة العربية بقلة كميتها السنوية واختلاف مواسم هطولها من منطقة إلى أخرى، إذ تصل في المناطق الصحراوية إلى أقل من (25 ملم)، وفي مناطق المناخ المداري في فصل الصيف تصل إلى (10ملم) بينما على سفوح الجبال الساحلية تهطل الأمطار الربيعية على شكل عواصف مطرية مدتها بضعة دقائق وأحيانًا أكثر تصل إلى (1000 ملم/ ساعة) أما في فصل الشتاء فتكون كميتها محدودة

إن هطول الأمطار في منطقة العربية يصل إلى (2,1%) من مجموع دول العالم أي المعدل (2,282 مليار م/3 السنة)، والفاقد من التبخر (8,0%) وله تأثير عكسي على الزراعة

المطرية وثلت مساحة المنطقة العربية تحصل على (1000 ملم/ بالسنة) من تساقط مطري تقدر كميته (327 مليار م/3 بالسنة)، ويحصل (15%) من مجموع مساحة المنطقة العربية معدلات مطرية بين (1000 _ 3000 ملم/ بالسنة) يصل حجمها إلى (440 مليار م/3 السنة)، ونسبة (1,5%)، والباقي من المساحة تحصل أمطارًا تزيد عن (300 ملم/ بالسنة) ويبلغ إجمالي الأمطار فيها (1515 مليار م/3 بالسنة) أي ثلثي المياه المطرية

ومن خلال جدول رقم (1) لتوزيع الأمطار في المنطقة العربية يتضح أن المنطقة الوسطى لها النصيب الأكبر مقابل منطقة المشرق ذات النصيب الأقل، والباقي تهدر رغم جهود الحكومات العربية لزيادة استعمالات أكبر منها للقطاع الزراعي من خلال بناء السدود وقتوات الري وحفر الآبار
جدول رقم(1)

نصيب المناطق البينية في الدول العربية من الأمطار السنوية

المنطقة	الدول العربية	المساحة الإجمالية ألف هكتار	مليار م ^٣ بالسنة	نصيب المنطقة من الأمطار %
المشرق العربي	الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان	٧٥٥,٤	١٧٨	٧,٨
المغرب العربي	تونس، ليبيا، المغرب، الجزائر، موريتانيا	١٤,١١٠	٥٨٨	٢٢,٨
المنطقة الوسطى	جيبوتي، السودان، مصر، الصومال	١,٤٠٦,٨٦	١,٣٠٥	٥٧,٣
شبه الجزيرة العربية	البحرين، الإمارات، قطر، السعودية، الكويت، اليمن، الجنوب العربي	٣,١١٤,٧	٢١١	٩,٢
المجموع		١٨,٦٣١,٥٦	٢,٢٨٢	١٠٠

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، إيلول / 2009، ص 42 _ 44، محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص 43.

2_ المياه السطحية:

يُعدُّ التساقط المصدر الرئيس للمياه السطحية التي يتسرب جزء منها ويصل إلى الطبقة الباطنية؛ ليكون المياه الجوفية، فالمياه السطحية تتمثل بالأنهار الجارية في المنطقة العربية، وعددها (50) نهرًا، ومن أهم الأنهار، هي (النيل ودجلة والفرات)، ومنبع هذه الأنهار في دول خارج المنطقة العربية، وهي غزيرة الأمطار وبلغ متوسط هطول الأمطار فيها (1400 ملم 3 بالسنة)، ومنابع نهر النيل في إثيوبيا (1000 ملم 3 بالسنة)، عند منابع نهري دجلة والفرات في تركيا، كما توجد أنهار صغيرة بمثابة روافد للنيل ودجلة والفرات، كما توجد أنهار صغيرة في لبنان، وسوريا، والأردن، وفلسطين، والعراق، والمغرب، والجزائر، والصومال،

وبلغت حصة المنطقة العربية من إجمالي المياه السطحية الجارية في العالم (0,7%) وبلغ متوسط نصيب الهكتار من المياه السطحية في المنطقة العربية (15,1%) مقارنة مع العالم. بينما بلغت إجمالي المياه السطحية المتجددة (296 مليار م³ سنويًا) المتاح منها (191 مليار م³ سنويًا) وثلثي هذه المياه من داخل المنطقة العربية

ومن خلال جدول رقم (2) يتضح أن الأقاليم العربية تعليم تسهم في مصادر المياه السطحية، فالإقليم الوسط له مساهمة أكبر بنسبة (38,5%) وأقل مساهمة من إقليم

الجزيرة العربية بنسبة (4,8%) من الإجمالي الكلي للمياه السطحية في المنطقة العربية، وهناك ثلاث دول عربية تحصل على نسبة (71%) من المياه السطحية في المنطقة العربية، وهي: مصر (34%)، والعراق (26%)، والسودان (11%)

جدول رقم (2) المياه السطحية على مستوى الأقاليم.

النسبة المئوية %	المياه السطحية مليار م ³	الدول العربية	الأقاليم
٣٨,٥	٨٩,٩٣٠	جيبوتي، السودان، مصر، الصومال	الأوسط
٣,٧	٨٢,٦٥٣	الأردن، سوريا، العراق، فلسطين، لبنان	المشرق العربي
١٩,٧	٤٤,٣٩٦	تونس، ليبيا، المغرب، الجزائر، موريتانيا	المغرب العربي
٤,٨	٨,٣٥٣	الإمارات، قطر، عمان، السعودية، الكويت، اليمن، الجنوب العربي	شبه الجزيرة العربية
١٠٠	٢٩٥,٣٣٣		المجموع

المصدر: محمود الأشرم، اقتصاديات المياه في الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص142.

3_ المياه الجوفية:

تُعدُّ المخزون الاستراتيجي للوطن العربي، وتكونت في باطن الأرض قبل (5 _ 40 ألف عام) وتنقسم إلى: مياه جوفية متجددة، ومياه جوفية غير متجددة، وتتواجد في ثلاثة أحواض

كبيرة، هي

أ_ حوض الأرج الشرقي.

ب _ حوض النوبة.

ت _ هي حوض الديس.

وحجم المخزون المائي لهذه الأحواض تتفاوت حسب مساحتها كما توجد أحواض أخرى ذات الأهمية بقدر الامتاع للاستعمال منها (15,3 مليار م³) المستغل منها (12 مليار م³ سنوياً)، استعملاتها الدول العربية التي تعالي من شحة المياه

وبلغت كمية الجوفية المتجددة (7,734 مليار م³ بالسنة)، وحجم التغذية السنوية لها (42 مليار م³) مصدرها تسرب مياه الأنهار في مناطق توأجدها وانتشار مساحتها (10%) من مساحة المنطقة العربية، وما يستغل منها (26 مليار م³ سنوياً) من قبل الدول العربية، وتعرض المياه الجوفية المتجددة إلى عمليات سحب واستنزاف معدلات تتجاوز تجديدها لإرواء مشاريع الزراعة. مما يسبب اعلى انخفاض مستواها وتدهور نوعيتها

والصرف الزراعي لم تلجّ الدول العربية إلى إعادة استعمال مياه الصرف الزراعي بشكل واسع

أما معالجة مياه الصرف الصحي كان لتوفر شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية في الدول العربية دورٌ مهمٌ في معالجة هذه المياه؛ لاستعمالها في مختلف الاستخدامات وفي مقدمتها الري، لأهميتها في الزراعة لما تحتوي من مواد عضوية مهمة ولتحسين خواص التربة لاحتوائها من المياه نسبة (15%) ومواد صلبة وذائبة بنسبة (1%) ويشكل هدراً كبيراً إذا لم يتم استعمالها في الصناعة المياه للتبريد، وإنشاء بحيرات صناعية، ومع أزمة المياه في المنطقة العربية سعت الدول العربية لمعالجة مياه الصرف الصحي بوصفها خياراً لا بد منه، لاسيما أن (70% _ 80%) من مياه الصرف الصحي تذهب إلى المجاري مما يتطلب الاستفادة منها بشكل صحيح وتقليل الاعتماد على المياه المتجددة

وهناك تفاوت في استعمالها في المنطقة العربية وبلغت عدد محطات التحلية في المنطقة العربية 2200 محطة تحلية، وتتنوع على مختلف الدول العربية، وتحتل المرتبة الأولى السعودية بأكبر محطة تحلية في العالم إذ توجد فيها 22 محطة تنتج 30% من إجمالي مياه التحلية في العالم تليها الإمارات ثم الكويت

2_ المياه العادمة للمعالجة انتشرت في معظم الدول العربية تقنية معالجة المياه العادمة، والصحي، وكانت معالجة الصرف الزراعي محدودة واقتصرها على مصر وسوريا، إذ تمّ منذ فترة طويلة تطوير إعادة استعمال هذه المصادر في مصر حيث تم إعادة استعمالها إلى (3,8) مليار م3 بالسنة، ووصل استعمالها أربع مرات، فالظروف الطبيعية ساعدت على تحقيقها وبسبب الحجم الكبير للمياه المستخدمة في الري وافتقارها لشبكات

ثانياً: المياه غير التقليدية مع ازدياد الطلب على المياه العذبة، وقلة الموارد الطبيعية للماء العذب. كان من الطبيعي أن تتجه الأنظار إلى عمليات معالجة المياه، وهي كالاتي
1_ تحلية مياه البحر:

تعني التحلية إزالة الأملاح من مياه البحر، للتمكن من الحصول على عذوبة مناسبة للاستخدام البشري، تعدد دول الخليج العربي وبعض الدول العربية الأخرى على تقنية، تحلية المياه، وتم إنشاء محطات تحلية كبيرة توفر (50 _ 90) من المياه، إلى جانب تلبية احتياجات الزراعة والصناعة. وقد ساعد إنشاء محطات الانخفاض النسبي لتكاليف إنتاج المياه المحلاة وارتفاع قيمة نقل المياه في حالة بُعد المسافة

بلغت إجمالي الطاقة الإنتاجية (11,5) مليون م3 في اليوم) أي ما يقارب (60%) من طاقة الإنتاج العالمي للمياه المحلاة، وبلغ الإنتاج السنوي للمياه المحلاة (23) مليار م3) في الدول العربية،

المبحث الثاني:

استخدام المياه في مختلف

القطاعات في الوطن العربي

يُعدُّ استخدام المياه في القطاعات المختلفة أمر بالغ الأهمية للحفاظ على الاستدامة والتنمية، تستخدم المياه في العديد من القطاعات الحيوية مثل الزراعة التي تمثل أكبر مستهلك للمياه في الدول العربية فضلاً عن الاستخدامات الصناعية والخدمات المنزلية، وكل قطاع له احتياجاته الخاصة مما يتطلب إدارة فعالة لهذه الموارد لضمان تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية ستتطرق إلى هذه الاستخدامات

1_ الاستخدام الزراعي:

بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة (197 مليون هكتار)، وتستغل منها في الإنتاج الزراعي (70,8 مليون هكتار) فقط، وبنسبة (36,5%) من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للزراعة، وحوالي (5%) من مساحة المنطقة العربية بسبب قلة

الأمطار ومحدودية المياه المطلوبة لاستغلال الأراضي الزراعية وانتشار الجفاف إن أكثر أنواع الزراعة المنتشرة في الوطن العربي هي الزراعة المطرية، إذ تشكل (57%) التي تزرع المحاصيل الموسمية مقابل (15%) للزراعة المروية. بلغت إجمالي المياه السطحية المتاحة في الوطن العربي (296 مليار م³ سنوياً)، وتحصل منها الزراعة على (89%) والمستثمر لأغراض الري (201 مليار م³) وبلغ إجمالي احتياج لأغراض الزراعة (354 مليار م³)، أي بنسبة عجز (20%) ويتم تغطيتها من المياه الجوفية ومياه الصرف المعالجة وبلغت المياه السطحية والجوفية غير المستغلة (176 مليار م³/ سنوياً) لضعف كفاءة الري، وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي لتشمل (75%) من إجمالي المروية أما نظام الري بالرش فتصل نسبته (15%) والري بالتنقيط (10%) وتتفاوت نسب استخدام الري بالرش والتنقيط في الدول العربية بما يتناسب وخصوصية كل بلد عربي، وتتطلب عملية ترشيد المياه في الزراعة إدخال نظم الري المتطورة، فالمتوقع أزمة مائية ستواجه هذا القطاع 2_ الاستخدام الصناعي: تُعدُّ المياه من أهم الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها جميع الأنشطة الصناعية، وتُعدُّ الصناعة من القطاعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه سواء في عمليات التصنيع أو التبريد أو العمليات الكيميائية المختلفة وتواجه البلدان العربية تحديات كبيرة في إدارة المياه بسبب ندرتها ويرتبط استخدام المياه على تطور وتقدم الدول العربية في هذا القطاع، وبلغ استخدام المياه في هذا القطاع (102 مليار م³) وبنسبة (5%) من إجمالي الاستخدام الكلي للمياه، ويتوقف استهلاك المياه في هذا القطاع على نوعية الصناعة فإنتاج طن من النفط إلى سطح الأرض يحتاج إلى (12 طن) من المياه، وكلغم من

حيوية تتطلب استخدامًا مستمرًا وفعالًا للمياه، ويُعدُّ قطاع الخدمات أحد القطاعات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه لأغراض متعددة في المرافق العامة والصرف الصحي والسياحة والفنادق والتعليم والصحة والمساجد، وبلغت مجموع الطلب على المياه في قطاع الخدمات (12,5 مليار م3) بنسبة (8%) من الكمية المستغلة من المياه، تتطلب المدن والمجتمعات الحديثة المياه النظيفة للحفاظ على الصحة العامة والبيئة في دول الوطن العربي مما يشكل ضغطًا كبيرًا على هذا القطاع بسبب النمو السكاني والتحضر السريع

المبحث الثالث

اسباب أزمة المياه في الوطن العربي والرؤية المستقبلية
أولاً: أسباب أزمة المياه في الوطن العربي
1_ زيادة الاحتياجات المائية:-

وضعت توقعات زيادة الطلب على المياه (جدول رقم 3) لكافة الاستخدامات

وأزمة مائة وبلغت نسبة طلب القطاع المنزلي (6%) من إجمالي المياه السطحية والجوفية المتجددة والبالغة (348 مليار م3) على مستوى العالم ان استخدامات المياه المنزلية تتراوح بين الشرب، والاستحمام، والطهي، والغسيل، وهي أساسية لضمان صحة الأفراد ورفاهيتهم إلا أن التزايد المستمر في عدد السكان وارتفاع معدلات الاستهلاك يضع ضغوطًا كبيرة على مصادر المياه المحدودة في المنطقة العربية

لذا أصبح من الضروري ترشيد استخدام المياه وعدم الإسراف وتجديد شبكات التوزيع والنقل، ووضع استراتيجيات لإدارة المياه بشكل مستدام، وتعزيز الوعي بأهمية الحفاظ على هذه الموارد الثمينة
4_ الاستخدام في قطاع الخدمات

إن استخدام المياه في قطاع الخدمات في الوطن العربي يشمل عدة مجالات

إنتاج الورق يحتاج إلى (100 لتر) من المياه إن القطاع الصناعي يستهلك كميات ضخمة من المياه ما يزيد من تفاقم المشكلة خاصة في ظل محدودية موارد المياه العذبة، ويواجه هذا القطاع تحديات كبيرة تتعلق بكفاءة استخدام المياه في العمليات الإنتاجية فضلاً عن مشكلات الصرف الصحي والتلوث الناتج عن بعض الصناعات
3_ الاستخدام المنزلي.

تُعدُّ استخدام المياه المنزلية من الأمور الحيوية في حياة الإنسان خاصة في الوطن العربية حيث تعاني العديد من الدول من شح المياه، وهناك تفاوت في استخدام مياه الشرب يومي بين الدول العربية، مثلاً يصل في الكويت إلى (592 لتر)، وفي بعض دول يصل إلى (90 لتر)، وهناك معايير عالمية معروفة للحد الأدنى من نصيب الفرد من المياه هو (1000 م3 بالسنة)، وإن قل عن هذه الكمية يعني أن البلد يعاني من ندرة

التي ستصل إلى (436 مليار م3) عام 2030 مقابل (409 مليار م3) عام 2020، وسيحتل الطبع للأغراض الزراعية على (378 مليار م3) عام 2030م، للتوسع في الزراعة المرورية وتنشط الصادرات، كما يصل طلب المياه للأغراض الصناعية والمنزلية إلى (58 مليار م3) عام 2030م، وهو ما يشير إلى بروز مشكلة مصيرية ستعكس سلبيًا على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

حدود رقم (٣) توقعات الطلب على المياه في الوطن العربي

السنة	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي والمنزلي	الإجمالي
٢٠٢٠	٣٦٩	٤٠	٤٠٩
٢٠٣٠	٣٧٨	٥٨	٤٣٦

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أيلول / 2009، ص186.

2_ زيادة السكان:

الزيادة السريعة في النمو السكاني في الوطن العربي - سيؤدي الى ضغط متزايد على الموارد المائية المحدودة وما يرافقه من تغيرات اقتصادية واجتماعية مستقبلاً إلى زيادة الطلب على المياه، وستتفاقم الأزمة إذ سينخفض نصيب الفرد من المياه فضلاً عن زيادة الطلب على المياه حسب تقديرات البنك الدولي، سترتب على ذلك مشكلات في البنى الاقتصادية وما يرافقها من مشاكل صحية وبيئية

3_ الإدارة غير الفعالة للموارد المائية:-

في بعض الدول العربية تعاني سياسات إدارة المياه من ضعف مما يؤدي إلى الهدر والتبذير المتزايد في استهلاك وضياع مياه الشرب في شبكات التوزيع للمياه، تصل إلى (40 _ 60) لردائة نوعية الأنابيب المستعملة وعدم صيانتها، كما أن سوء استخدام المياه في الزراعة جراء اتباع نظم الري التقليدية يؤدي إلى هدر (37,5%) من المياه، مما يؤدي لحرمان ري مساحات جديدة وتوزيعها غير العادل

4_ الموقع الجغرافي للوطن العربي:

معظم الدول العربية تقع في مناطق جافة وشبه جافة، وتتميز بموارد مائية محدودة بسبب التأثيرات الناجمة عن التغير المناخي، مثل ارتفاع درجات الحرارة وتذبذب سقوط الأمطار وفقدان (85%) من مياه الأمطار جراء التبخر وتعاقب دورات الجفاف على أغلب أراضيه، تتسبب في انخفاض مخزون المياه العذبة، كما أن انخفاض معدل الأمطار في العديد من المناطق العربية أسهم في زيادة _ مناطق التصحر، وزيادة أزمة المياه

5_ الأزمات السياسية والنزاعات:

النزاعات السياسية بين الدول العربية ودول غير عربية على الأنهار المشتركة أو الحق في

المشترك من خلال تطوير آليات تعاون بين الدول العربية في مجال إدارة الموارد المائية بما في ذلك تبادل المعلومات، وتقنيات التحلية، ومشروعات مشتركة للاستفادة من الأنهار المشتركة مثل (نهر النيل، نهر دجلة والفرات وجادي الأردن) بأفضل شكل ممكن 5_ أهمية إنشاء القاعدة المعلوماتية للمياه وربطها مع المستجندات والمعلومات حول وفرة المياه ومراقبة جودة المياه وإدارتها؛ لمواجهة مخاطر مثل الفيضانات والجفاف من خلال المراقبة الدقيقة والمتواصلة 6_ الاستثمار في البحوث والتكنولوجيا من خلال وعم البحث العلمي في مجال تقنيات المياه مثل استخدام تقنيات حديثة وتحليل البيانات لتحسين التخزين والإدارة 7_ تطوير أنظمة معالجة المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة والري والصناعة ومساهمتها في حل جزء كبير من محدودية المياه

التحديات في أزمة المياه من خلال ما تناول البحث لأزمة المياه في الوطن العربي وتقديرات الاحتياجات المائية في العقود القادمة يتطلب اتخاذ مجموعة من السياسات والإجراءات؛ لإزالة أسباب الأزمة 1_ وضع استراتيجية مائية من قبل المؤسسات في الوطن العربي؛ لتحديد السياسات والإجراءات، وتأخذ في الحسبان خصوصيات المنطقة العربية واحتياجاتها المستقبلية لتحقيق تنمية مائية 2_ الاستفادة من التجارب العالمية من خلال الاستفادة من تجارب الدول التي تواجه مشاكل مماثلة في إدارة المياه، مثل بعض الدول الصحراوية في أفريقيا وآسيا، وتطبيق هذه التجارب، بما يتناسب مع ظروف المنطقة العربية 3_ زيادة الاستثمارات في قطاع المياه لتجديد شبكات التوزيع والنقل للحفاظ على المياه من الهدر والتبذير والتلوث 4_ أهمية التعاون العربي

استخدام الموارد المائية مثل النزاع على منابع نهري (دجلة والفرات) في تركيا، و(النيل وجوبا وشبيلي) في إثيوبيا مما جعل (85%) من المياه السطحية خاضعة لسيطرة تركيا وإثيوبيا، واستخدامها المياه أداة سياسية واقتصادية ضد مصالح الدول العربية، إذ رفضت تركيا وإثيوبيا التوقيع على أي اتفاقية جديدة تنظم عملية قسمة المياه بشكل عادل وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهو ما أسهم في تفاقم أزمة المياه 6_ قلة الدراسات والمعلومات في موارد المياه عدم وجود معلومات دقيقة لموارد المياه في الوطن العربي مثل قياسات دائمة على مجاري الأنهار والأودية الموسمية وافتقارها لمحطات تحديد التبخر والتسرب، مما يتطلب الشبكات المعلوماتية لمعرفة خصائص المياه واستغلالها بشكل أفضل للحفاظ على هذا المورد النظرة المستقبلية لمواجهة

المجلة العربية لإدارة مياه الري، الخرطوم،
العدد 3 كانون الأول 2000م

3_ جامعة الدول العربية، والأمانة العامة،
صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير
الاقتصادي العربي الموحد، أيلول 2009م

4_ صلاح الوزان: تنمية الزراعة العربية،
الواقع والممكن، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1998م

5_ محمود الأثرم، اقتصاديات المياه في
الوطن العربي والعالم، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، الطبعة الأولى 2001م

6_ محمود مطناوي، إمكانيات ومتطلبات
تأثير الهياكل التنظيمية لإدارة الموارد المائية
العربية المشتركة، بحث مقدم إلى حلقة
العمل حول تطوير الهياكل المؤسسية
والتنظيمية لإدارة الموارد المائية في الوطن

العربي، الخرطوم، 19 / 21 / 9 / 2001م
7_ منى رحمة: السياسات الزراعية في
البلدان العربية: مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، الطبعة الأولى، نيسان،

2001م
8_ نعيم ظافر، جغرافية الوطن العربي،
دار البازوري، العلمية للنشر والتوزيع، عمان،
الطبعة الأولى، 2002م

9_ الإنترنت: -

arabicfeauten-org.mogawaman.www
9_ الإنترنت: -

9_ الإنترنت: -
iam - alh.

ممكن أن تكون مصدرًا رئيسًا لمياه الري في
المستقبل

8_ أهمية نشر التوعية بين المواطنين حول
أهمية الحفاظ على المياه من خلال حملات
تعليمية ودورات تدريبية تشمل كيفية

ترشيد استهلاك المياه في الحياة اليومية
9_ أهمية تطوير البدائل المتاحة لزيادة
الموارد المائية من خلال الاستفادة من

تجارب دول الخليج العربي في تنمية وتطوير
تحلية المياه في الدول العربية، وتطوير
أنظمة المياه الذكية التي تسهم في تقليل

الفاقد وزيادة الكفاءة
10_ ضرورة تطوير القوانين والتشريعات
وتشكيل أجهزة رقابية على استخدام المياه
الجوفية، ومراقبة حفر الآبار العشوائية،
وكميات ضخ مياه منها، وعدم السحب

من قبل بعض الدول العربية لسد النقص
في المياه وحمايتها من التلوث للحفاظ على
هذا المورد للأجيال القادمة

هذا المورد للأجيال القادمة

الهوامش

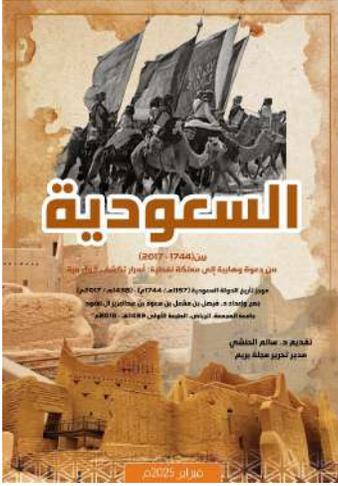
1_ المؤتمر الوزاري العربي للزراعة والمياه،
الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي
ومصادرها المختلفة ومدى كفايتها لمتطلبات
التنمية الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة،

1997م
2- المنظمة العربية لتنمية الزراعة:

موجز تأريخ الدولة السعودية

(١١٥٧هـ / ١٧٤٤م) - (١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م)

□ جمع وإعداد د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز آل سعود
جامعة المجمعة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨هـ



هذا كتاب يرصد تاريخ ظهور عائلة آل سعود في حكم شعب نجد في الدرعية ثم الحجاز فنجران وجيزان وعسير السراة وتهامة، اتساعاً وانحصاراً وانتهاءً وعودةً بين حين وآخر، في ستة أقسام، على النحو الآتي:

الفترة الأولى، ثم عودته للحكم (الفترة الثانية)، وبعد ذلك توقف أمام النزاع بين أبناء الإمام فيصل بن تركي (عبدالله وسعود) ونهاية حكم هذه العائلة في مرحلتها الثانية وخروجها إلى الكويت

ويخصص القسم الرابع لتأسيس المملكة العربية السعودية، فيبدأه بالتاريخ لمولد الملك عبد العزيز ثم عودته للحكم من الكويت، وجهوده في توسيع مملكته

ويفرد القسم الخامس للنمو الحضاري للمملكة العربية السعودية، ويعرضه من خلال إسهامات ملوكها (أولاد عبدالعزيز) بدأ بالملك سعود، فيفصل، ثم خالد، وبعده فهد، ثم عبدالله، ويختمه بالملك الحالي سلمان

ويخصص القسم الأخير من الكتاب لولاة العهد السعودي، فيبدأ بالأمير سلطان بن عبدالعزيز، ثم الأمير نايف بن عبدالعزيز، وبعده الأمير مقرن بن عبدالعزيز، ثم الأمير محمد بن نايف، ويختم هذا القسم

القسم الأول التمهيد: وفيه يستعرض الأوضاع العامة في وسط الجزيرة العربية قبيل ظهور عائلة آل سعود في حكم إمارة الدرعية، فيعرض للحالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية والعلمية، ثم يعطي لمحة عن أسرة آل سعود وشريكها في تأسيس حكم العائلة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته

أما القسم الثاني فقد جعله لتاريخ حكم عائلة آل سعود لإمارة الدرعية، ويسميتها مجازاً الدولة السعودية الأولى، التأسيس، ومراحل ضم الجوانب في الاتجاهات المختلفة لنشأة حكم هذه العائلة، ويتوقف أمام نهاية مرحلة حكم هذه العائلة الأول، ثم يعطي مسرد شخصي تاريخي لأئمتها ويجعل القسم الثالث لتاريخ ما يسميها بالدولة السعودية الثانية، فيبتدأ بعرض أوضاع البلاد في أعقاب سقوط حكم عائلة آل سعود، ثم عودتهم للحكم في المرحلة الثانية، ويؤرخ للإمام فيصل بن تركي

على بناء المؤسس وغرسه. ويضيف: نعرض في هذا الموجز مسيرة التاريخ السعودي وسيرته العاطرة، بكل تقلباته وانتصاراته وانكساراته التي تعيده في كل مرة أقوى، وأندى، وأشد. ويختتم مقدمته بالقول: ولا بد لي هنا أن أنتهز الفرصة لأذكر حقيقة جلية للتاريخ يعيها كل منصف بعيداً عن العاطفة الأسرية، وهي أن الجزيرة العربية وأطرافها لم تشهد منذ ما يربو على ١٢٠٠ سنة، استقراراً أمنياً وسياسياً كما شهدت في عهد الدولة السعودية الحديثة..

وفي التمهيد الذي خصه لعرض تاريخ الأوضاع العامة في وسط الجزيرة العربية قبيل حكم عائلة آل سعود، بين في الحالة الاجتماعية أن مجتمع وسط الجزيرة العربية كان من أقل المناطق تأثراً في الجزيرة العربية، وأقلها تحولاً أو تغييراً في أنماط العيش أو العادات أو الأفكار، وكانت النظرة الاجتماعية السائدة والغالبة في المجتمع النجدي هي النظرة القبلية، وخصوصاً فيما يتعلق بالمصاهرة ومزاولة بعض الحرف والأعمال. وقال: إن ذلك المجتمع ينقسم إلى قسمين: الحاضرة، والبادية، وكان أهل الحاضرة يستقرون حول المياه في الواحات، أو على ضفاف الأودية، أو على طرق القوافل والمناطق التجارية، وكان استقرارهم في معظمه مرتبطاً بالزراعة في ذلك الوقت. أما البادية فقد كانوا ينتقلون حول المراعي الخصبة لرعي أغنامهم وإبلهم وكانوا ينزلون أحياناً إلى أسواق الحاضرة لبيع ما ينتجون وشراء ما يحتاجون

بولي العهد الموجود حالياً الأمير محمد بن سلمان، ثم يعرض مصادر هذه الدراسة ومراجعتها

والكاتب يطلق مجازاً على عهد حكم عائلة آل سعود بالدولة منذ أن كانت تحكم في الدرعية، ولهذا يقسم مراحل ظهور حكم هذه العائلة إلى ثلاث مراحل، يقول: الدولة السعودية الأولى، والدولة السعودية الثانية، وهذا الإطلاق المجازي لم يمكنه أن يقول الدولة السعودية الثالثة، فقال: تأسيس المملكة العربية السعودية، لاختلاف الهوية التي صار يحكم في ظلها هذه العائلة عن المرحلتين السابقتين، هذا من ناحية، واختلاف المسمى للكيان الذي حكموا في ظلّه في المرحلتين السابقتين عن المرحلة الثالثة من ناحية أخرى، ومن هنا أرى أن التوصيف الأنسب هو أن نقول عهد حكم عائلة آل سعود الأول في الدرعية ثم في الحجاز ونجد، فالثاني في نجد، والعهد الحالي المملكة العربية السعودية

وقد تحدث المؤلف في المقدمة عن أهمية قيام المملكة التي تشكلت من إمارات تتوحد، وأمة تتكون، ودولة تُبنى، وحضارة تشيد... ويقول هذا باختصار حكاية المملكة العربية السعودية، التي بدأت على يد الإمام محمد بن سعود ليختتمها الموحد العظيم والعلم الماجد جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود، في ملحمة هي أقرب للأساطير والخيال منها للواقع، ليأتي من بعده أبنائه الغر الميامين، ويضعوا بصماتهم وإضافاتهم

والكرم وغيرها من الصفات الحميدة. وكان الوصول إلى الزعامة يتم من خلال عدة طرق من أهمها: الوراثة، أو بالقوة. وقد كان في كل بلدة صغيرة إمارة، وكأنها دولة مستقلة⁽¹⁾، ويقول بأن بلدان العيينة، وحريلاء، والخرج، والرياض، والدرعية، وملهم، وشقراء، وثرمداء، وغيرها، كانت بمثابة إمارات وزعامات لا يجمعها كيان واحد، مما جعل المنطقة مشتتة ومقسمة فانتشرت الحروب والنزاعات داخل البلدة الواحدة وبين البلدان من أجل السيطرة والنفوذ. ويردف بأن التاريخ المحلي لوسط الجزيرة العربية يصف ما كانت فيه معظم تلك الإمارات من عدم استقرار وحروب ونزاعات وقتال

أما الحالة الدينية والعلمية فيقول إن منطقة وسط الجزيرة العربية قد عاشت أوضاعاً غير مستقرة قبل قيام دعوة الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها: انعدام الناحية الأمنية، مما أدى إلى ضعف التعليم. وصعوبة الظروف الاقتصادية التي تؤمن حياة مستقرة تحث على العلم والتعلم. وقلة وجود من يتولى شؤون التعليم ويقوم على رعايته. ويضيف بأن العامل الديني كان في الغالب هو الدافع لدى بعض الناس إلى التعلم، ومن تعلم مبادئ القراءة والكتابة، وتلاوة القرآن الكريم أو حفظ شيئاً منه، تأهل لتعليم الناس. وقد كان المذهب السائد في وسط الجزيرة العربية هو المذهب الحنبلي،

أما الحالة الاقتصادية لذلك المجتمع في وسط الجزيرة العربية فقد عرضها من خلال

الزراعة التي يأتي النخيل في مقدمتها، ويعود ذلك إلى تحمله الظروف المناخية المختلفة وعدم حاجته إلى عناية كبيرة، كما أنها تُعدُّ مصدرًا مهمًا للغذاء، وتوجد مزروعات أخرى متنوعة، إلا أنها تواجه بعض الصعوبات في البقاء المستمر بسبب قلة الأمطار، وجفاف الآبار، وهجوم الجراد والبرد والصقيع والعواصف

ويقسم التجارة إلى ثلاثة أنواع، وهي: المحلية التي تجري بين أهالي المنطقة من حاضرة وبادية. والإقليمية التي تجري بين بلدة وأخرى في الإقليم الواحد. والخارجية بين أهالي المنطقة من بادية وحاضرة والأقاليم الأخرى، مثل الأحساء ومناطق الخليج والعراق والشام ومصر وغيرها. ويبين بأن التجارة في المنطقة كانت تواجه بعض المشكلات، لاسيما الخارجية منها، بسبب انعدام الأمن وندرة المياه على الطرق التجارية. ويذكر بأنها كانت توجد في منطقة وسط الجزيرة العربية بعض الحرف التي توفر البضائع للأهالي للمتاجرة بها مثل: صناعة النسيج، ودباغة الجلود، وصناعة الفخار، والحصر وغيرها

ويبين في الحالة السياسية بأن السلطة في وسط الجزيرة العربية تتمثل في زعامات لدى الحاضرة والبادية، وللزعامة مؤهلات من أهمها: عراقية النسب، والشجاعة

(1) وقد كانت عائلة آل سعود كهذه الإمارات إذ لا يتجاوز حكمها الدرعية أو الرياض في بعض الأوقات، لكن الكاتب يطلق على مراحلها تلك، مسمى دولة

كان الشرك موجوداً عند بعض الناس، وكان الصالحون غير قادرين على الجهر بتصحيح ما يرونه من أخطاء عقديّة، فكان لابد من وجود سلطة سياسية تدعم هذه الدعوة وتسعى إلى نشرها وتعميمها

وبعد عرض أوجه الحياة السابقة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية) في نجد لاسيما الدرعية والعيينة وحرملاء، ينتقل إلى عرض تاريخ أسرة آل سعود، فيذكر بأنها تنتسب إلى قبيلة بني حنيفة إحدى قبائل بكر بن وائل بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان. وكان وجودها يتركز في شرق الجزيرة العربية، ووجودهم في تلك البقعة من الجزيرة يعود لهجرات حدثت من وسط الجزيرة العربية قام بها فرع من بني حنيفة بعد تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمامة، واستمر وجودهم في تلك المنطقة حتى منتصف القرن التاسع الهجري تقريباً/ الخامس عشر الميلادي، بعد ذلك عادوا إلى منبعهم الأصلي، وقد كان يتزعم الأسرة في شرق الجزيرة العربية مانع بن ربيعة المريدي، وكان يقطن منطقة أو مكاناً في شرق الجزيرة يقال له: الدروع أو الدرعية، وكان بينه وبين قريبه ابن درع مراسلات نتج عنها انتقال مانع المريدي إلى نجد هو وأفراد عائلته، وأقطع ابن درع في عام ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م أرضي الملييد وغيصية اللتين أصبحتا فيما بعد نواة لتأسيس حكم هذه العائلة في مرحلتها الأولى، وسميت بالدرعية التي صارت إمارة فيما بعد، وتوارثها أبناء

مع وجود المذهبين المالكي والشافعي، ويقول: ترجع سيادة المذهب الحنبلي في نجد إلى أسباب هي: إن عددًا من علماء المذهب الحنبلي في المناطق المجاورة لنجد كانوا - لظروف طارئة - قد رحلوا إلى منطقة وسط الجزيرة العربية. ودراسة العلماء في منطقة نجد كانت على أيدي علماء حنابلة. وهذا المذهب هو أقرب المذاهب لنصوص القرآن الكريم، مع سهولة شرحه التي جعلته محبوبًا إلى النفوس. ويضيف قائلاً: إن المصادر الموثوقة كابن غنام وابن بشر تشير إلى وجود الشرك عند بعض سكان نجد بنوعيه الأكبر والأصغر، والدليل على ذلك وجود بعض الفئات التي كانت تعتقد النفع والضرر في الأشجار والأحجار، وكانت تقدها، كذلك بناء القباب على القبور كقبر زيد بن الخطاب (رضي الله عنه). ويرى أن ذلك كله يؤكد أن وسط الجزيرة العربية مثل بقية أجزائها قبل قيام الدعوة وحكم عائلة آل سعود في عهدها الأول كانت تعاني من الكثير من المخالفات في أمور الدين عامة، والأمور العقديّة خاصة. ويضيف: هنا يتبادر إلى الذهن سؤال: هل كان الناس في وسط الجزيرة العربية بحاجة إلى دعوة دينية؟ ولماذا كانت هذه المنطقة مكانًا مناسبًا للدعوة؟ ويقول: للإجابة عن هذا السؤال من خلال التتبع والاستقراء لواقع الحياة في وسط الجزيرة العربية، نجد أن هذا الواقع كان بحاجة ماسة لقيام دعوة دينية مدعومة بقوة سياسية، فقد

التأسيس لذلك الحكم، وهو تاريخ الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته فيقول: هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي بن أحمد بن راشد بن بريد بن محمد بن بريد بن مشرف آل وهبة التميمي. ولد في العيينة سنة ١١١٥هـ/ ١٧٠٣م، ونشأ في ظل أسرة علمية وفرت له البيئة القادرة على تفرغ الأبناء لطلب العلم، وقد كان والده قاضي الحرمل، وكان الولد (محمد) يحضر مجالس والده (عبد الوهاب) العلمية ويستفيد منها. وكان الشيخ (محمد) يرى بأنه لا بد له من الاستزادة من العلم، فانطلق في عدة رحلات لسنوات طويلة لطلب العلم والمعرفة في عدد من البلدان كالحجاز والأحساء والعراق. وعاد بعدها إلى نجد سنة ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م، وعندما وصل إلى العيينة وجد أن أباه عبد الوهاب اختلف مع أمير العيينة، وذهب إلى حرمل حيث عمل في القضاء، فلحق الشيخ محمد بوالده في حرمل، وقد كان مؤهلاً للقيام بالدعوة والبدء بها، ووجدت الدعوة صدى متوقفاً بين الناس إلا أن هناك من عارضها، وكان لوالده الشيخ عبد الوهاب رأي في البدء بالدعوة حيث طالب ابنه الشيخ محمد بالترث وعدم مواجهة الناس. ولم يجهر الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدعوته إلا بعدما توفي والده سنة ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م، وكان أول ما جهر بالدعوة في حرمل، فوجد من حاول الاعتداء عليه، وهذا ما كان يخافه والده. وقد كانت أهم أهداف

مانع المريدي وأحفاده من بعده حتى بدأ حكم عائلة آل سعود فيها. ويضيف: سارت الأحداث حتى استلم إمارة الدرعية سعود بن محمد بن مقرن سنة ١١٣٢هـ/ ١٧٢٥م، وكانت إمارة سعود بن محمد بداية مرحلة مهمة من تاريخ حكم آل سعود في الدرعية؛ لأنه كان ذا أثر في زيادة قوة إمارة الدرعية التي أصبحت ذات تأثير في سير الأحداث في منطقة العارض (وسط نجد). ويذكر بأنه بعد وفاة سعود بن محمد بن مقرن تولى الإمارة زيد بن مرخان بن وطبان، وكان الأكبر سناً من آل سعود، ولكن حكمه لم يمتد طويلاً لكبر سنه، مما دعا مقرن بن محمد بن مقرن إلى انتزاع الإمارة منه، لكن الأمور لم تستمر طويلاً لمقرن، وذلك عندما حاول الغدر بزيد بن مرخان الذي كان يحكم قبله، مما دعا محمد بن سعود ومقرن بن عبد الله إلى قتله، وكان ذلك سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م. بعد ذلك عاد إلى الإمارة زيد بن مرخان، إلا أنه عندما هجم على إمارة العيينة سعت إلى التحايل عليه، وطلبت التفاوض معه، وعندما ذهب تم قتله. وبعد قتل زيد بن مرخان تولى محمد بن سعود بن مقرن الإمارة في الدرعية سنة ١١٣٩هـ/ ١٧٢٧م، وظل حكمه حتى سنة ١١٧٩هـ/ ١٧٦٥م... وبعد ذلك العرض الموجز لتاريخ عائلة آل سعود الذي ختمه بمحمد بن سعود بن مقرن الذي يعدّه مؤسس الحكم للعائلة في الدرعية، ينتقل إلى القطب الآخر الشريك في بدايات

ودعوته: أفراد الله بالعبادة، ونبذ الشرك بجميع أنواعه، وسد الذرائع المؤدية للشرك. ومحاربة البدع في الدين. وتطبيق الشريعة الإسلامية في ظل سلطة قادرة على تطبيقها. وبعدهما جهر الشيخ بدعوته في حريملاء، اضطر إلى الانتقال منها إلى العيينة لعدة أسباب، أهمها: عدم قبول دعوته في حريملاء، وعدم استقرارها (حريملاء) سياسياً، وتعرضه للتهديد. وقبول رئيس العيينة بما يدعو له الشيخ وتأييده فيه. وأهمية العيينة في المنطقة ومركزها. وعندما عاد الشيخ إلى العيينة سنة ١١٥٤هـ رحب به أميرها وأمر الناس بأن يتبعوه، وكان أميرها عثمان بن معمر الذي زوج الشيخ من عمته الجوهرة بنت عبد الله بن معمر؛ ولهذا الدعم سارع الشيخ إلى إزالة بعض المعالم الشركية في المنطقة، حيث أمر بقطع بعض الأشجار التي يعتقد فيها النفع والضر مثل شجرة الزيب وقريوه، والقباب التي كانت على القبور. وقام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأمر الناس بالصلاة مع الجماعة وعقاب المتخلف عنها، وقام بإرسال الوفود إلى البلدان والقرى والقبائل لتوضيح أمر الدعوة ومبادئها. كذلك قام بتطبيق حدود الشريعة الإسلامية. لكن عندما بدأ الشيخ محمد بن عبد الوهاب في تطبيق مبادئ دعوته ظهرت ردة فعل من بعض العلماء، وفي مقدمتهم علماء نجد، وأولهم الشيخ سليمان بن سحيم من الرياض، وأخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في حريملاء،

وعبدالله المويس عالم حرمة. وقد كان من أسباب معارضة العلماء له اعتبار الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن ما يأخذه القاضي أجراً من المتخاصمين هو رشوة، وهو ما اعترضوا عليه في ذلك الوقت بشدة. وخوفهم من فقد مكاتتهم الاجتماعية عند الناس، ببزوغ نجم جديد هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب. فضلاً عن الاختلاف في بعض الأمور الجزئية في الدعوة، حيث اتفق معه الكثير من العلماء في المبادئ العريضة، لكن عندما بدأ التفصيل في الأمور الدقيقة كانت ردة فعل المعارضين خصوصاً في مسألة الشرك. لكن ردة الفعل هذه لم تؤثر سلباً في دعوة الشيخ، لذلك عمد بعض العلماء المعارضين إلى إرسال الرسائل للعلماء خارج نجد، وتأييب القوى السياسية على دعوته، زاعمين أنه كان يؤلب الشعب على الساسة، ولذلك قام حاكم الأحساء سليمان بن محمد بن عريعر بالضغط على حاكم العيينة ليخرجه منها. وبعد ذلك ذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الدرعية لإكمال دعوته فيها، وكان ذهابه إليها لعدة أسباب، أهمها: تنامي قوة الدرعية حينذاك. واستقلالها، وعدم وجود سلطة خارجية عليها. وتطبيق أمراء آل سعود لأحكام الشريعة ومبادئ الدين الإسلامي الحنيف، ووجود عدد من أبنائهم كانوا يتلقون الدروس على يد الشيخ محمد في العيينة ويختم قائلًا: لا بد من التوقف هنا للحديث عما حصل بعد ذهاب الشيخ إلى

دعوتهم علماء نجد، وأولهم الشيخ سليمان بن سحيم من الرياض، وأخوه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في حريملاء،

هو أن أهالي منفوحة كانوا من المواليين لدعوة الشيخ وإمارة آل سعود، وقد اعتدى أمير الرياض على منفوحة مما جعل الإمام محمد بن سعود يتحرك دفاعاً عنها ضد أمير الرياض، ومن هنا كانت البداية لبسط سيطرة آل سعود على نجد

الدرعية لكي نتطرق إلى تاريخ آل سعود والدرعية، وذلك قبل المبايعة التاريخية بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، أو ما يعرف باتفاق الدرعية، ومن ثم نكمل الحديث عن ذهاب الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى الدرعية.

مراحل بسط سيطرة حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول.

أولاً: السيطرة على نجد: يشير الكاتب إلى أن المؤرخين يقسمون سيطرة عائلة آل سعود على نجد إلى ثلاث مراحل، ذلك لأن بسط السيطرة عليها استمر حوالي (٤٠) سنة، ويعود طول هذه المدة إلى ما تأصل في نفوس أمراء المناطق وزعماء القبائل من نزعة استقلالية، وعدم تسليم ما يقع تحت سيطرتهم لحكم عائلة آل سعود التي امتلكت القوة للسيطرة والتوسع، وفي هذه المرحلة واجهت عائلة آل سعود مشكلات من أهمها دهام بن دواس، فكانت بداية العمل للسيطرة على نجد سنة ١١٥٩هـ/ ١٧٤٦م، حيث دخلت عائلة آل سعود في صراع مع خصومها، وأبرز خصومها في نجد أمير الرياض الذي كان يضيق ذرعاً بتوسع نفوذ حكم هذه العائلة في نجد، فكان دائم التحرش بمنفوحة الموالية لهم، لذلك يقدر عدد المواجهات بين آل سعود ودهام بن دواس حوالي (١٧) موقعة وطبيعة المواجهات كانت متأرجحة فعندما يرى دهام أنه على وشك النهاية يلجأ إلى طلب

وينتقل إلى القسم الثاني الذي خصه لتاريخ حكم عائلة آل سعود

ويبدأ الكاتب من حيث انتهى بالقسم الأول فيقول: عندما سار الشيخ محمد بن عبد الوهاب من العيينة إلى الدرعية استقر به المقام في بيت أحد تلاميذه من أسرة آل سويلم، وعندما علم الأمير محمد بن سعود بوصول الشيخ إلى الدرعية اتجه إلى منزل ابن سويلم والتقى به، ووضح الشيخ مبادئ الدعوة وأهدافها للأمير، فتأثر الأمير فيها، وتبايع الاثنان على نصرة الدين: الشيخ بعلمه، والأمير بسلطته. وقد كان هذا اللقاء أو ما يعرف باتفاق الدرعية ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م. وبه يُعدُّ بداية تأسيس حكم عائلة آل سعود في المرحلة الأولى. بعد ذلك ازداد أتباع الدعوة والتلاميذ الذين اجتمعوا حول الشيخ في الدرعية. إلا أن المساحة التي يحكمها محمد بن سعود لم تسمح لدعوة الشيخ بأن تتجه في نفوذها خارج نجد خصوصاً وأن نجداً احتاجت إلى عدة سنوات كي تكون تحت سيادة آل سعود، وأول صراع بين آل سعود وخصومهم كان مع أمير الرياض دهام بن دواس، وكان سبب الصراع

الخرج وما بعدها، ولكن الخرج ومناطق جنوب نجد لم تستجب للدعوة، واستمر الحال ساكناً حتى ضمت الرياض سنة ١١٨٧هـ / ١٧٧٣م، وقامت بتوجيه رسالة إلى حاكم الخرج زيد بن زامل لكي يدخل تحت كنف حكمهم لكنه لم يستجب للرسالة، فلم يكن أمامهم إلا العمل على إخضاع جنوب نجد، وكان حاكم الخرج يعلم أنه لا يستطيع مواجهتهم وحده، فقام بإرسال رسالة إلى حاكم نجران يطلب منه أن يقف معه، ولكنه رفض إلا مقابل المال، وتمت بالفعل المواجهة بين قوات عائلة آل سعود والمتحالفين أكثر من مرة كان آخرها في ضرماء حيث انتصر فيها الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود وقواته على التحالف، وتوالت بعد ذلك الحملات على جنوب الخرج، فأرسل الإمام عبدالعزيز حملة بقيادة سليمان بن عفيصان، هزم فيها حاكم الخرج وهرب منها، مما أدى إلى دخول سليمان بن عفيصان الخرج، لكن زيد بن زامل أعيد إلى الخرج بعد مساعدة الأهالي مما أدى إلى خروج سليمان بن عفيصان. بعد ذلك توجه الإمام سعود بن عبدالعزيز بن محمد بن سعود على رأس حملة إلى الخرج، وقام ببناء قصر البدع بالقرب من الخرج أملاً في مضايقة حاكم الخرج الذي قام بالاستنجد ببني خالد في الأحساء، وأتى جيش من بني خالد لكي يقتحموا القصر، لكن لم يكتب لهم التوفيق في سعيهم فعادوا

الصلح، وإن أحس بقوة سعى إلى المواجهة، هذا مما أدى إلى استمرار الصراع معه إلى أكثر من (٢٨) عاماً تقريباً، لكنه في النهاية لم يكن قادراً على مواجهة توسع حكم عائلة آل سعود فاضطر إلى الهرب من الرياض سنة ١١٨٧هـ / ١٧٧٢م. في عهد الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود، وهنا انضمت الرياض إلى بوتقة الحكم التوسعي لعائلة آل سعود. ولم تكن مشكلة الرياض الوحيدة التي واجهت أهداف عائلة آل سعود التوسعية فحسب، بل هناك مشاكل أخرى كالمشكلة النجرانية (معركة الحائر ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م)، التي تُعدُّ من أهم المشكلات التي واجهت عائلة آل سعود، وهي تسعى إلى بسط سيطرتها على بلدان نجد، وكان سبب المشكلة لجوء بعض القبائل إلى حاكم نجران الحسن بن هبة الله المكرمي، الذي قاد جيشاً لمواجهة توسع حكم هذه العائلة. التقى الجيشان في الحائر القريبة من الرياض، وكان جيش عائلة آل سعود بقيادة الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود قبل توليه الحكم، وجيش نجران بقيادة الحسن بن هبة الله المكرمي، وعندما دارت المعركة هُزمت قوات عائلة آل سعود، مما دعا الشيخ محمد بن عبد الوهاب إلى أن يشير على الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود القائد بأن يلجأ للصلح، وهذا ما حصل بالفعل وعاد جيش نجران بعد عقد الصلح وكانت علاقة حكم آل سعود بجنوب نجد تتمثل في بدايتها بإرسال الدعوة إلى

وبني خالد، كذلك كانت المعارضة في نجد دائمة اللجوء للخوالد ضد حكم عائلة آل سعود. وفي الصراع مع بني خالد في البداية كانت عائلة آل سعود تقف موقف المدافع ضد هجماتهم، وضد تحالفهم مع حاكمي نجران والخرج، ويعود سبب ذلك إلى أنهم ما زالوا في طور بسط السيطرة على منطقة نجد. لكن بعد أن استقر حكم عائلة آل سعود تغيرت استراتيجية المواجهة من الدفاع إلى الهجوم وتوجيه الحملات إلى شرقي الجزيرة العربية، وقد استمرت المواجهة بعد تغير الاستراتيجية من سنة 1198هـ/ 1784م حتى سنة 1210هـ/ 1796م، جرى خلالها العديد من المواجهات، كانت غالبيتها لصالح عائلة آل سعود. وكانت طبيعة الصراع تقوم على المواجهة المباشرة، وقد تغيرت هنا الموازين، فبعد أن كان المعارضون يلجؤون إلى بني خالد، نجد هنا بني خالد يلجؤون إلى والي البصرة في العراق لمساعدتهم ضد حكم عائلة آل سعود، حتى استقر الأمر لهذه العائلة في الأحساء سنة 1210هـ/ 1796م، فأصبحت المنطقة الشرقية جزءاً من المنطقة الواقعة تحت سيطرة عائلة آل سعود

ثالثاً: ضم الحجاز: كان حكام الحجاز يحتمون بالدولة العثمانية، حيث إنهم يحكمون باسمها. وكانت العلاقة بين الأشراف وعائلة آل سعود في عهدها الأول قد تمت في البداية عن طريق دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فقد ذهب ثلاثون عالماً من

وحصل خلاف بين آل زامل بعد مقتل زيد بن زامل سنة 1196هـ/ 1782م، وتولى ابنه براك الذي قتل أيضاً. وفي سنة 1199هـ/ 1785م توجهت حملة إلى الدلم والخرج أخضعتهما لحكم عائلة آل سعود، وبعد ذلك أصبحت المنطقة الواقعة جنوب نجد سنة 1202هـ/ 1788م بكاملها تحت حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول بعد ضم الحريق والحوطة حتى وادي الدواسر أما شمال نجد فقد كانت بداية ضمه إلى حكم هذه العائلة في سنة 1182هـ/ 1768م عندما انضوت بريدة طوعاً تحت راية الإمام، واستقر الأمر لعائلة آل سعود فيها سنة 1202هـ/ 1788م بعد دخول عنيزة في بوتقة حكم العائلة في عهدها الأول. وبعد ضم القصيم تمكنوا من ضم حائل سنة 1201هـ/ 1787م، فكان ضمها لحكم عائلة آل سعود قبل عنيزة التي دخلت بعدها بعام. ثم عين على حائل محمد بن عبدالمحسن آل علي الذي قام بالتوسع شمالاً حتى تمكن من السيطرة على (دومة الجندل) وتيماء ووادي السرحان لتنضم إلى حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول

ثانياً: ضم الأحساء: كانت الأحساء تحكم من قبل بني خالد، وكان بداية التوتر بين بني خالد وحكم عائلة آل سعود في عهدها الأول ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب عندما أراد بنو خالد خروج الشيخ من العيينة، ومن ثم سيطرت عائلة آل سعود على أجزاء من نجد كانت على علاقة مع

علماء الدعوة إلى الحجاز في عهد الشريف سعود بن سعيد الذي حكم بين ١١٤٦هـ / ١٧٣٣م - ١١٦٥هـ / ١٧٥١م. وتناظروا مع علماء مكة، وبعد إقامة الحجّة على علماء مكة لجأ الأشراف إلى منع أتباع الدعوة من الحج. وبعد تولي الشريف أحمد بن سعيد سنة ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م، تحسنت العلاقات بين الأشراف وحكام عائلة آل سعود، وفي سنة ١١٨٥هـ / ١٧٧١م، طلب الشريف أحمد من الإمام عبدالعزيز بن محمد إرسال من يبين لهم حقيقة الدعوة، فأرسل إليهم الشيخ عبدالعزيز الحصين، وقد تناقش مع علماء الحجاز حول أصول الدعوة ثم عاد معززاً مكرماً. ثم خُلِعَ الشريف أحمد بن سعيد سنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م، وتولى مكانه الشريف سرور بن مساعد الذي قضى على محاولة التفاهم بين آل سعود والأشراف، وقام بمنع أتباع الدعوة من الحج سنة ١١٩٧هـ / ١٧٨٢م، ولكنه بعدما أرسل له الإمام عبدالعزيز الهدايا الثمينة سمح لهم بالحج. وفي سنة ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م تولى الشريف غالب بن مساعد، وطلب من عائلة آل سعود أن ترسل عالماً يتباحثون معه حول مبادئ الدعوة، فقاموا بإرسال الشيخ عبدالعزيز الحصين فرفض علماءؤهم التباحث معه، وكان ذلك بتدبير من الشريف غالب لكي يثبت للناس حسن نيته تمهيداً لحملاته العسكرية. فأرسل أخاه عبدالعزيز بن مساعد على رأس حملة انضم لها عدد من أفراد قبيلة شمر وقبيلة مطير، لكن الحملات فشلت وانسحب الشريف لقرب موسم الحج سنة

١٢٠٢هـ / ١٧٨٨م. بعد ذلك بدأ ميزان القوى بين الطرفين يتغيّر، وذلك بعدما هزم الإمام سعود بن عبدالعزيز قبيلتي شمر ومطير المتحالفتين مع الأشراف، مما دعا قبائل الحجاز إلى الانضمام إلى عائلة آل سعود. وفي سنة ١٢١٠هـ / ١٧٩٦م جهز الشريف غالب حملة بقيادة الشريف ناصر بن يحيى وصلت إلى عالية نجد، وقد تواجه الجيشان وانتصر جيش عائلة آل سعود، مما دعا الشريف ناصر ومن بقي معه إلى الهرب إلى الحجاز، وكانت هذه إحدى المعارك الفاصلة مع الأشراف وهي معركة (الجمانية) التي غيّرت من استراتيجية الأشراف من الهجوم إلى الدفاع، وأدّت إلى زيادة نفوذ عائلة آل سعود في الحجاز. واستمرت المواجهة إلى أن تغيّرت موازين القوى بين الطرفين مما اضطر الشريف غالب إلى الهرب من مكة، ودفع بأخيه الشريف عبدالمعين أن يرسل إلى الإمام سعود بن عبدالعزيز سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٤م، ويعرض عليه التبعية شريطة أن يكون أميراً على الحجاز من قبل حكم عائلة آل سعود، وبالفعل وافق الإمام سعود ودخل مكة دون حرب، وبعد عودته إلى نجد عاد الشريف غالب وطرد حاميه عائلة آل سعود وعاد الصراع مرة أخرى، حتى حاصر جيش عائلة آل سعود الشريف غالب سنة ١٢٢٠هـ / ١٨٠٦م. في مكة، وقد علم أنه ليس له مفر من الطاعة لحكم عائلة آل سعود، فعرض على الإمام سعود أن يكون أميراً على مكة مقابل التبعية، وهذا ما حدث، وكان من نتائج ضم مكة طاعة المدينة المنورة،

العائلة إليها، وهذا مما أثار الشريف حمودا في أبي عريش، الذي بدأ الصراع مع عبدالوهاب بن أبي نقطة حاكم عسير التابع لحكم عائلة آل سعود، وخلال الصراع تفوق أبو نقطة على الشريف حمود بسبب دعم عائلة آل سعود لأبي نقطة، وكان الشريف حمود ينتظر من إمام صنعاء مساعدته ضد هجمات حاكم عسير، ولكن دون جدوى، حتى أصبح الشريف حمود يظهر الولاء لعائلة آل سعود والتبعية لها، لكنه كان غير مستقر في ذلك

نهاية حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول

كان ضم عائلة آل سعود للحرمين الشريفين ذات أثر كبير في سعي الدولة العثمانية إلى إنهاء حكم هذه العائلة في عهدها الأول، وذلك لاستعادة هيبتها أمام العالم الإسلامي، وحتى تعود لها الصبغة الشرعية التي كانت تتمتع بها عندما كانت الحجاز تابعة لها. وبعد عدة محاولات فاشلة عبر العراق والشام، أوعزت الدولة العثمانية لواليتها على مصر محمد علي باشا سنة 1222هـ/ 1808م، بالقيام بحملة للقضاء على النفوذ آل سعود في الحجاز والجزيرة العربية عمومًا، ووجد محمد علي باشا الفرصة سانحة له ولأطماعه التوسعية باسم الدولة العثمانية. فجهز محمد علي الحملة الأولى سنة 1226هـ/ 1811م، بقيادة ابنه طوسون، وقد نزلت الحملة إلى ميناء ينبع، وانتصرت على حامية عائلة آل سعود فيها، وبعد ذلك بدأ طوسون يجهز جيشه للتوجه إلى جنوب المدينة المنورة، وقد واجه طوسون

ودخولها في بوتقة حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول

رابغًا: ضم جنوب غرب البلاد عسير: ضمت عسير إلى حكم عائلة آل سعود بعد ضم جنوب نجد، حيث إن ربيع بن زيد الدوسري أحد قادة حكم عائلة آل سعود قام بحملات على بيشة حتى تمكن من ضمها لحكم آل سعود تمامًا عام 1213هـ/ 1799م، ومن ثم بدأت البلدان العسيرية تدخل في طاعة حكم عائلة آل سعود، حيث إن محمد بن عامر المتحمي وشقيقه عبدالوهاب، تعلموا في الدرعية ثم عادوا لنشر الدعوة السلفية في عسير، فوقف محمد بن أحمد اليزيدي حاكم عسير في وجههما، وهو ما دعاهما لطلب العون من عائلة آل سعود التي عاونتهما للسيطرة على عسير في عام 1216هـ/ 1802م، ولما توفي محمد بن عامر تولى بعده أخوه عبد الوهاب الذي أصبح من أبرز قادة حكم آل سعود الذين دافعوا عنها في وقت حملات محمد علي باشا

المخلاف السليماني وصلت مبادئ دعوة الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى المخلاف السليماني عن طريق أهل المخلاف الذين كانوا يأتون إلى مكة لتأدية فريضة الحج، لذلك أصبح لحكم عائلة آل سعود أنصار وأتباع في المخلاف السليماني عن طريق الدعوة، كذلك كان للذين اقتنعوا بمبادئ الدعوة أثر كبير في نشر دعوة الشيخ في اليمن. ووصول دعوة الشيخ إلى المخلاف السليماني يعني وصول نفوذ حكم هذه

الرس التي تركها الإمام عبدالله متجهًا نحو شقراء، وقد حاصر إبراهيم باشا الرس لمدة ثلاثة أشهر عجز فيها هو وقواته وعتاده عن السيطرة عليها إلا صلحًا، برغم أن عنيزة وما يحيط بها قد رضخت لقوات إبراهيم باشا، وبعد ذلك اتجه نحو بريدة، وبعد قتال استمر ثلاثة أيام متواصلة سلمت المدينة، ومن ثم اتجه إبراهيم باشا نحو وادي حنيفة بعد أن سقط إقليم الوشم في يده، ثم اتجه إلى ضرماء حيث قاوم أهلها إبراهيم باشا وكبدوا جيشه خسائر كبيرة، وبعد استيلائه عليها أصبح قريبًا من الدرعية مركز حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول. وحاصر إبراهيم باشا الدرعية مدة طويلة تجاوزت خمسة أشهر أظهرت خلالها قوات عائلة آل سعود بسالة واضحة وصمودًا أعجز إبراهيم باشا عن التسلسل داخل أسوار الدرعية، إلا أن الصمود وحده لا يكفي أمام قوات كانت معدة لمثل هذه المواقف، مما دفع بالإمام عبدالله إلى التسليم سنة ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م، وبذلك سقط حكم عائلة آل سعود في عهدهم الأول وكانت نهايتها

أمة عائلة آل سعود في المرحلة الأولى

أولاً: الإمام محمد بن سعود: يُعدُّ آخر أمراء الدرعية، وأول أئمة آل سعود، ومؤسس حكم العائلة في عهدها الأول، وقد تولى الحكم بعد زيد بن مرخان في إمارة الدرعية، والإمام محمد هو أكبر أبناء سعود بن محمد بن مقرن. ولد الإمام محمد بن سعود في الدرعية في حدود سنة

قوات عائلة آل سعود بقيادة عبدالله بن سعود في وادي الصفراء، وألحقت به هزيمة كبيرة، وهرب هو ومن بقي معه إلى ينبع، وأرسل إلى والده يطلب المدد وبالفعل أمدده والده مما جعله يتجه مرة أخرى إلى المدينة المنورة، ويحاصرها حتى استطاع السيطرة عليها، وبذلك أصبح طوسون يسيطر على شمال الحجاز من ينبع إلى المدينة المنورة، حيث توجه بعد ذلك إلى جدة بعد اتفاق سري بينه وبين الشريف غالب، ومنها زحف إلى مكة واستولى عليها دون قتال، وكان الإمام عبدالله بن سعود في الحجاز، ومع تقدم قوات طوسون، انسحب إلى الطائف ليعسكر فيها، وبعد ذلك تواجه الجيشان السعودي بقيادة الإمام سعود وجيش طوسون، واستطاع الإمام هزيمة قوات طوسون. وبعد هزيمة طوسون دعا الأمر لحضور محمد علي باشا إلى ميدان القتال بنفسه سنة ١٢٢٨هـ / ١٨١٣م، وحدثت عدة حروب ومناوشات بين الطرفين، لكنها لم تكن حاسمة. وفي سنة ١٢٢٩هـ / ١٨١٤م، توفي الإمام سعود بن عبدالعزيز الذي وصل حكم العائلة في عهده إلى أقوى نفوذها وانتشارها، وخلفه ابنه الإمام عبدالله بن سعود. وفي سنة ١٢٣١هـ / ١٨١٦م. أتت الحملة التي استهدفت القضاء على حكم عائلة آل سعود، وهي حملة إبراهيم باشا، وقد وصلت الحملة إلى ينبع، ومنها كان الزحف نحو وسط الجزيرة العربية، وكان الإمام عبدالله بن سعود متحصنًا في الرس، مما دعا إبراهيم باشا إلى التوجه نحو

الإمامة سنة ١٢٢٩هـ / ١٨١٣م، بعد وفاة والده، وقد وصف بأنه يتفوق على العلماء أنفسهم في الفقه، وكان بليغًا ذكيًا، متواضعًا أُعِدِم في إستانبول - عاصمة الدولة العثمانية - بعد سقوط حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول، وكان إعدامه سنة ١٢٣٤هـ /

١٨١٨م

حكم عائلة آل سعود في المرحلة الثانية سقطت الدرعية في يد إبراهيم بن محمد علي باشا سنة ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م، وبسقوط الدرعية سقط حكم هذه العائلة في عهدها الأول، فأصبحت الجزيرة العربية، وبالأخص وسطها تحت سيطرة جيش محمد علي. فانقسم الأهالي إلى ثلاث فئات، الأولى: كانت موالية لجيش محمد علي، وكان دافعها للموالة هو الخوف من بطش قواته، والثانية: أظهرت بعض المقاومة ولكنها لم تستطع الصمود أمام إمكانات جيش محمد علي، أما الثالثة: فلم تستطع المقاومة، ولم ترض بالاستسلام، ففضلت الرحيل عن المناطق التي وقعت تحت نفوذ جيش محمد علي. وقام إبراهيم باشا بقتل عدد من الزعماء السياسيين والعلماء، وأسر مجموعة منهم وأرسلهم إلى مصر، كما قام بهدم الدرعية وأسوارها خوفًا من أن تحصن فيما بعد وتقوم مرة أخرى، كما قام بالأمر نفسه في المدن الأخرى للعرض نفسه، وارتحل إبراهيم باشا عن الجزيرة العربية سنة ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م، وترك جيشًا محدودًا في نجد لجمع الضرائب. وبعد رحيل إبراهيم باشا عن الجزيرة العربية بدأت

١١٠٠هـ / ١٦٨٨م، ونشأ في أسرة حريصة على العلم، والالتزام بالمبادئ الدينية، لذا كانت مناصرته للشيخ محمد بن عبد الوهاب بسبب إدراكه للعقيدة السليمة التي كان ينادي إليها. وتوفي الإمام المؤسس سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م

ثانيًا: الإمام عبدالعزيز بن محمد بن

سعود: ولد سنة ١١٣٣هـ / ١٧٢٠م في الدرعية، وقد تعلّم على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وتحلّى بالعلم والعمل والفضيلة، وكان داعيًا إلى الله عز وجل. تولى الحكم بعد وفاة والده سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م، وكان من أهم خصاله العلم والحزم والقوة، حيث تربى على يد والده الذي رباه على الحكم والقوة، وعلى يد العلماء تعلّم العلم والدين. وتوفي ساجدًا بين يدي الله، بعدما طعن بسكين غادر سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م في الدرعية، وهو يصلي بالناس.

ثالثًا: الإمام سعود بن عبدالعزيز: ولد

على الراجح سنة ١١٦١هـ / ١٧٤٨م، ونشأ على العلم، وتتلّمذ على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكان فطنًا ذكيًا، وسريع البديهة والحفظ، لذلك أصبح خطيبًا ومحدثًا جيدًا. وكان من أشجع أئمة عائلة آل سعود في عهدهم الأول، وأشدّهم حرصًا على مشورة الرعية في أمور الحكم، وبالأخص العلماء منهم، وبويع بالإمامة استشهاده والده الإمام عبدالعزيز سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م. وتوفي عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٣م، إثر إصابة كان يعاني منها أسفل بطنه

رابعًا: الإمام عبدالله بن سعود: تولى

من آل سعود. فضلاً عن الرصيد التاريخي الذي كان يتمتع به محمد بن مشاري، حيث كانت إمارة آل معمر في العيينة، من أقوى الإمارات النجدية قبل ظهور قوة الدرعية. وصلة القرابة التي كان يتمتع بها مع آل سعود. ومن المؤكد أن سبباً استراتيجياً جعل محمد بن مشاري يختار الدرعية، وهو حرصه ألا يشعر الناس أنه يبحث عن مجد شخصي له بقدر ما هو حريص على إحياء حكم عائلة آل سعود السابق، وتوفير الأمن والاستقرار للمنطقة، كما كان في عهد حكم عائلة آل سعود فضلاً عن أنه لو انطلق من العيينة لكثير المعارضين له، بينما الدرعية ستوفر له الكثير من المؤيدين والمناصرين حتى من آل سعود. فوجد محمد بن مشاري التأييد من سكان نجد، لكن بعضهم رأى أن حركة ابن معمر إيذاناً بعودة قوات محمد علي باشا من جديد، لذلك رأى بعضهم أنه لا بد من الاتصال ببني خالد في الأحساء لكي يقضوا على حركة ابن معمر. وبالفعل فقد توجه ماجد بن عريعر إلى نجد ووصل العارض والخرج، وتبعه الناس لكن ابن معمر امتص غضب ابن عريعر عن طريق إرسال رسالة محملة بالهدايا يعلن فيها التبعية للدولة العثمانية. فازدادت شعبية ابن معمر بعد هذا التصرف فعاد الكثير من الذين هربوا وقت الغزو من نجد، ومن هؤلاء الإمام تركي بن عبدالله، وأخوه الأمير زيد بن عبدالله، ووقفوا بجانب ابن معمر، ما جعله يدخل حرملاء في طاعته وبعض

بوادير ظهور قوى في المنطقة، وهي كالتالي **أولاً: بنو خالد في الأحساء:** عاد ماجد بن عريعر، وهو من زعماء بني خالد الذين كانوا حُكَّام الأحساء قبل قيام عائلة آل سعود في عهدهم الأول ببسط السيطرة عليها، فتوجه إلى الأحساء وتسلم مقاليد السلطة فيها، إلا أن إبراهيم باشا لم يتركه، وأرسل إليه فرقة بقيادة محمد كاشف، ولم يعلن ابن عريعر المقاومة أو الاصطدام وإنما انسحب إلى الحدود الشمالية من الجزيرة العربية، لكي يعود متى ما عادت فرقة إبراهيم باشا، وبالفعل فقد أخذت قوات محمد علي ما في البلاد من ذخائر وأموال عهد حكم عائلة آل سعود السابق، وبعودة إبراهيم باشا إلى مصر تكون قوات محمد علي قد انسحبت من الأحساء، وعاد ماجد بن عريعر إليها وبسط نفوذه من جديد

ثانياً: آل معمر في نجد: بعد سقوط حكم عائلة آل سعود الأول، كانت هناك محاولة لتكوين دولة، وهذه المحاولة قام بها محمد بن مشاري بن معمر الذي يمت بصلة قرابة لآل سعود، فقد كان الإمام عبدالعزيز بن محمد بن سعود خال محمد بن مشاري بن معمر، وكانت هناك عدة عوامل مشجعة لمحمد بن مشاري على تأسيس دولة في الدرعية وهي: إنه كان من الذين سلموا من الأسر والتنكيل من قبل قوات محمد علي، فقد لجأ إلى العيينة التي لم تتعرض لما تعرضت له الدرعية. وخلو المنطقة من الزعمات السياسية وبالأخص

البلدان النجدية

ثالثًا: ظهور مشاري بن سعود على مسرح

الأحداث: وهو أخو آخر أئمة حكم عائلة

آل سعود في العهد السابق، الإمام عبدالله

بن سعود، وكان الأمير مشاري من الذين

أسروا من قبل الجيش المصري، لكنه تمكن

من الهرب فيما بين المدينة المنورة وينبع،

وبعودته أصبح الوريث الشرعي للحكم في

نجد، فانضم إليه الأنصار، وعاد إلى الدرعية

مما اضطر محمد بن مشاري بن معمر

إلى التنازل عن الحكم له، ومع زيادة قوة

مشاري وغموها، أضمر ابن معمر له الشر،

لأن الأمر لم يكن هيئًا عليه، وفي أثناء خروج

الأمير مشاري بن سعود من الدرعية ذاهبًا

إلى الخرج لمواجهة عسكرية بها، هرب

ابن معمر إلى سدوس مدعيًا المرض وزيارة

أقاربه، بينما كانت الحقيقة تؤكد أنه

ذهب لجمع الأنصار من حوله. وفي المقابل

علم محمد علي باشا في مصر بما يقوم به

الأمير مشاري بن سعود من إعادة حكم

العائلة السابق، فأرسل فرقة بقيادة أبوش

أغا وصلت إلى عنيزة، فأرسل محمد بن

مشاري بن معمر لأبوش أغا يعلن التبعية

لمحمد علي، وفي هذه الأثناء كان ابن معمر

قد قبض على مشاري بن سعود وهو في

عودته من الخرج، وعاد لحكم الدرعية.

لكن الأمور لم تستقر لمحمد بن مشاري بن

معمر؛ لأنه قام بتسليم مشاري بن سعود

لقوات محمد علي، والذي توفي لاحقًا في

السجن، مما أغضب الإمام تركي بن عبدالله

الذي كان أميرًا على الرياض، فقرر مواجهة

محمد بن مشاري، وتوعده وابنه محمد

بالثأر، فانطلق من بلدة الحائر، ومن ثم

إلى ضрма، وانضم حوله الأنصار ثم توجه إلى

الدرعية، وقام بأسر محمد بن مشاري بن

معمر وابنه مشاري، ونفذ تهديده لهما،

فقتلهما. وبعد استقرار الأمر للإمام تركي

بن عبدالله، قرر تحويل مركز الحكم من

الدرعية إلى الرياض، وذلك لعدة أسباب،

منها: معرفته أسوار الرياض ومكانتها،

حيث كان أميرًا عليها قبل الأمير مشاري بن

سعود، فكانت دافع اطمئنان له أكثر من

الدرعية. وعدم صلاحية الدرعية عاصمة

بعد تدميرها وانتقال عدد من السكان منها

إلى غيرها. وربما أراد الإمام تركي أن تبقى

الدرعية دلالة على الماضي والتعرف عليه،

والاعتبار بما حدث

وقد كانت البلاد مفرقة إلى عدة قوى

سياسية مختلفة، قبل بداية عهد الإمام

تركي بن عبدالله، فكان عليه أن يبدأ

بحملات إعادة السيطرة على البلاد، كما فعل

الإمام محمد بن سعود في بداية تأسيس

حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول. وكان

أبرز الخصوم الذين واجههم الإمام تركي

أولًا: الأشراف: قوة الأشراف كانت تمثل

الدولة العثمانية في الحجاز، وعلى الإمام تركي

بن عبدالله أن يكون حذرًا، وألا يصطدم

بقوتهم؛ لأنه سيعرض بداية حكمه للخطر.

وكان عليه الحذر من أن يحدث ما حدث في

عهد حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول

من إثارة للدولة العثمانية.

ثانيًا: بقايا جيش محمد علي: حاولت

إليها، وقد كانت تحت حكم بني خالد، وحدثت عدة مناوشات في سنتي ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م، و١٢٤٥هـ/ ١٨٢٩م، وأمر الإمام ابنه فيصل بقيادة القوات لمواجهة جيش ماجد بن عريعر وأخيه محمد، وتقابل الجيشان في موقعة السبية في سنة ١٢٤٥هـ/ ١٨٣٠م، وقتل فيها ماجد، واستطاع الإمام فيصل بن تركي الانتصار، وأخذ ما كان لجيش بني خالد من أموال وأغنام وإبل، وكتب الإمام تركي إلى ابنه فيصل، بأنه سوف يأتي إلى الأحساء كي يبايعه أهلها، وهرب بنو خالد من الأحساء، ودخلها الإمام دون مقاومة، وأعلنت المناطق المحيطة بالأحساء التبعية للإمام تركي

نهاية عهد الإمام تركي بن عبدالله كانت نهايته باغتياله على يد أحد خدم مشاري بن عبدالرحمن بن حسن بن مشاري بن سعود بن محمد بن مقرن، وهو ابن أخت الإمام تركي بن عبدالله، وكان مشاري من ضمن الأسرى في مصر وعند عودته إلى نجد، ولأه الإمام تركي على منفوحة، ثم عزله عنها بعد وشاية تفيد بأنه يدبر مؤامرة ضد الإمام للإطاحة به. وفي سنة ١٢٤٦هـ/ ١٨٣٠م حاول مشاري التحرك ضد الإمام تركي ولكنه فشل في ذلك، فلجأ لدى الأشراف، ولكن الشريف محمد بن عون رفض مساعدته وبقي حتى سنة ١٢٤٨هـ/ ١٨٣٢م، وبعدها عاد إلى نجد وتحديداً إلى القصيم، وقد تقدم إلى الإمام بطلب الشفاعة، فغضى عنه

دخل الأمير مشاري الرياض وهو ما زال يضرر الشر ضد الإمام، وفي سنة ١٢٤٩هـ/

قوات محمد علي عدة محاولات للقضاء على قوة الإمام تركي بن عبدالله، وأرسلوا عدداً من القوات بقيادة أبوش أغا وحسين بك، وانضمت قوات أبوش أغا وحسين بك معاً، وحاصروا الإمام تركي في الرياض حتى هرب منها، وقام الإمام بجمع الشتات من جديد وإجبار قوات محمد علي على الانسحاب، وعاد الإمام تركي إلى الرياض، واستقر بها نهائياً منذ عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م، وقد قامت قوات محمد علي بعقد صلح مع الإمام تركي على أن تغادر نجداً بعد أن يعمل تركي على تسهيل خروجهم من الرياض ومناطق نجد. وبعد رحيل قوات محمد علي، أتى الناس ليبايعوا الإمام تركي بن عبدالله، وتوافد بعض ممن سجنوا في مصر والهاربين إلى الإمام، وكان من هؤلاء الذين سجنوا في مصر الشيخ عبدالرحمن بن حسن، وهو حفيد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، فأصبح ساعد الإمام تركي الأيمن، كما عاد الإمام فيصل بن تركي من مصر؛ ليعتمد عليه والده في حملات إعادة بسط السيطرة على المناطق التي كانت تحت حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول

ثالثاً، بنو خالد في الأحساء: بعد أن استتب الأمر للإمام تركي اتجه نظره إلى الأحساء، وكان لهذا الاتجاه أسبابه وهي إن مناطق الأحساء كانت جزءاً من الأراضي التي تسيطر عليها عائلة آل سعود في السابق. وتعد الأحساء منفذاً مهماً على الساحل، فكانت بالنسبة للإمام تركي تمثل أهمية اقتصادية لبلاده؛ لذلك توجه نظره

وأعلن الحرب على من تمرد منها عن دفع الزكاة، حتى أعلن المتمردون الولاء للحكم، وكانت هذه خطوة إيجابية استطاع الإمام فيصل بها توطيد الحكم، وإعادة السيطرة على البلاد من جديد.

رابعًا: تعيين عبدالله بن رشيد على حائل: كان هذا التعيين من باب المكافأة الشخصية له، بسبب موقفه الإيجابي في حصار الأمير مشاري بن عبدالرحمن، ورؤية الإمام بأنه شخصية قادرة على إدارة الأحداث. فكان هذا التعيين بذرة لنواة قوة سياسية في المنطقة أصبح لها دور كبير في الأحداث، خاصة في نجد، بعد سقوط حكم عائلة آل سعود في عهدها السابق

خامسًا: حل المشكلات التي كانت في نهاية عهد والده: بعد أن وطّد نفوذه في وسط الجزيرة العربية، وجه الإمام فيصل أنظاره إلى شرق الجزيرة العربية التي كانت تائرة في عهد والده ووطد الأمن فيها، كذلك القبائل المتمردة التي تمكن الإمام بقوته وحزمه من إجبارها على الولاء والطاعة له

موقف الإمام فيصل من تحركات محمد علي

تمثل موقف الإمام فيصل في أمرين، الأول: محاولة تجنب الاصطدام المباشر بقوات محمد علي باشا، واحتواء الأزمة بالطرق السلمية. والآخر: أخذ الحيطة والحذر لمواجهة مرتقبة. فأرسل محمد علي مندوبًا إلى الإمام فيصل بن تركي يطلب منه تزويد قواته بما تحتاجه في سيرها إلى نجد وشرق الجزيرة العربية، وما كان إرسال المندوب

١٨٣٣م، استغل مشاري خلو الرياض من القوات التي كانت مشغولة بحملة على الأحساء بقيادة الإمام فيصل بن تركي، وقد اتفق مشاري مع مملوكه إبراهيم بن حمزة لقتل الإمام، وبالفعل قام ابن حمزة بقتل الإمام تركي بعد خروجه من صلاة الجمعة، وبعد ذلك استولى الأمير مشاري على القصر، وصل الخبر إلى الإمام فيصل بن تركي، واجتمع مع عدد من قادته وقرروا الذهاب إلى الرياض، وقد تيسر للإمام فيصل بن تركي السيطرة على الوضع في الرياض، وإعادة الحق بقتل الأمير مشاري

وبعدما قتل الإمام فيصل الأمير مشاري بن عبدالرحمن، توافد الناس إلى الرياض لمبايعته على الحكم. وأهم أعمال الإمام فيصل بن تركي بعد توليه الحكم

أولًا: دعوة القضاة: قام بتوجيه دعوة للقضاة في البلدان إلى الرياض، وأكرمهم وحثهم على الاجتهاد في العمل والعدل بين الناس

ثانيًا: خطابه للرعية: وجه الإمام خطابًا عامًا للرعية يدعوهم فيه إلى اتباع مبادئ الشريعة الإسلامية والحرص على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ثالثًا: أخذ الزكاة: قام بالدعوة إلى دفع الزكاة، وذلك لأن الزكاة ركن من أركان الإسلام، وهي دخل مهم لقيام الحكم، ولأن دفع الزكاة، يدل على صدق التبعية للحاكم، ومن يمتنع عن دفعها فهو متمرد على الحكم، لذلك عندما امتنعت بعض القبائل عن دفع الزكاة، أرسل القوات إليها

عن سابقه، حيث استغل شخصية من أفراد الأسرة السعودية، وهو الأمير خالد بن سعود شقيق آخر أئمة الدولة السعودية الأولى الإمام عبدالله بن سعود، وكان خالد من الذين أسرتهم قوات محمد علي باشا بعد احتلالها الدرعية عام ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م. ووضع محمد علي الأمير خالد بن سعود على رأس القوات القادمة إلى الجزيرة العربية ليوضح أن البلاد لن تحكم إلا من أسرة آل سعود، وهذا ما سيعطي بعضهم قبول الغزو الجديد، خصوصاً وأن الأمير خالد بن سعود يرمي إلى إقناع الناس بهذا الغزو، وبالفعل وجد ذلك قبولاً لدى بعضهم بسبب الخوف من أن يكون مصيرهم كمصير من سبقوهم في الحملات السابقة

تحركات إسماعيل بك وخالد بن سعود:

جهز محمد علي حملة عسكرية بقيادة إسماعيل بك من ناحية فعلية، ومن ناحية اسمية بقياد الأمير خالد بن سعود، زحفت قوات الحملة من الحجاز إلى القصيم واستقر رأي الإمام فيصل بعد عزم محمد علي الحرب، على أن يتحرك هو ومن معه من أهالي نجد، وفضل عدم الانتظار في الرياض، ووضع جبهة متقدمة لمواجهة قوات محمد علي، وتحرك نحو القصيم، وأقام في عنيزة، وانضمت إليه بقية القبائل والبلدان، ثم اتجه إلى رياض الخبراء، وأقام فيها عشرين يوماً، لكن بوادر الهزيمة ظهرت في قوات الإمام، بسبب ويلات غزو قوات محمد علي، وما علق في أذهان الناس من خوف، فدبت الفوضى في قوات الإمام، وقرر العودة إلى

إلا افتعالاً لأزمة بينه وبين الإمام، مما جعل الإمام يرفض الطلب؛ لسببين هما: إنه إذا ساعد قوات محمد علي سيكون هو هدفاً له فيما بعد، سواء أكان ذلك عاجلاً أم آجلاً ويعلم الإمام بأن المؤن والمساعدات التي سوف يعطيها الجيش ستوجه ضد جنوب الجزيرة العربية التي يربطها معهم علاقات حسنة. ومع ذلك لم يكن رد الإمام جافاً، بل قام ببعث الأمير جلوي بن تركي إلى ممثل محمد علي محملاً بالهدايا، وكان ذلك عملاً دبلوماسياً من الإمام فيصل بن تركي أملاً منه في منع قوات محمد علي من التحرك نحو نجد، لكن محمد علي لم يكن ينوي إلا إشعال الفتنة، فقام بالاحتفاظ بجلوي بن تركي لديه رهينة لضمان تحركاته في الجزيرة

نهاية عهد الإمام فيصل بن تركي في الفترة الأولى من حكمه

لم يلبث الإمام فيصل في حكمه حتى سير عليه محمد علي باشا حملة عسكرية ضده، وقد اختلف سبب الغزو الجديد عن سابقه في عهد حكم عائلة آل سعود الأول حيث كان في عهدها الأول بإيعاز من الدولة العثمانية لمحمد علي. الذي كان رأس حربته قاتلت بها الدولة العثمانية، أما الغزو الجديد فهو لأطماع وتوسعات شخصية لمحمد علي في تكوين إمبراطورية عربية عظمى، حيث إنه وصل الأناضول بنفوذه ووصل السودان واليونان، فكان يرمي إلى الوصول إلى الخليج العربي. واستخدم محمد علي باشا في غزوه الجديد أسلوباً يختلف

إلى جنوب الرياض حيث الإمام فيصل، وفي أثناء سير الحملة الجديدة إلى الرياض، استغل عبدالله بن رشيد الظروف وقابل خورشيد باشا في المدينة المنورة، وطلب منه المساعدة لاسترداد حائل من عيسى بن علي مقابل تأييد الحملة المصرية، وبالفعل أمده خورشيد بالقوة التي أعادت حكم حائل إليه. وعند وصول قوات خورشيد باشا إلى جنوب الرياض وخصوصاً الدم، علم الإمام بأنه لا يستطيع مقاومة الحملة الجديدة فاضطر إلى الاستسلام وعقد الصلح والرضا بتولي الأمير خالد بن سعود، وأخذ الإمام فيصل إلى مصر وسجن هناك. وكان ذلك سنة ١٣٥٤هـ / ١٨٣٨م

وكان محمد علي يهدف إلى إقامة إمبراطورية عربية في الشام والجزيرة العربية، والتغلغل في أراضي الدولة العثمانية، لكن الدول الكبرى لم تتركه يتحرك في الجزيرة العربية، كما يحلو له حتى يصل إلى مناطق نفوذها، وكان ممن وقف في وجهه بريطانيا، وصدر في معاهدة لندن سنة ١٢٥٦هـ / ١٨٤٠م. بند يقضي بانسحاب قوات محمد علي من الجزيرة العربية والشام، وهذا ما حدث بالفعل فأصبح الأمير خالد بن سعود بلا قوة تدعمه؛ ولهذا لم يستمر أكثر من عام بعد رحيل قوات محمد علي باشا، حيث كانت نهاية حكمه على يد الأمير عبدالله بن ثيان آل سعود الذي كان على خلاف معه، فبعد أن اطمأن عبدالله بن ثيان من انسحاب قوات محمد علي باشا خرج على خالد بن سعود

الرياض، ووجد أن الأمر أسوأ بكثير، فقرّر الإمام ترك المنطقة بكاملها والتوجه نحو الأحساء، وتقدّمت قوات محمد علي باشا واستطاعت الاستيلاء على القصيم وانتقلت منها إلى حائل، واستطاعت انتزاع الحكم من عبدالله بن رشيد، وتعيين أحد الحكام السابقين وهو عيسى بن علي، وعادت تلك القوة وانضمت إلى قوات محمد علي باشا، ثم توجه خالد بن سعود وإسماعيل بك إلى الرياض، ودخلوها دون مقاومة تذكر، والذين لم يرضهم الاستسلام قرروا الخروج من الرياض إلى الخرج والحريق وحوطة بني تميم، وحاولوا تكوين جبهة لمقاومة الأمير خالد بن سعود توجّهت قوات خالد بن سعود وإسماعيل بك إلى جنوب الرياض، لمواجهة المقاومين حيث تواجه المقاومون مع القوات المصرية، وهزم جيش محمد علي في الحلوة، وعاد إلى الرياض بعد الهزيمة، وكان هذا الحدث من الأحداث المهمة التي أثرت في سير الأحداث لفترة مؤقتة. ما حدث كان كفيلاً برفع معنويات الإمام فيصل، مما دفعه إلى أن يتوجّه إلى جنوب الرياض لينضم إلى المقاومين لكن الأمور لم تتجه كما كان يتوقع حيث استطاع الأمير خالد بن سعود أن يضم قبائل سبيع وقحطان التي رجّحت كفته واضطر الإمام فيصل بن تركي الذي كان محاصراً لخالد بن سعود في الرياض إلى فك الحصار. ومما رجّح كفة القوات المصرية بشكل كبير، وصول حملة جديدة بقيادة خورشيد باشا، الذي سار من الحجاز إلى القصيم، حتى وصل

حكم ابن ثنيان الذي توفي بعد شهر من استسلامه في السجن سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، وكان هذا التاريخ هو بداية حكم الإمام فيصل بن تركي في فترته الثانية

أهم أعمال الإمام فيصل في فترة حكمه الثانية ووفاته

إن أول ما فكر فيه الإمام هو إعادة بسط السيطرة على البلاد، فعندما انتهى حكم عبدالله بن ثنيان كانت نجد قد دخلت في سيادة الإمام فيصل حيث أته الوفود مبايعة بعدما سيطر على الرياض. فقام الإمام فيصل بتوجيه خطاب عام للرعية، كما فعل في فترة حكمه الأولى، وبعد إتمام السيطرة على نجد اتجه نحو شرق الجزيرة العربية لأهميتها الاستراتيجية والاقتصادية، وقد بادرت الأحساء فقدمت الطاعة بعدما أرسل الإمام إليها عبدالله بن بتال أميراً، ومن دون معارضة، وبعد ضم الأحساء خضعت المناطق المحيطة بها لآل سعود وقد واجه الإمام فيصل بن تركي، في فترة حكمه الثانية، مشكلة إخضاع البادية، خصوصاً بعض القبائل التي قامت بالاعتداء على قوافل الحجاج، فكرس جهوده للقضاء على مثل هذه الأعمال، وتوجه بنفسه على رأس قواته لتأديب تلك القبائل.

وتوفي الإمام فيصل بن تركي سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦م، بعد حياة مليئة بالأحداث، والبطولة في سبيل بسط السيطرة على أكبر قدر من البلاد

النزاع بين أبناء الإمام فيصل بن تركي ونهاية حكم العائلة في المرحلة الثانية

بعد أن كان خالد يصطحبه في غزواته، وكان خروج عبدالله نحو قبائل المنتفق، ومن ثم إلى الحائر، وجمع الأنصار ضد خالد، فكان ذلك سهلاً على عبدالله بن ثنيان؛ لأن خالد بن سعود لم يكن له قاعدة صلبة في حكمه والكثير من الناس يتمنى رحيله؛ لأن وصوله إلى الحكم كان عن طريق محمد علي. وجهز الأمير عبدالله بن ثنيان قوة هاجم بها الرياض، وهرب خالد بن سعود إلى الأحساء ومنها إلى الكويت، ومن ثم إلى مكة، وامتد حكم ابن ثنيان من نجد حتى الأحساء ومناطق عمان، إلا أن حائل والقصيم لم تذلنا له. وعندما كان الأمير عبدالله بن ثنيان يسير شرقاً وغرباً محاولاً السيطرة على أكبر بقعة في الجزيرة العربية، حدث ما لم يكن يتوقعه، وهو عودة الإمام فيصل بن تركي من مصر سنة ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، حيث اتجه مباشرة إلى حائل، وذلك لسببين هما: علاقته القوية بعبدالله بن رشيد أمير حائل. ولأن حائل أقرب المناطق النجدية من جهة شمال الحجاز. وقد استقر الإمام في حائل، وكتب إلى أمراء نجد، وطلب منهم الانضمام إليه، فبادر الأمير عبدالله بن ثنيان بالاتجاه إلى القصيم ليحول بينها وبين الإمام فيصل وليثني أهلها عن الانضمام إلى جانب الإمام، لكن الأمور لم تسر كما أراد عبدالله بن ثنيان فعاد إلى الرياض كي يتحصن بها. وتحرك الإمام فيصل من حائل إلى القصيم ومن ثم إلى الرياض، وازداد نفوذه ومركزه، وحاصر الأمير عبدالله بن ثنيان في الرياض، مما اضطره إلى الاستسلام. وبذلك انتهت فترة

من أتباعه. إلا أن هذه الموقعة لم تكن نهاية المطاف، بل إنه بمجرد أن تماثل الإمام سعود للشفاء من جراحه _ حين إقامته لدى قبائل آل مرة _ توجّه إلى مناطق جديدة لكسب التأييد والأنصار في الخليج العربي، وبالفعل قام بمهاجمة البر القطري التابع للإمام عبدالله، لكن الأهالي صدوا الهجوم وهزموا الإمام سعود، وكانت هزيمته الثانية، التي لم تشه أيضاً عن معارضة أخيه وسعيه لأخذ الحكم عنه بالقوة. بل واصل اتصالاته بالمناطق الشرقية من الجزيرة العربية، وعندما أحس بالقوة هجم على ميناء العقير واستولى عليه بعدما أمن السفن والقوة البشرية من البحرين، ثم توجّه إلى الهفوف وحاصرها واضطر إلى أن يرفع الحصار لمواجهة الجيش الذي أرسله الإمام عبدالله بقيادة أخيه الأمير محمد مرة أخرى. وتقابل الجيشان في موقعة بئر جودة سنة ١٢٨٧هـ / ١٨٧٠م، وهذه الموقعة كانت منعطفاً في سير أحداث الصراع بين الأخوين؛ لأن قوات الإمام سعود قامت بأسر قائد الجيش الأمير محمد بن فيصل، واستولت على بقية البلدان الشرقية، بعد هزيمة جيش الإمام عبدالله، وقد كسب الإمام سعود بهذا الانتصار أرضية صلبة في صراعه مع أخيه الإمام عبدالله. بعد ذلك دبّ اليأس في نفس الإمام عبدالله، وبدأ الاستعداد للرحيل من الرياض متجهاً نحو جبل شمر، وفي طريقه حاول كسب زعماء المنطقة إلى جانبه لكنه لم يجد استجابة. وبعد أن أدرك فشله رأى أن يتجه إلى الوالي

كانت بداية النهاية لحكم عائلة آل سعود، بوفاة الإمام فيصل الذي ترك أربعة أبناء وهم: عبد الله وسعود ومحمد وعبد الرحمن. فكان عبدالله هو الأكبر وبويع بالحكم بعد وفاة والده، إلا أن أخاه الإمام سعود لم يقبل بذلك وقام ضده، وقد استفاد من هذا الصراع عدة قوى سياسية منها آل رشيد في حائل والدولة العثمانية التي استطاعت اقتطاع الأحساء من حكم العائلة. وبعد مرور حوالي عام من حكم الإمام عبدالله بن فيصل قام أخوه الإمام سعود بالتحرك ضده ليتولى السلطة. وقد وقف العلماء إلى جانب الإمام عبدالله بحكم أنه الوريث الشرعي والساعد الأيمن لوالده، فضلاً عن خبرته في قيادة الجيوش وإدارة شؤون الدولة، كما أن البيعة قد تمت له بعد وفاة والده

وعندما ثار الإمام سعود على أخيه الإمام عبدالله، كان يبحث عن قوى مساعدة له إضافة إلى قبيلة العجمان التي وقفت معه، فاتجه إلى آل عائض في عسير ولكنهم لم يستجيبوا له، بعد ذلك اتجه إلى نجران طالباً الدعم فوجد تجاوباً من حاكم نجران، وانطلق بعد ذلك الإمام سعود من نجران نحو وادي الدواسر، وفي المقابل كان الإمام عبدالله يرقب تحركات أخيه الإمام سعود، فجهز جيشاً بقيادة أخيه الأمير محمد وتقابل الجيشان في موقعة المعتلا سنة ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م، وجرت معركة انتصر فيها الأمير محمد على أخيه الإمام سعود، وجرح الإمام سعود في الموقعة، وقتل كثير

جهز الإمام عبدالله جيّشاً ضد المجمعّة التي انضمت إلى تحالف آل رشيد وآل مهنا، وهب المتحالفان إلى نجدة حلفائهم مما أدى إلى فك الحصار عن المجمعّة من قبل عبدالله بن فيصل الذي عاد إلى الرياض، ودارت عدة معارك بين الطرفين من أشهرها موقعة أم العصافير ١٣٠٢هـ / ١٨٨٣م، وقد دارت مفاوضات بين الإمام عبدالله ومحمد بن رشيد، حاول فيها الإمام عبدالله أن يقنع ابن رشيد بأن يكف عن تحركاته، لكن الوضع القائم في الصراع بين أبناء الإمام كان مغرياً لابن رشيد للعودة لتحركاته ضد حكم عائلة آل سعود في عهدها الثاني. وظل محمد بن رشيد يتحين الفرصة حتى أتى الوقت الذي قرر فيه التوجّه نحو الرياض ليخضعها مدعيّاً أنه سيقف إلى جانب حكم عائلة آل سعود، وعند وصوله جرت محاولات من الإمام عبدالرحمن بن فيصل لصد ابن رشيد الذي حاصر الرياض ولكن في النهاية أجبر الإمام عبدالرحمن بن فيصل على مغادرة الرياض والتوجّه إلى البادية وخاصة شرق الجزيرة العربية والاستقرار بعد ذلك في الكويت سنة ١٣١٠هـ / ١٨٩١م

أمة عائلة آل سعود في مرحلتها الثانية

الإمام تركي بن عبدالله، هو الإمام تركي بن عبدالله بن محمد بن سعود بن محمد بن مقرن بن مرخان بن إبراهيم بن موسى بن ربيعة بن مانع المريدي. ولد سنة ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م. وكان من المدافعين عن الدرعية ضد هجوم قوات محمد علي باشا، وممن استبسلوا في القتال. وبعد سقوط

العثماني في بغداد لمحاولة إيقاف زحف الإمام سعود. فأصبحت الرياض خالية من الحكم بعد رحيل الإمام عبدالله منها، لكنه عندما وجد تجاوب العثمانيين عاد إلى الرياض، والإمام سعود كان قد توجّه إلى الرياض، وقرر أن يتوقف عندما علم بعودة أخيه الإمام عبدالله ليرتب أموره، لكنه صمم في النهاية على اقتحام الرياض، وغادر عبدالله الرياض. ودخلها سعود وأخذ البيعة من أهلها سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م. بعد ذلك جهز الوالي العثماني في بغداد مدحت باشا حملة على شرق الجزيرة العربية بقيادة نافذ باشا، ولم يكن الهدف مساعدة الإمام عبدالله فحسب، وإمّا كان للدولة العثمانية هدف استراتيجي وهو السيطرة على الأحساء، واستطاعت حملة والي بغداد دخول الأحساء واستولت عليها ولم تترك أي مكاسب تذكر للإمام عبدالله بن فيصل، وكل ما قامت به هو ضم مناطق الأحساء للدولة العثمانية. وبعد ذلك استقرت الأمور للإمام عبدالله بن فيصل بعد صراعه مع أخيه سعود الذي توفي في سنة ١٢٩١هـ / ١٨٥٧م، بعد مرحلة من الصراع مع أخيه عبدالله

بروز قوة آل رشيد في حائل وسقوط الدولة السعودية الثانية ١٣٠٩ هـ / ١٨٩١ م

كان الأمر قد استقر في حائل لمحمد بن عبدالله آل رشيد سنة ١٣٨٩هـ / ١٨٥٥م، وتحالف مع حسن بن مهنا في بريدة وبعض القبائل الأخرى، وقاموا بالهجوم على بعض المناطق النجدية التابعة للإمام عبدالله بن فيصل وفي عام ١٢٩٩هـ / ١٨٨١م،

حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول التجأ الإمام تركي إلى جبل عليّة عند آل شامر من العجمان، في حين كانت قوات محمد علي باشا تبحث عنه ولم تتمكن من الوصول إليه. وبعد رحيل قوات محمد علي باشا عاد الإمام تركي إلى الدرعية، وكانت بداية الخطى لتأسيس حكم العائلة في عهدها الثاني، وتمّ قتله سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣ م على يد إبراهيم بن حمزة مملوك الأمير مشاري بن عبدالرحمن آل سعود

سيرة الإمام فيصل بن فيصل بويح
بالإمامة في الرياض عندما دخلها بعد أن غادرها أخوه الإمام عبدالله بن فيصل سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وكان هذا الخروج سبباً رئيساً في ضياع حكم عائلة آل سعود في عهدها الثاني. توفي في شهر ذي الحجة عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م، وتولى الحكم من بعده أخيه الإمام عبدالرحمن بن فيصل، والد الملك عبدالعزيز آل سعود، مؤسس المملكة العربية السعودية لاحقاً

سيرة الإمام عبدالرحمن بن فيصل تولى
الإمامة مرتين: الأولى بعد وفاة أخيه سعود بن فيصل في ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م، واستمرت حتى سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م. أما الثانية فكانت بعد وفاة أخيه الإمام عبدالله بن فيصل عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، وامتدت حتى عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، وهو العام الذي سقط فيه حكم عائلة آل سعود في الرياض في عهدها الثاني. وقد حاول الإمام عبدالرحمن قدر الاستطاعة أن يستعيد نفوذ حكم العائلة، وأن يغيّر الأوضاع الناجمة عن الخلاف الأخوي. ومن خلال النزاع القائم بين الإمام عبدالرحمن بن فيصل والأمير محمد بن عبدالله بن رشيد، تمكن ابن رشيد من السيطرة على نجد، واضطر

حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول التجأ الإمام تركي إلى جبل عليّة عند آل شامر من العجمان، في حين كانت قوات محمد علي باشا تبحث عنه ولم تتمكن من الوصول إليه. وبعد رحيل قوات محمد علي باشا عاد الإمام تركي إلى الدرعية، وكانت بداية الخطى لتأسيس حكم العائلة في عهدها الثاني، وتمّ قتله سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣ م على يد إبراهيم بن حمزة مملوك الأمير مشاري بن عبدالرحمن آل سعود

سيرة الإمام فيصل بن تركي بن عبدالله،
تولى الحكم بعد استشهاد والده سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، وتخلص من الأمير مشاري بن عبدالرحمن آل سعود الذي قتل والده، هو ثاني حكام عائلة آل سعود في عهدها الثاني، وقد شارك في العديد من المعارك، مما أكسبه الصفات البطولية، من شجاعة وإقدام، وقد احتمل الكثير من المتاعب حيث أسر في مصر لدى محمد علي باشا وانقطعت فترة حكمه من سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م حتى ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م. كما كان الإمام فيصل متديناً، إذ تربّى تربية دينية، وكان حافظاً للقرآن الكريم، ويهتم بمجالسة العلماء. وتوفي سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، وبوفاته بدأت الاضطرابات في حكم عائلة آل سعود

سيرة الإمام عبدالله بن فيصل: هو الابن
الأكبر للإمام فيصل بن تركي، وساعده الأيمن، تولى الكثير من الأعمال الإدارية والعسكرية في عهد والده. بويح بالإمامة إثر وفاة والده في الحادي والعشرين من شهر رجب

الإمام عبدالرحمن مغادرة الرياض متوجهًا إلى نواحي الأحساء. وقد استقر به المقام في الكويت التي وصل إليها عام ١٣١٠ هـ/ ١٨٩٢ م

تأسيس المملكة العربية السعودية
مولد الملك عبدالعزيز ونشأته

ولد سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٧ م في الرياض، ونشأ وتربى على يد والده الإمام عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله، حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة ومن ثم توسع في دراسة الفقه والتوحيد، كما تعلم مبادئ الفروسية، وأقبل الأمير عبدالعزيز على الفروسية بشغف فتعلم استعمال البندقية والسيف وركوب الخيل والإبل وغيرها من المهارات التي يُعدُّ بها الفرسان. وقد عاصر أول أيام عمره بعض الأحداث التي مرت بها عائلة آل سعود في عهدها الثاني من الحكم في الرياض، والتي أدت إلى نهايتها، فكان لذلك تأثيره في نشأته، ومما أثر في نشأته تأثيرًا كبيرًا مرافقته لوالده في ارتحاله بعد سقوط حكم العائلة، خصوصا في البادية، بين قبائل العجمان وآل مرة. مما ساعده في التعود على خشونة العيش والجلد والصبر. كذلك والده كان يعتمد عليه في مراسلاته السياسية، وغيرها. فقد أرسله إلى شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة يطلب منه السماح لنساء الأسرة بالإقامة في البحرين بعد سقوط حكم العائلة في عهدها الثاني

وبعدما سيطر محمد بن عبدالله بن رشيد على منطقة نجد سنة ١٣٠٩هـ/

١٨٩٢ م، وخروج الإمام عبدالرحمن بن فيصل إلى الكويت، وانتهاء حكم عائلة آل سعود، كان ابن رشيد يتطلع إلى منفذ بحري لإمارته، وكانت الكويت أقرب المنافذ إليه في عاصمته حائل، لكنه لم يرض في تحقيق رغبته لخوفه من بريطانيا القريبة من مبارك الصباح، وفي سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧ م توفي محمد بن عبدالله بن رشيد وخلفه ابن أخيه عبدالعزيز بن متعب بن عبدالله بن رشيد، الذي كان يتخذ سياسة الشدة في جميع أمور إمارته وشؤونها، وقد تمس لغزو الكويت، ولتحقيق رغبات عمه، فضلا عن وجود أسرة آل سعود فيها، وبدأ الصدام بينه وبين مبارك الصباح الذي زاد تقربه من بريطانيا حتى عقد معهم معاهدة الحماية سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨ م، مما أعطى مبارك الصباح الشعور بالقوة والشجاعة لغزو ابن رشيد، حيث أعد جيشًا قوامه عشرة آلاف مقاتل كان على رأسهم من آل سعود الإمام عبدالرحمن بن فيصل وابنه عبدالعزيز، وقد انتهز الابن الفرصة واقترح على والده أن ينفصل بفرقة من الجيش لاسترداد الرياض، ووافق والده بانفصاله بألف رجل من الجيش نحو الرياض، والباقي من الجيش سار مع مبارك الصباح نحو القصيم. والتقى مع ابن رشيد في موقعة الصريف شمال شرق بريدة سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠١ م. وكانت النتيجة الحاسمة للموقعة هي هزيمة جيش مبارك الصباح، فعاد مبارك الصباح والإمام عبدالرحمن إلى الكويت. أما عبدالعزيز فقد استطاع بفرقته دخول

ولد سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٧ م في الرياض، ونشأ وتربى على يد والده الإمام عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله، حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة ومن ثم توسع في دراسة الفقه والتوحيد، كما تعلم مبادئ الفروسية، وأقبل الأمير عبدالعزيز على الفروسية بشغف فتعلم استعمال البندقية والسيف وركوب الخيل والإبل وغيرها من المهارات التي يُعدُّ بها الفرسان. وقد عاصر أول أيام عمره بعض الأحداث التي مرت بها عائلة آل سعود في عهدها الثاني من الحكم في الرياض، والتي أدت إلى نهايتها، فكان لذلك تأثيره في نشأته، ومما أثر في نشأته تأثيرًا كبيرًا مرافقته لوالده في ارتحاله بعد سقوط حكم العائلة، خصوصا في البادية، بين قبائل العجمان وآل مرة. مما ساعده في التعود على خشونة العيش والجلد والصبر. كذلك والده كان يعتمد عليه في مراسلاته السياسية، وغيرها. فقد أرسله إلى شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة يطلب منه السماح لنساء الأسرة بالإقامة في البحرين بعد سقوط حكم العائلة في عهدها الثاني

تأسيس المملكة العربية السعودية مولد الملك عبدالعزيز ونشأته

ولد سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٧ م في الرياض، ونشأ وتربى على يد والده الإمام عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله، حيث تعلم مبادئ القراءة والكتابة ومن ثم توسع في دراسة الفقه والتوحيد، كما تعلم مبادئ الفروسية، وأقبل الأمير عبدالعزيز على الفروسية بشغف فتعلم استعمال البندقية والسيف وركوب الخيل والإبل وغيرها من المهارات التي يُعدُّ بها الفرسان. وقد عاصر أول أيام عمره بعض الأحداث التي مرت بها عائلة آل سعود في عهدها الثاني من الحكم في الرياض، والتي أدت إلى نهايتها، فكان لذلك تأثيره في نشأته، ومما أثر في نشأته تأثيرًا كبيرًا مرافقته لوالده في ارتحاله بعد سقوط حكم العائلة، خصوصا في البادية، بين قبائل العجمان وآل مرة. مما ساعده في التعود على خشونة العيش والجلد والصبر. كذلك والده كان يعتمد عليه في مراسلاته السياسية، وغيرها. فقد أرسله إلى شيخ البحرين عيسى بن علي آل خليفة يطلب منه السماح لنساء الأسرة بالإقامة في البحرين بعد سقوط حكم العائلة في عهدها الثاني

وبعدما سيطر محمد بن عبدالله بن رشيد على منطقة نجد سنة ١٣٠٩هـ/

الرياض بسهولة ومحاصرة حامية ابن رشيد في المصمك، إلا أن الخبر أتاه من والده يأمره بفك الحصار والعودة إلى الكويت. وسمع نداء والده، فعاد إلى الكويت مطيعاً له، منفذاً لأمره، ولم تمنح هزيمة مبارك الصباح في الصريف عبدالعزيز من عقد العزم في نفسه مستقبلاً على ما يريد، وقد حقق عبدالعزيز بحملته هذه بعض التقدم في سعيه لاسترداد الرياض مستقبلاً، وذلك بمعرفته بالرياض وأهلها، وعرف مدى استجابتهم وترحيبهم بعودة حكم أسرة آل سعود، كما أنه عرف مواطن الضعف والقوة في حامية ابن رشيد في الرياض. وعندما عاد عبدالعزيز إلى الكويت كان يلح على والده أن يأذن له بأن يعاود الكرة في استرداد الرياض بنفسه حتى اقتنع الإمام عبدالرحمن بفكرة ابنه وأذن له بذلك. فخرج من الكويت برجاله الذين يزيدون عن الستين رجلاً، وقام بحملات عديدة على بعض القبائل؛ ليزيد من عدد من حوله خاصة من الذين أغراهم الكسب، فوصل عدد قواته إلى ما يقارب الألف رجل، وعندما حذر ابن رشيد المتصرف العثماني في الأحساء التي أيدت معظم قبائلها عبدالعزيز قامت الدولة العثمانية بالتضييق على القبائل إلى أن تخلوا عن عبدالعزيز الذي اتجه إلى استراتيجيته السرية، وظل معه القليل من أتباعه وعددهم ثلاثة وستون رجلاً، وسلك بهم طريقاً غير مألوف حيث مكثوا فترة في الربع الخالي، وكان سيرهم ليلاً كي لا يحس بهم عدوهم حتى أتى شهر شوال من سنة

١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م. حيث اتجه للرياض ووصل إليها في الرابع من شهر شوال، وقسم أتباعه إلى ثلاثة أقسام: قسم بقي خارج الرياض للاحتياط، والثاني رديف له، وقسم سار به إلى الرياض حتى استطاع دخول بيت أمير الرياض عجلان بن محمد العجلان من قبل ابن رشيد. وتبين أن عجلان لم يكن ينام في بيته، وإنما في حصن المصمك مركز الحامية العسكرية، وعلم أنه لا يخرج إلى بيته إلا بعد صلاة الفجر، فوضع عبدالعزيز خطة لقتله حين خروجه من حصن المصمك، وبالفعل عندما خرج عجلان من الحصن إلى بيته التقى عبدالعزيز وأتباعه بعجلان وحامية ابن رشيد وبدأ القتال، وقتل عجلان على يد الأمير عبدالله بن جلوى آل سعود، واستسلم الباقون من حامية ابن رشيد، فاسترد عبدالعزيز الرياض، وأتى أهالي الرياض إليه مبايعين. وبذلك تم استرداد الرياض، ونودي بالإمامة لعبدالعزيز بن عبد الرحمن بن فيصل في الخامس من شوال سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م، وكانت هذه هي النواة الأولى لبداية حكم عائلة آل سعود في المرحلة الثالثة وتأسيس المملكة العربية السعودية، إذ بعد دخوله الرياض عمل على بسط سيطرته على باقي البلاد، على النحو الآتي

أولاً: ضم جنوب نجد وسدير والوشم

بعد استرداد الأمير عبدالعزيز الرياض، وتحسينها، وفد عليه والده الإمام عبدالرحمن بن فيصل من الكويت بجمعية أسرة آل سعود، وعندما وصل الإمام

عبدالرحمن إلى الرياض تنازل عن الحكم لابنه عبدالعزيز، وأقبلت الخرج والحريق والحوطة ووادي الدواسر والأفلاج وقدمت الطاعة والمبايعة، كانت تدور تلك الأحداث وعبدالعزيز بن رشيد يمني نفسه بالهجوم على الرياض، حتى أيقن بأن الهجوم على الرياض بات ضروريًا فاتجه بالفعل نحو الرياض بعدما خدع بخطة محكمة حاكها عبدالعزيز بن عبدالرحمن له في جنوب الرياض، واتجه إلى المنطقة الجنوبية من الرياض، والتقوا في موقعة الدلم سنة ١٣٢٠هـ / ١٩٠٣م، وقد اتخذ الإمام عبدالعزيز ضد ابن رشيد حرب العصابات، وانتهت الموقعة بانسحاب ابن رشيد من المنطقة إلى الحفر. وقللت هذه الموقعة من هبة ابن رشيد في المنطقة، ورفعت مكانة الإمام عبدالعزيز وبدأت الموازين تتغير في القوى بالمنطقة، وهذا ما ساعد الإمام عبدالعزيز على التوسع في المناطق الشمالية من الرياض. وفي عام ١٣٢١هـ / ١٩٠٤م ضم الإمام عبدالعزيز المحمل والشعيب، واستمر في التوسع حتى شقراء وثرمداء والوشم، وتمكن من ضم منطقة سدير بأكملها

ثانيًا: ضم القصيم

حدثت مناقشات بين الإمام عبدالعزيز وأتباعه مع سرية لابن رشيد يقودها حسين بن جراد، انتهت بقتل قائد سرية ابن رشيد، وضم عبدالعزيز السرب جنوب القصيم، وبذلك وصل عبدالعزيز بحدود إمارته إلى القصيم، وخلال هذه الفترة وفد إليه آل مهنا أمراء بريدة وآل سليم أمراء عنيزة من

الكويت مبايعين. بعد ذلك استغل الإمام عبدالعزيز الفرصة، وهي وجود ابن رشيد في الحفر معسكرًا للهجوم على الكويت، فهاجمت قواته عنيزة وقتل قائد سرية ابن رشيد فيها ثم التقى الإمام عبدالعزيز مع قوة ابن رشيد يقودها ماجد بن حمود بن رشيد وهزمها وكان ضم عنيزة سنة ١٣٢٢ هـ / ١٩٠٤م. بعد ذلك توجه الإمام عبدالعزيز نحو بريدة واستردها بعدما حاصر حامية ابن رشيد فيها، التي كان يقودها عبدالرحمن بن ضبعان، واضطرت الحامية إلى التسليم في السنة نفسها التي ضمت فيها عنيزة أي سنة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م حيث سهل - بعد ذلك - على الإمام عبدالعزيز ضم المناطق الأخرى لمنطقة القصيم. في هذه الأثناء كان ابن رشيد يحس بالخطر فطلب من الدولة العثمانية إمداده ضد عبدالعزيز، وبعد محاولات عدة تجاوزت الدولة العثمانية مع مطالب ابن رشيد وأمدته بأحد عشر طابورًا عسكريًا من الجيش النظامي العثماني، وكان الإمداد من ولايات العراق والمدينة المنورة. فسار ابن رشيد نحو القصيم ومعه الجيش النظامي والتقى مع عبدالعزيز في موقعة البكيرية سنة ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤، وانتهى الأمر بهزيمة جيش الإمام عبدالعزيز لكنه استطاع أن يجمع قواته من جديد، وأتته الإمدادات من المناطق التي ضمها سابقًا، والتقى مع قوات ابن رشيد مرة أخرى في موقعة الشنانة في السنة نفسها ١٣٢٢هـ / ١٩٠٤م، وقد طبق الجيش الخطة التي رسمها الإمام عبدالعزيز في

١٩٠٦م. وانتهى الأمر بقتل عبدالعزيز بن رشيد. وقتل من جيشه ٢٥٠ قتيلًا، وتراجع ما بقي

من جيشه إلى حائل. وبعدهما قتل عبدالعزيز بن رشيد خلفه ابنه متعب بن عبدالعزيز بن رشيد وعقد صلحًا مع الإمام عبدالعزيز، أما القوات العثمانية فقد ارتحلت عن المنطقة، وبذلك خضعت القصيم بكاملها للإمام عبدالعزيز. هنا أخذت الأوضاع في إمارة آل رشيد تزداد سوءًا بعد مقتل عبدالعزيز المتعب بن رشيد، وبدأ الصراع الأسري على الحكم، خصوصًا بعدما تولى الحكم متعب بن عبدالعزيز، فقد ثار عليه ابن عمه سلطان بن حمود بن عبيد بن رشيد وقتله وتولى الإمارة، ونقض الصلح الذي أبرمه متعب مع الإمام عبدالعزيز. وفضلًا عن هذه المشكلة المتمثلة بنقض هذا الصلح واجه الإمام عبدالعزيز مشكلات أخرى، منها تحالف زعيم مطير فيصل بن دويش ونايف بن هذال، وأمير بريدة محمد بن عبدالله أبا الخيل مع سلطان بن رشيد ضد الإمام عبدالعزيز. وخروج الهزازنة في الحريق على طاعة الإمام عبد العزيز. وأسر أخوه الأمير سعد بن عبدالرحمن من قبل الشريف الحسين بن علي. ومنع القافلة التي بعث بها الإمام عبدالعزيز من الدخول إلى الأحساء. وخروج أبناء عمه على سلطته. واستنجد الشيخ مبارك الصباح بالإمام عبدالعزيز لمواجهة المنتفق. وجميع هذه المشكلات واجهها الإمام عبدالعزيز في وقت

الموقعة السابقة، موقعة البكيرية وهي خطة لم يطبقها الجيش كما طلب منه في الموقعة التي حدثت فيها الهزيمة، وتقتضي تلك الخطة أن يواجه أهل العارض جيش ابن رشيد، ويواجه أهل القصيم الجيش النظامي، وكانت الموقعة غرب الرس، وقد نجحت الخطة وانتهت الأمور بانتصار الإمام عبدالعزيز على ابن رشيد والثار من هزيمة البكيرية، وكانت الغنائم من الأموال والعتاد العسكري كبيرة في هذه الموقعة. وبعدهما انتصر عبدالعزيز في موقعة الشنانة تغير الموقف العثماني من الدعم لابن رشيد إلى مفاوضة الإمام عبدالعزيز، بحيث تصبح القصيم تحت حكم الدولة العثمانية مباشرة، وما يقع شمال القصيم لابن رشيد وجنوبها للإمام عبدالعزيز لكن هذا الحل لم يكن مرضيًا لعبدالعزيز؛ لأن القصيم كانت تمثل جزءًا من الأرض التي كانت تحكمها عائلة آل سعود سابقًا. في هذه الأثناء كان الإمام عبدالعزيز قد اتجه ناحية قطر لنجدة حاكمها قاسم آل ثاني لقيام ثورة داخلية عليه، ويبدو أن عبدالعزيز بن رشيد استغل غياب الإمام عبدالعزيز فأراد مهاجمة القصيم، وجاء بجيشه وعسكر في روضة مهنا - شرق بريدة - في الوقت الذي عاد فيه عبدالعزيز إلى نجد بعد مهمته التي أنجزها في قطر

سمع الإمام عبدالعزيز بمعسكر ابن رشيد، فعزم على مهاجمته بعد انضمام قوات من القصيم على حين غرة، وبالفعل تم الهجوم في روضة مهنا سنة ١٣٢٤هـ/

أن ضعف الحامية العثمانية في الأحساء كان دافعاً للإمام عبدالعزيز لكي يضمها، فضلاً عن كره الأهالي للحكم العثماني، ومراسلتهم للإمام عبدالعزيز أملاً في عودة حكم عائلة آل سعود. وكان الوقت مناسباً في سنة ١٣٣١هـ للقيام بضم الأحساء، حيث كان الإمام عبدالعزيز عقد صلحاً مع سعود بن عبدالعزيز بن رشيد، وقرر ضم الأحساء، فخرج من الرياض بسرية تامة متجهاً نحوها، ووضع خطة قصد بها التمويه على قبائل العجمان وآل مرة بأنه يريد غزو الشمال، لكي لا ينضموا إلى العثمانيين الأتراك، ولكي لا يكونوا موجودين قرب الأماكن المهمة في الأحساء. وصل الإمام عبدالعزيز إلى سور الكوت، وتسلق بعض رجاله حصن الكوت ورموا الحبال إلى الباقيين الذين لم يتسلقوا، فلما تكاثر الرجال داخل الكوت أعلنوا عن دخول البلاد في حكم عبدالعزيز بن عبدالرحمن، وضعفت مقاومة العثمانيين الأتراك واضطروا إلى التسليم، وبعدها ضم عبدالعزيز المناطق الأخرى التابعة للأحساء، وغادر الجيش العثماني التركي إلى العراق عن طريق البحر

رابعاً: ضم حائل

لم يدم الصلح بين الإمام عبدالعزيز وآل رشيد، وذلك بعد قيام سعود بن عبدالعزيز بن متعب بن رشيد ضد سعود بن حمود بن رشيد، الذي كان مدعوماً من أخواله السبهان، وعادت المواجهة بين الإمام عبدالعزيز وآل رشيد من جديد. فقامت بعد ذلك عدة معارك من أهمها: معركة

مقارب، واستطاع التغلب عليها، فقد أغار على مطير وهزم زعيمهم قرب المجمعمة، كذلك قامت الحرب بينه وبين سلطان بن رشيد في عدة معارك أهمها الطرفية سنة ١٣٢٥هـ / ١٩٠٧م، والأشعلي سنة ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩م، وقد ضعف بعدها مركز ابن رشيد، وقامت ضده ثورة تزعمها أخوه سعود بن حمود بن رشيد، الذي قتل أخاه وتولى السلطة، وعقد صلحاً مع الإمام عبدالعزيز، وبالتالي فإن مركز أبا الخيل في بريدة قد ضعف بعدما حاصره الإمام عبدالعزيز في قصر الإمارة، ومن ثم طلب أبا الخيل الأمان واستسلم ورحل مع أسرته إلى العراق سنة ١٣٢٦هـ / ١٩٠٨م. وبعد ذلك التفت عبدالعزيز إلى الهزازنة في الحريق واستطاع هزيمتهم سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م، فعادوا إلى الطاعة من جديد. أما مسألة أخيه الأمير سعد، فقد تم حلها سلمياً عندما وافق عبدالعزيز على طلب الحسين بن علي، وهو الإعلان باعترافه بسيادة الدولة العثمانية اسماً، وقد أطلق سراح الأمير سعد سنة ١٣٢٨هـ / ١٩١٠م. وسمح الأتراك في الأحساء لقافلته بدخول الأحساء بعد منعها سابقاً

ثالثاً: ضم الأحساء

كان ضم الأحساء سنة ١٣٣١هـ وكانت تابعة لحكم عائلة آل سعود في عهدها الأول والثاني سابقاً، وكان عبدالعزيز بن عبدالرحمن يرى أن ضم الأحساء مهم بالنسبة له ليصل بنفوذه إلى البحر؛ لأن ذلك يعطي مملكته أهمية اقتصادية بالغة، خصوصاً وأن الأحساء منطقة زراعية، كما

سعد بن عبدالرحمن كانت أول التقاء في الأحداث بين الطرفين. وكان الحسين بن علي من الذين انجذبوا لدعوة بريطانيا خلال الحرب العالمية الأولى لاتحاد العرب والبريطانيين ضد الأتراك، وعندما تحمس الحسين لدعوة بريطانيا كان دافعه في ذلك ما وعده البريطانيون من أن يكون ملكًا على العرب، وفي أثناء الحرب العالمية الأولى، وتحديدًا في الفترة التي بدأت فيها ترجح كفة الحلفاء قويت شوكة الحسين بن علي، وذلك عندما أعلن الثورة العربية الكبرى ضد الدولة العثمانية سنة ١٣٣٤هـ/ ١٩١٦م. بعد ذلك بدأ الخلاف بين الإمام عبدالعزيز والشريف حسين بن علي، بعدما استولى الشريف على الحامية التركية في المدينة المنورة، وكان خلاف حول تحديد الحدود بين نجد والحجاز، كما أن سكان بعض المناطق في الحجاز كانوا يميلون للإمام عبدالعزيز انطلاقًا من ولائهم لانتشار الدعوة السلفية في المناطق الواقعة على الحدود بين تربة والخرمة، وكان أمير تلك الجهات من قبل الشريف خالد بن لؤي الذي انشق عن الحسين وأعلن انضمامه إلى الإمام عبدالعزيز، وطلب من الإمام عبدالعزيز نصرته ضد أي هجوم من الشريف على بلاده، فعهد الإمام عبدالعزيز إلى قواته بقيادة سلطان بن بجاد أن تقوم بنصرة خالد بن لؤي. وقد حدث بالفعل ما كان يتوقعه خالد بن لؤي حيث إن عبدالله بن الحسين هاجم تربة وفتك بأهلها، لكن الوضع لم يستمر بها طويلًا، فقد بادر سلطان بن بجاد وخالد بن لؤي

جراب - قرب الزلفي - سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٥م، التي لم تكن في صالح الطرفين. وتجدد القتال بعد ذلك بين الطرفين، وكانت كفة الإمام عبدالعزيز هي الأرجح، حيث دب الصراع الأسري على الحكم في إمارة آل رشيد، وذلك عندما قتل سعود بن رشيد على يد ابن عمه عبدالله بن طلال بن رشيد، لكن القاتل قتل في اليوم نفسه، وتولى الإمارة عبدالله بن متعب بن رشيد سنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م، ومن ثم ثار محمد بن طلال بن رشيد على عبدالله بن رشيد، واستمر الصراع مع الإمام عبدالعزيز، وأرسل عدة جيوش لمحاصرة حائل، واستمر الحصار حوالي الشهرين إلى أن استسلمت وانضمت إلى حكم إليه، كان ذلك في أول سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م. وبذلك يكون الإمام عبدالعزيز قد تمكن من دخول حائل واستردادها وضمها إلى البلاد التي تحكمها عائلة آل سعود

خامسًا، ضم الحجاز

كانت الحجاز ضمن الأراضي التابعة لحكم عائلة آل سعود في السابق، وقد انتزعها منهم والي مصر محمد علي باشا، وفي عهد حكم عائلة آل سعود الثاني لم تتعرض الحجاز للظروف السياسية التي لم تكن مواتية لها في ذلك الوقت لوجود خطر الغزو المصري من قبل محمد علي باشا. وكان الأشراف يحكمون الحجاز باسم الدولة العثمانية، ومنهم الحسين بن علي الذي عاصره الإمام عبدالعزيز، وكان الحسين بن علي ذا تطلع لمد نفوذه في الجزيرة العربية باسم الدولة العثمانية، وكما سبق فإن حادثة أسر الأمير

مكة واشتبك مع قوات الشريف ومن ثم تنازل الشريف حسين عن الملك لابنه علي؛ لعل ذلك يكون حلاً للخلاف، لكن ذلك التصرف لم يمنع جيش عائلة آل سعود من الزحف نحو مكة، الأمر الذي اضطر علي بن الحسين إلى الانسحاب من مكة إلى جدة، ودخل جيش عائلة آل سعود مكة دون قتال في ١٧ ربيع الأول من سنة ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م، ثم وصل الإمام عبدالعزيز في ٧ جمادى الأولى ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م. وتحصن علي بن الحسين في جدة، وقرر الإمام عبدالعزيز محاصرته فيها، وأرسل إلى المدينة المنورة جيشاً لمحاصرتها، كما أرسل إلى القنفذة والليث ورابغ جيشاً استطاع ضمها إلى حكمه. واستمر حصار الجيش السعودي لجدة أكثر من عام، حتى شعر علي بن الحسين بعدم قدرته على المقاومة، وطلب الصلح بعد ذلك، ووقعت اتفاقية جدة سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م، ورحل بعدها الشريف علي من جدة إلى العراق. أما المدينة المنورة فقد سلمت الحامية العسكرية للأمير محمد بن عبدالعزيز سنة ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م. وبذلك يكون الإمام عبدالعزيز قد تمكن من ضم الحجاز إلى حكم عائلة آل سعود

سادساً: ضم عسير

كانت عسير تحت حكم الدولة العثمانية. واستطاع عائض بن مرعي تكوين إمارة مستقلة فيها، وتمكن من إخراج الأتراك منها، لم يلبث الأمر طويلاً لعائض بن مرعي فقد عاد الأتراك سنة ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م إلى المنطقة، وأصبحت عسير متصرفية عثمانية.

بهجوم مفاجئ وكبير سنة ١٣٣٧هـ / ١٩١٩م، فهزما جيش الشريف هزيمة منكرة، ولم ينج من الهزيمة سوى عبدالله بن الحسين وقليل من أتباعه حيث قتل من جيشه أكثر من أربعة آلاف رجل وقيل بل تسعة آلاف رجل. وبانتصار الإمام عبدالعزيز في تربة تغيرت موازين القوى حيث بدأت ترجح كفته، وبدأ في الزحف نحو الحجاز، بيد أن خشيته من التدخل البريطاني كان يدفعه إلى التوجه نحو الحجاز، خصوصاً عندما أرسلت بريطانيا إلى الملك عبدالعزيز تناشده أن يتوقف عند تربة وألا يتقدم إلى مناطق أخرى في الحجاز. وقام الشريف حسين بن علي بمنح الحجاج التجديدين من أداء فريضة الحج. ولم يستفد الشريف من التدخل البريطاني شيئاً بسبب حرص الإمام عبدالعزيز على حماية الأماكن المقدسة، مما دعا الإمام عبدالعزيز إلى عقد مؤتمر بالرياض، اشترك فيه علماء نجد وزعماء الحاضرة والبادية سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م. وكان المؤتمر برئاسة الإمام عبدالرحمن بن فيصل، وتقرر في المؤتمر القيام بالحج رغم المنع، فشكل الإمام عبدالعزيز جيشاً قوامه خمسة عشر لواء بقيادة خالد بن لؤي وسلطان بن بجاد، وكان اجتماع الجيش في تربة ثم زحف إلى الطائف سنة ١٣٤٣هـ / ١٩٢٥م، وكان اللقاء بين جيش الإمام عبدالعزيز وجيش الشريف حسين في الحوية، حيث كانت النتيجة هزيمة الشريف ودخول قوات الإمام عبدالعزيز الطائف. بعد ذلك استمر جيش الإمام عبدالعزيز زاحفاً نحو

وبعد تغير موازين القوى. بعد هزيمة الدولة العثمانية التي كانت بجانب دول المحور في الحرب العالمية الأولى، قل اهتمام الدولة العثمانية وقلت سيطرتها على بعض المناطق في الجزيرة العربية، فاستقل حسن بن علي آل عائض بعسير، لكنه كان يميل إلى سياسة الشدة والتعسف مع بعض القبائل في تلك الجهات، في حين كانت حدود حكم عائلة آل سعود الحديثة قريبة من إمارة آل عائض، فلجأ زعماء القبائل التي عانت من حسن بن علي إلى الإمام عبدالعزيز لتخليصهم من ظلمه واستجاب الإمام عبدالعزيز لهم وأرسل وفدًا من علماء نجد إلى حسن بن علي للنصح والإرشاد. لكن حسن تذر من ذلك، واعتبر ذلك تدخلًا في شؤون إمارته الداخلية ورفض النصح مما أثار الإمام عبدالعزيز، فجهز جيشًا بقيادة الأمير عبدالعزيز بن مساعد بن جلوي، وسار ابن جلوي لقتال ابن عائض، والتقى معه في موقعة حجلا ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م استسلم فيها حسن آل عائض، وتمكن عبدالعزيز بن مساعد من دخول أبها قاعدة عسير، حتى أكمل السيطرة عليها بالوصول إلى حدود المخلاف السليمان سنة ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م، وقد عرض الإمام عبدالعزيز على حسن بن علي آل عائض أن يعود إلى الإمارة بشرط أن يكون تحت سلطة آل سعود، لكنه اعتذر عن ذلك وبقي في المنطقة هو وأسرته وخصص لهم رواتب سخية. ولم يستمر وجود حسن بن علي طويلًا في المنطقة دون أن يثير مشكلات، فقد قام بحركة عسكرية

استولى بها على أبها، حينما كان الإمام عبدالعزيز محاصرًا لحائل وكانت حركته هذه مدعومة من الشريف حسين بن علي. وبعد ضم حائل أرسل الإمام عبدالعزيز جيشًا بقيادة ابنه الأمير فيصل الذي توجه إلى أبها سنة ١٣٤٠هـ / ١٩٢٢م، واستطاع أن يخضع آل عائض من جديد، وأن يعيد السيطرة على عسير

سابعًا: ضم جازان

تشمل صييا وجازان وأبو عريش والمناطق المحيطة بها، وهي إمارة الأدارسة، وقاعدتها جازان، وقد تحالف محمد بن علي الإدريسي مع إيطاليا وأسس إمارته المستقلة فيها سنة ١٣٣٢هـ / ١٩١٤م، وتعاهد مع بريطانيا سنة ١٣٣٣هـ / ١٩١٥م. وفي عام ١٣٣٨هـ / ١٩٢٠م لجأ محمد الإدريسي إلى الإمام عبدالعزيز بعد أن تعرضت إمارته للتهديد من قبل الإمام يحيى في اليمن والشريف حسين في الحجاز، ووقّع مع الإمام عبدالعزيز معاهدة حماية ودفاع، ثم توفي محمد الإدريسي سنة ١٣٤١هـ / ١٩٢٣م، وتولى الإمارة بعده ابنه علي، ولم يلبث طويلًا في الإمارة بسبب ضعف شخصيته وعدم مقدرته على إدارة الأمور، مما دعا أهل البلاد إلى خلعه وتنصيب عمه الحسين بن علي الإدريسي، الذي جدد المعاهدة مع الإمام عبدالعزيز سنة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦م، وبذلك احتفظ الإمام عبدالعزيز بالشؤون الخارجية للإمارة والحسن الإدريسي بالشؤون الداخلية، ويساعده مندوب عن حكم عائلة آل سعود. ولكن الحسن لم يتمكن من إدارة الشؤون

أم به مرض الالتهاب في قدميه والمفاصل، وكان يعاونه في تسيير أمور الحكم ولي عهده الأمير سعود بن عبدالعزيز. وفي أواخر سنة ١٣٧٢هـ / ١٩٥٣م، قرر الملك عبدالعزيز الاصطياف في الطائف، وظل فيها ثلاثة أشهر، واشتد عليه المرض حتى وافاه الأجل يوم الاثنين في الثاني من ربيع الأول سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م، وصلى عليه في الحوية ثم نقل إلى الرياض، ودفن في مقبرة العود

الملك سعود بن عبدالعزيز: ولد الملك سعود في الكويت سنة ١٣١٩هـ / ١٩٠٢م، وهي السنة نفسها التي تمّ فيها استرداد الرياض من قبل والده عبدالعزيز، وقد تربى الملك سعود تربية دينية وسياسية وعسكرية، كما تولى قيادة بعض الجيوش التي حاصرت حائل، وشارك في عدد من المعارك التي خاضها والده في سبيل توحيد البلاد، وشارك في حرب اليمن والاحتفاظ بالسيطرة على نجران من محاولة إعادة السيطرة اليمنية عليها. وقد عهد الملك عبدالعزيز لابنه الأمير سعود بولاية العهد سنة ١٣٥٢هـ / ١٩٣٣م، وبعد وفاة الملك عبدالعزيز سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م، بويع الأمير سعود ملكاً للبلاد، والأمير فيصل ولياً للعهد. وشهدت البلاد في عهد الملك سعود تقدماً ملحوظاً في جميع المجالات، في التعليم وال عمران والصحة والمواصلات والزراعة والتجارة. وفي عهده صدر قرار تعليم المرأة، كما تم في عهده إنشاء جامعة الملك سعود التي تُعدّ من كبريات الجامعات في المملكة. وكذلك الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

الداخلية بصورة حازمة مما دعاه أن يتنازل عن الحكم للإمام عبدالعزيز سنة ١٣٤٩هـ / ١٩٣٠م، وبذلك أصبحت جازان ضمن حكم عائلة آل سعود، وكانت آخر المناطق من الجزيرة العربية انضماماً للحكم السعودي، ووصلت بذلك حدود حكم عائلة آل سعود الحديثة إلى المملكة اليمنية. وبعد فترة لم تكن طويلة صدر مرسوم ملكي بتوحيد مناطق تلك المملكة تحت اسم جديد هو المملكة العربية السعودية سنة ١٣٥١هـ / ١٩٣٣م

مرحلة النمو الحضاري

بعد تأسيس المملكة العربية السعودية

سار الملك عبدالعزيز بالبلاد سيراً حثيثاً لتحقيق الأمن والاستقرار، بيد أن الدخل المادي للمملكة كان محدوداً قبل اكتشاف النفط وتصديره تجارياً، مما كان له أثر في بقاء حركة التنمية وسيورها بالشكل السليم. وبعد اكتشاف النفط أصبح الأمر سهلاً لتحقيق الحلم، وهو السير بالحركة التنموية بالشكل المطلوب، وكان اكتشاف النفط بكميات تجارية سنة ١٣٥٧هـ / ١٩٣٨م قد ساعد على التطور في مجال العلاقات الخارجية والتنظيم الإداري والتعليم والمواصلات والبرق والبريد والهاتف والدفاع والطيران والزراعة والصحة وشؤون الحج والإعلام والاقتصاد والنقد

وفاة الملك عبدالعزيز: كان الملك عبدالعزيز يحكم البلاد بشكل مباشر طوال نصف قرن، وكان حكمه قوياً في تسيير أمور البلاد الداخلية والخارجية، وفي آخر عهده

فيصل دور بارز في إكمال مسيرة التنمية التي سار عليها والده وأخوه الملك سعود، وفي عهده شهد الوضع الاقتصادي للبلاد تطوراً واضحاً. كما كان له دور بارز في تبوء المملكة العربية السعودية مكانة في المجال السياسي الدولي، خصوصاً عندما تبنت المملكة في عهده فكرة التضامن الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، استشهد الملك فيصل في مكتبه في الرياض، ودفن في مقبرة العود

الملك خالد بن عبد العزيز: ولد الملك خالد سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٢م في الرياض، وهي السنة التي استرد فيها الملك عبدالعزيز الأحساء، وتربى الملك خالد تربية دينية صالحة، وشارك في عدد من معارك والده العسكرية. وأعان أخاه الأمير فيصل في الشؤون الإدارية في الحجاز في عهد والدهما، وقد رأس وفد المملكة في مؤتمر الطائف بعد حرب اليمن سنة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م. وفي عهد الملك فيصل أصبح الأمير خالد ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وبويع بالملك بعد استشهاد الملك فيصل سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، كما بويع أخوه الأمير فهد ولياً للعهد. وشهدت المملكة تقدماً ملحوظاً في مراحل التطور والنمو والتقدم في جميع الميادين في عهد الملك خالد، وشمل هذا التطور مجال التعليم حتى وصل عدد الجامعات في المملكة إلى سبع جامعات، ومجال الصحة والزراعة والعمران والصناعة وتوفي الملك خالد سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م في الطائف، ونقل جثمانه إلى الرياض ودفن في

وفي عهده وتحديداً في عام ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، أمر الملك سعود بإنشاء كلية البترول والمعادن التي تأتي جامعة الملك فهد للبترول والمعادن امتداداً لها. وشهد عهده نشأة العديد من الوزارات، واهتم بأمر وزارات الدولة وإدارتها وتمركزها في مدينة الرياض عاصمة البلاد، واهتم كذلك اهتماماً كبيراً بالأيتام، وفتح لهم مدارس تعتنى بهم. واستمر في الحكم حتى سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، عندما بويع الملك فيصل بن عبد العزيز ملكاً على البلاد، وتوفي الملك سعود سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م، في أثينا باليونان، ونقل جثمانه إلى المملكة، وصلي عليه في المسجد الحرام ودفن في مقبرة العود في الرياض

الملك فيصل بن عبدالعزيز: ولد الملك فيصل في الرياض عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، في العام الذي استطاع فيه والده القضاء على خصمه عبدالعزيز بن متعب بن رشيد في موقعة روضة مهنا. وتربى الملك فيصل تربية دينية، واشترك في ميادين الحرب والسياسة في سن مبكرة حيث تولى قيادة الجيوش المتجهة إلى عسير ضد آل عائض سنة ١٣٤٠هـ/ ١٩٢١م. وكان حينها ابن السادسة عشر، كما كان نائباً لوالده في الحجاز سنة ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٥م. وتولى وزارة الخارجية سنة ١٣٤٩هـ/ ١٩٣٠م، ورئاسة مجلس الشورى ومجلس الوكلاء. وفي عهد الملك سعود عين الأمير فيصل ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء، وفي عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، بويع ملكاً على البلاد، وعين أخوه الأمير خالد ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء، وكان للملك

مقبرة العود

للارتباط الديني والخلقي دور كبير في تكوين شخصيته، ومن أهم أعماله: رئاسة الحرس الوطني الذي تسلم مهامه عام ١٣٨٢هـ / ١٩٦٣م، وطوّر هذه المؤسسة العسكرية العريقة حتى أصبحت معلماً بارزاً من معالم المملكة العربية السعودية، وفي عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، أصبح نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للحرس الوطني، وفي يوم الأحد ٢١ / ٨ / ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، بويع ولياً للعهد، وفي مساء ذلك اليوم صدر أمر ملكي بتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء ورئيساً للحرس الوطني فضلاً عن ولاية العهد، وفي ٢٦ / ٦ / ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، بويع ملكاً للمملكة العربية السعودية بعد وفاة أخيه خادم الحرمين الملك فهد بن عبدالعزيز وبدأ عهده بعدد من القرارات التي أظهرت مدى حرصه على رعاية شعبه والسير قدماً ببلاده إلى التقدم والازدهار. وتوفي في سنة ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م، ودفن في مقبرة العود

الملك سلمان بن عبدالعزيز: ولد في الرياض سنة ١٣٥٤هـ / ١٩٣٥م، ونشأ مع إخوانه في القصر الملكي في الرياض حيث كان يرافق والده في اللقاءات الرسمية مع ملوك وحكام العالم. تولى منصب أمير منطقة الرياض عاصمة الدولة في مرحلة مهمة من تاريخ المدينة حيث تم تعيينه بداية أميراً لمنطقة الرياض بالنيابة وهو في التاسعة عشرة من العمر سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م، وبعد عام واحد عين أميراً لمنطقة الرياض بمرتبة وزير وذلك سنة ١٣٧٤هـ / ١٩٥٤م. واستمر أميراً لمنطقة الرياض لأكثر من خمسة عقود

الملك فهد بن عبد العزيز: ولد الملك فهد سنة ١٣٤٠هـ / ١٩٢١م، بعد انتصار الملك عبدالعزيز في حائل، وتلقى تعليمه في مدرسة الأمراء، ومعهد الأنجال في الرياض، والمعهد السعودي في مكة، وقد صحب أخاه الملك فيصل في بعض سفراته خارج المملكة في عهد والده حين كان يكلفه بمهام رسمية خارج البلاد. وفي عهد الملك سعود تولى الملك فهد منصب وزير المعارف سنة ١٣٧٣هـ / ١٩٥٣م. وكان له دور كبير في تقدم التعليم خطوات واسعة، كما عين سنة ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م وزيراً للداخلية، وفي ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م، عين نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء فضلاً عن وزارة الداخلية، وفي عهد الملك خالد أصبح ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء وذلك في عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م. وبعد وفاة الملك خالد سنة ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م، بويع بالملك، كما بويع أخوه الأمير عبدالله ولياً للعهد، وقد استمرت البلاد في تقدمها وتطورها في جميع الميادين الحضارية في عهد الملك فهد. وكان من أكبر اهتماماته خدمة الحرمين الشريفين حتى جعل لقبه الرسمي خادم الحرمين الشريفين، وتقدمت البلاد تقدماً واضحاً في جميع المجالات كالزراعة والمواصلات والتعليم. وتوفي الملك فهد بن عبدالعزيز سنة ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م، ودفن في مقبرة العود

الملك عبدالله بن عبدالعزيز: ولد في مدينة الرياض عام ١٣٤٣هـ / ١٩٢٤م، في عصر حافل بالأعمال الجسام، وقد كان

١٩٤٧م. وقام سموه بالعديد من المهام الداخلية والخارجية إلى جانب منصبه أميراً للرياض. فقد كان أحد مستشاري والده. وفي أثناء توليه إمارة الرياض أسهم مع والده في إقامة نظام إداري مبني على العدالة وتطبيق الشريعة الإسلامية، واستمر في منصبه حتى عام ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م حيث عين وزيراً للزراعة في أول تشكيل لمجلس الوزراء، فأسهم في عملية توطين البادية، وهياً الأسس لإقامة تنمية زراعية واسعة، واستمر في منصبه حتى عام ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٥م، حيث عين وزيراً للمواصلات، وقام بإدخال شبكات المواصلات الحديثة (البرية والبحرية والجوية)، وفي عام ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م، تم تعيينه وزيراً للدفاع والطيران ومفتشاً عاماً، واضطلع سموه في القوات المسلحة بتنفيذ عمليات التطوير الكبرى التي أقدمت عليها المملكة لكل فروع قواتها المسلحة تدريجياً وإعداداً وتسليحاً رفيع المستوى. وفي ٢١/ ٨/ ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، تم تعيينه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء، فضلاً عن جميع مناصبه وأعماله الأخرى. وحينما بويع عبدالله ملكاً للمملكة، بويع سمو الأمير سلطان ولياً للعهد في عام ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م. وتوفي في سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م ودفن في مقبرة العود

الأمير نايف بن عبد العزيز: ولد بمدينة الطائف، سنة ١٣٥٣هـ/ ١٩٣٤م، ودرس في مدرسة الأمراء، وتلقى التعليم في المدرسة على يد الأستاذ أحمد العربي، وهو من أبناء مكة المكرمة ثم على يد الشيخ عبدالله خياط. وتدرج في عدة مناصب تولها منذ

أشرف خلالها على عملية تحول المنطقة من بلدة متوسطة الحجم يسكنها حوالي ٢٠٠ ألف نسمة إلى إحدى أسرع العواصم نموًا في العالم العربي اليوم، حيث تحتضن أكثر من ٥ ملايين نسمة. وفي سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، عُيّن وزيراً للدفاع. وبعد وفاة الأمير نايف بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في سنة ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، أصدر الملك عبدالله أمراً ملكياً باختياره ولياً للعهد وتعيينه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للدفاع. وتمت مبايعته ملكاً في سنة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م بعد وفاة أخيه الملك عبدالله. ويُعدُّ من أبرز أعماله دمج وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في وزارة واحدة باسم وزارة التعليم. ودمج وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة واحدة باسم وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. وإلغاء العديد من الهيئات والمجالس مثل المجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للإعلام والمجلس الأعلى للأمن الوطني. وشن عملية عسكرية كبيرة ضد جماعة الحوثيين في اليمن والجنوب العربي باسم عاصفة الحزم ومن ثم تبعتها عملية إعادة الأمل، وتأسيس المجلس الأعلى لأرامكو السعودية...

ولاية العهد السعودي

الأمير سلطان بن عبدالعزيز: ولد بالرياض في سنة ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م. وتلقى علومه في مدرسة الأمراء، وتعلّم القرآن واللغة العربية إلى أن عين أميراً على الرياض عام ١٣٦٦هـ/

عهد والده، ففي سنة ١٣٧١هـ/ ١٩٥١، عين
وكيلًا لمنطقة الرياض، وفي سنة ١٣٧٣هـ/
١٩٥٣م، عين أميرًا لمنطقة الرياض، وفي سنة
١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م، عين نائبًا لوزير الداخلية
وفي سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، صدر مرسوم
بتعيينه وزير دولة للشؤون الداخلية. وفي
ذات العام صدر مرسوم ملكي بتعيينه وزيرًا
للدخالية. وفي سنة ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م، أصدر
الملك عبدالله أمرًا ملكيًا بتعيينه نائبًا ثانيًا
لرئيس مجلس الوزراء ووزيرًا للدخالية. وفي
سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، أصدر الملك عبدالله
أمرًا ملكيًا بتعيينه وليًا للعهد بعد وفاة
الأمير سلطان. وتوفي الأمير نايف في سنة
١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، وأديت صلاة الميتم عليه
في الحرم المكي، ودفن في مقابر العدل بمكة
المكرمة.

الأمير محمد بن نايف: ولد في سنة
١٩٧٩هـ/ ١٩٥٩م، في مدينة جدة. ودرس في
مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة والثانوية
بمعهد العاصمة النموذجي في الرياض، ثم
درس العلوم السياسية بالولايات المتحدة
عام ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، وعمل في القطاع
الخاص قبل التحاقه بالعمل الرسمي، وفي
سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، صدر أمر ملكي
بتعيينه مساعدًا لوزير الداخلية للشؤون
الأمنية. وفي سنة ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، صدر
أمر ملكي بتعيينه وزيرًا للدخالية. وفي سنة
١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م، صدر أمر ملكي باختياره
وليًا لولي العهد وتعيينه نائبًا ثانيًا لرئيس
مجلس الوزراء ووزيرًا للدخالية. وفي سنة
١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م صدر أمر ملكي بإنشاء
مجلس الشؤون السياسية والأمنية وتعيين
سموه رئيسًا للمجلس. وفي ذات العام صدر
أمر ملكي باختياره وليًا للعهد وتعيينه
نائبًا لرئيس مجلس الوزراء وزيرًا للدخالية
ورئيسًا لمجلس الشؤون السياسية والأمنية.
وفي ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، صدر أمر ملكي بإعفائه
من ولاية العهد، ومن منصبه نائبًا لرئيس
مجلس الوزراء، ومن منصب وزير الداخلية

الأمير مقرن بن عبدالعزيز: ولد في سنة
١٣٦٤هـ/ ١٩٤٥م، في مدينة الرياض، وتلقى
تعليمه الأولي في معهد العاصمة النموذجي
وتخرج فيه سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، أكمل
دراسته في علوم الطيران في المملكة المتحدة
وتخرج فيها سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م
والتحق بالقوات الجوية الملكية، وظل
يعمل فيها حتى سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م،
وفيها عين أميرًا لمنطقة حائل، وظل بهذا
المنصب حتى سنة ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م، عندما
عين أميرًا لمنطقة المدينة المنورة. وفي سنة
١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م، عين رئيسًا للاستخبارات
العامة خلفًا لأخيه الأمير نواف، وظل في هذا
المنصب حتى سنة ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، عندما
عين مستشارًا للملك ومبعوثًا خاصًا له. وفي

الوزراء مع استمراره في منصب وزير الدفاع ورئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية وفي ١٤٣٨هـ / ٢٠١٧م، أصدر أمراً ملكياً ينص على تعيينه ولياً للعهد ونائباً لرئيس مجلس الوزراء مع استمراره وزيراً للدفاع وهكذا يؤرخ لمسيرة حكم آل سعود بثلاث مراحل يمكن إيجازها على النحو الآتي

المرحلة الأولى يؤرخ لها بسنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م إلى ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م

يُعدُّ محمد بن سعود بن مقرن مؤسس حكم عائلة آل سعود في المرحلة الأولى، تولى الإمارة في الدرعية سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م، وكانت نهاية حكم هذه العائلة في المرحلة الأولى في ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م باستسلام الإمام عبدالله بن سعود لإبراهيم باشا، فكان أمتهما على النحو الآتي

١- محمد بن سعود: تولى الإمارة في الدرعية سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م، وتوفي سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م

٢- عبدالعزيز بن محمد: تولى الحكم بعد وفاة والده سنة ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م، وتوفي، بعدما طعن بسكين غادر سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م في الدرعية، وهو يصلي بالناس.

٣- سعود بن عبدالعزيز: بويع بالإمامة بعد استشهاد والده سنة ١٢١٨هـ / ١٨٠٣م. وتوفي عام ١٢٢٩هـ / ١٨١٣م، إثر إصابة كان يعاني منها أسفل بطنه

٤- عبدالله بن سعود: تولى الإمامة سنة ١٢٢٩هـ / ١٨١٣م، بعد وفاة والده، وأُعيد في استانبول بعد إنهاء حكم عائلة آل سعود في عهدها الأول، سنة ١٢٣٤هـ / ١٨١٨م

الأمير محمد بن سلمان: ولد سنة ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، وتلقى تعليمه العام في مدارس الرياض، وأنهى دراسته الثانوية سنة ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م. وتلقى خلال فترة تعليمه عددًا من الدورات والبرامج المتخصصة، وحصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة الملك سعود حائزًا على الترتيب الثاني على دفعته. تم تعيينه مستشارًا متفرغًا بهيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي سنة ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م، واستمر بعمله حتى عين في إمارة منطقة الرياض مستشارًا للأمير الرياض سنة ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م، وتحول منصبه بالهيئة إلى منصب مستشار غير متفرغ. وفي سنة ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م، عين مستشارًا خاصًا ومشرقًا على المكتب والشؤون الخاصة لولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، وفي سنة ١٤٣٤هـ / ٢٠١٣م، صدر أمر ملكي بتعيينه رئيسًا لديوان سمو ولي العهد ومستشارًا خاصًا له بمرتبة وزير، ثم عين في ذات العام مشرفًا عامًا على مكتب وزير الدفاع فضلًا عن مهام عمله السابقة. وفي سنة ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م، صدر الأمر الملكي بتعيينه وزيرًا للدولة عضوًا في مجلس الوزراء بالإضافة إلى عمله. وفي سنة ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م، صدر الأمر الملكي بتوليته وزارة الدفاع وتعيينه رئيسًا لديوان الملكي ومستشارًا خاصًا لخادم الحرمين الشريفين. وفي ذات العام صدر الأمر الملكي بإنشاء مجلس الشؤون الاقتصادية برئاسة. وفي ذات العام صدر أمر ملكي ينص على اختياره وليًا لولي العهد وتعيينه نائبًا ثانيًا لرئيس مجلس

فيصل في ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م، واستمرت حتى سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م. أما الثانية فكانت بعد وفاة أخيه الإمام عبدالله بن فيصل عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م، وامتدت حتى عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م، وهو العام الذي سقط فيه حكم عائلة آل سعود في الرياض في عهدها الثاني

١_ المرحلة الثالثة بدأت سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م حتى الآن، وملوكها

١_ عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي، تولى الحكم ١٣١٩هـ/ ١٩٠٢م وتوفي سنة ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م

٢_ سعود بن عبدالعزيز، تولى المملكة بعد وفاة والده سنة (١٣٧٣هـ/ ١٩٥٣م، واستمر في الحكم إلى سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ويتنازل

٣_ فيصل بن عبدالعزيز، تولى الحكم بعد تنازل أخيه عنه سنة ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، وقتل سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، ، ١١ حكم)

٤_ خالد بن عبدالعزيز، تولى الحكم بعد مقتل أخيه سنة ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م، وتوفي سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م

٥_ فهد بن عبدالعزيز، تولى الحكم بعد وفاة أخيه خالد سنة ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، وتوفي سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م

٦_ عبدالله بن عبدالعزيز، تولى الحكم بعد وفاة أخيه فهد سنة ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م وتوفي سنة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م

٧_ سلمان بن عبدالعزيز، تولى الحكم سنة ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م وما زال حيًّا حتى الآن وفي الأخير بقي الإشارة إلى أن الكاتب

وقد كانت(الدرعية) مركز حكم عائلة آل سعود في المرحلة الأولى

المرحلة الثانية(١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م إلى ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م)

تحول مركز الحكم من الدرعية إلى الرياض في عهد تركي بن عبدالله، فكان أمتهها على النحو الآتي

١_ تركي بن عبدالله بن سعود، تولى الإمامة عام ١٢٤٠هـ/ ١٨٢٤م، وتمّ قتله سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م

٢_ الإمام فيصل بن تركي: تولى الحكم بعد وفاة والده سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م، ثم تم أسره في مصر من قبل قوات محمد علي باشا سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م فانقطعت فترة حكمه حتى ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م، فعاد إلى الحكم مرة أخرى فاستمر فيه إلى سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م

٣_ عبدالله بن فيصل: بويع بالإمامة إثر وفاة والده في ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، ولم تمض سنة واحدة إلا وقد خرج عليه أخوه الأمير سعود بن فيصل عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، فخرج من الرياض عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، ثم عاد سنة ١٢٩٣هـ/ ١٨٧٦م ليتولى الإمامة مرة أخرى إلى أن توفي في الرياض عام ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م

٤_ سعود بن فيصل: بويع بالإمامة في الرياض عندما دخلها بعد أن غادرها أخوه الإمام عبدالله بن فيصل سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م، وظل فيها إلى أن توفي عام ١٢٩١هـ/ ١٨٧٥م

٥_ عبدالرحمن بن فيصل: تولى الإمامة مرتين، الأولى بعد وفاة أخيه سعود بن

السعودية الذي لم يتجاوز المائة عام والكتاب بشكل عام هو تاريخ مسيرة عائلة أقرب منه تاريخ دولة وشعب، ومن هنا كان حديثه حول النمو الحضاري بعد تأسيس المملكة العربية السعودية مقصوراً على السيرة الذاتية للملوك من أولاد عبدالعزيز، ولم يتحدث عن إنجازات شعب أو مؤسسات دولة كما يطلق عليها مجازاً ومن خلال حديثه عن نسب العائلة في التمهيد يتبين بأنها ليست قبيلة ولا حتى فرع من قبيلة وإنما تعود إلى شخص سمي بهذا الاسم، ثم توسع عقبه، إذ يبين أن فرع من قبيلة هربت من وسط الجزيرة إلى شرقها، وكان زعيم ذلك الفرع شخص اسمه مانع بن ربيعة المريدي، وكان بينه وبين قريبه ابن درع مراسلات، نتج عنها انتقال المريدي وعائلته إلى نجد، واقطعه ابن درع في ٨٥٠هـ / ١٤٤٦م أراضي (المليبيد وغصيبة)، وسميت بالدرعية، وصارت إمارة توارثها أبناء المريدي وأحفاده من بعده إلى أن آل الحكم فيما بعد لرجل اسمه (سعود بن محمد بن مقرن)، ثم ولده محمد بن سعود الذي يعده الكاتب مؤسس حكم العائلة في مرحلتها الأولى لعقده الاتفاق مع الشيخ محمد عبدالوهاب في تلك الأراضي مما عرف باتفاق الدرعية سنة ١١٥٧هـ / ١٧٤٤م، وإلى ذلك الشخص تنتسب هذه العائلة التي تحكم ما يسمى بهويتها (السعودية) كل تلك الناس التي تعيش في الحجاز ونجد ونجران وجيزان وعسير السراة وتهامة

كان يطلق مجازاً مصطلح (الدولة) منذ أن كانت عائلة آل سعود لم يتجاوز حكمها في الدرعية، ليس هذا فحسب بل في ظل وجود أمارات أشهر وأوسع منها في حينها، ثم فيما بعد لظروف تهيئة لهذه العائلة أن تتمدد وتبسط سلطانها وسيطرتها على مساحات تلك الإمارات، ثم تغيير هوية الشعب في تلك البقاع بالكامل إلى هوية عائلة هذه الأسرة (آل سعود)، كان ذلك في ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م بتسمية (المملكة العربية السعودية)، بعد أن كانت تعرف بـ (المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها)، واختفت هوية ذلك الشعب الموهلة بالقدم المرتبطة بالمكان كما هو حال باقي الشعوب في كل بقاع الأرض، ولم يعد هناك من ينتسب إلى نجد أو الحجاز، ولا من يحمل تلك الهوية، وهي حالة نادرة على مستوى العالم كله، إذ لم نجد أن هناك هوية شعب هويته هي هوية العائلة الحاكمة له، حتى في تلك الممالك والسلطنات العربية والإقليمية والعالمية، فكل الهويات ترتبط بالمكان في العالم كله. وهذا المدخل هو الذي جعل الكاتب في التمهيد محصوراً بأوضاع الحياة في وسط الجزيرة العربية في نجد بالتحديد، وهو المكان الذي يشتمل على الدرعية وما حوالها الذي كان فيه حكم العائلة لأجزاء محدودة منه، ولم يتناول هذا التمهيد أوضاع الحياة في أماكن أخرى بارزة كالحجاز ونجران وجيزان وعسير التي أصبحت تحت سيطرة حكم هذه العائلة في عهد المملكة العربية

شخصية العدد



ثم نال ماجستير في الجراحة العامة من جامعة تفرير الروسية في عام 2000، ودكتوراه في جراحة المناظير من روسيا الاتحادية في عام 2003. كما حصل على العديد من الدورات التدريبية العلمية في الجراحة والإدارة الصحية، منها دورة تخصصية في جراحة المناظير من جامعة سار لندس في ألمانيا.

- عمل أستاذاً محاضراً في كلية الطب بجامعة عدن منذ عام 2008، وأسهم في تعليم وتدريب العديد من الأطباء.
- شغل عدة مناصب مهمة في القطاع الصحي، منها رئيس مركز الحوادث والطوارئ في هيئة مستشفى الجمهورية، وقائم بأعمال رئيس هيئة مستشفى الجمهورية في عدن خلال فترات متعددة، كما كان رئيس لجنة مجابهة فيروس كورونا في العاصمة عدن.
- شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية محلياً ودولياً، وحقق اعترافاً علمياً في مجال جراحة المناظير. فضلاً عن ذلك، فهو عضو في جمعيات طبية مرموقة مثل جمعية جراحة المناظير الروسية والجمعية اليمنية للجراحين.
- وهو أحد قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي ذات النشاط الميداني اللافت، حيث شغل منصب رئيس لجنة الصحة والبيئة في الجمعية الوطنية للمجلس الانتقالي. ويشغل حالياً منصب وكيل وزارة الصحة والسكان لقطاع السكان، وقد أسهم في وضع السياسات الصحية والإشراف على البرامج المتعلقة بالصحة العامة في البلاد.

“

الأستاذ الدكتور
سالم حسين زين الشبحي
طبيب وجراح متخصص
في الجراحة العامة
وجراحة المناظير، حصل
على بكالوريوس الطب
والجراحة من أكاديمية
كالينين الروسية عام 1997

”